

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٥١

الجمعة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فارغاس مالدونادو/السيد كورتوبال	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد ماس
	إندونيسيا	السيدة مارسودي
	بلجيكا	السيد رينديرس
	بولندا	السيد كورتिका
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد إييو
	الكويت	الشيخ الصباح
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة (S/2019/1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1902008 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

### التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة (S/2019/1)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وأيرلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبليز، وبنغلاديش، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، والجزائر، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وسلوفاكيا، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصومال، والعراق، وغواتيمالا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، وليختنشتاين، والمغرب، والمكسيك، وملديف، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، والنرويج، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهاتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد بافل كابات، كبير علماء المنظمة العالمية

للأرصاء الجوية؛ والسيدة ليندسي غيتشل، الباحثة المساعدة في برنامج الأمن البيئي بمركز ستيمسون.

يشارك السيد شتاينر في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من دافوس، سويسرا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك السيد أنطونيو بارينتي، الوزير المفوض لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد روبرت مارديني، المراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد. تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/1، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر. أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر حكومة الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت.

لا تمثل المخاطر المرتبطة بالكوارث المتصلة بالمناخ سيناريو لشيء سيحدث في المستقبل البعيد. إنما هي بالفعل حقيقة

كما إن التشرذ المتصل بالمناخ أصبح مشكلة حادة. فقد شكل تواتر حالات الجفاف وتزايد مدتها في الصومال عاملا رئيسيا في تشريد أكثر من ٢,٦ مليون نسمة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة التوترات المحلية، علاوة على الاتجار بالبشر، واستغلال الأطفال والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

هذا الأمر ليس بجديد على مجلس الأمن. ففي الأشهر الأخيرة، أقر المجلس بالآثار الضارة لتغير المناخ، من بين عوامل أخرى، على الاستقرار في مالي والصومال وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا والسودان. وقد أفصح الأمين العام، من جانبه، عن رؤية واسعة للوقاية وجعل من أولوياته تحسين قدرتنا على معالجة الضغوط والصدمات الأوسع التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمات وتقود إلى النزاعات العنيفة. ويجري بذل جهود، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز القدرات وزيادة تكثيف الاستجابات. فعلى سبيل المثال، ظل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يعمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في المنطقة من أجل القيام بشكل مشترك بوضع استراتيجيات إقليمية لمنع نشوب النزاعات.

وهذه النهج الإقليمية تُطبق في آسيا الوسطى، التي يعزز فيها التعاون الإقليمي التقدم في مجال إدارة المياه العابرة للحدود من خلال المشاورات الجارية بين دول آسيا الوسطى، بدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية. وفي السياقات القطرية، تقوم بعثاتنا أيضا ببناء القدرات على الاستجابة لعواقب تغير المناخ. وفي الصومال، تعمل الأمم المتحدة على إنشاء برنامج فعال للتصدي للجفاف.

واستشرافا لآفاق المستقبل، ستستثمر الأمم المتحدة في عدد من الإجراءات.

أولا، نعزز قدراتنا التحليلية. وتقوم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم

واقعة بالنسبة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، وهي لن تختفي. لقد تنبأ تقرير صادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بالمزيد من موجات الحر والأمطار الأشد غزارة وارتفاع مستويات سطح البحر والمزيد من الأضرار الجسيمة بالزراعة. هذه الاتجاهات تشكل خطرا أمنيا على العالم بأسره. غير أن آثاره ملموسة بدرجة أكبر في مناطق معرضة أصلا للتأثر به، حيث يقام تغير المناخ والظواهر الجوية الشديدة من النوازل والتهديدات القائمة.

العلاقة بين المخاطر المتصلة بالمناخ والنزاعات علاقة معقدة وكثيرا ما تتداخل مع العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية. فارتفاع مستوى سطح البحر يشكل أحد الآثار الرئيسية الواضحة لتغير المناخ، وهو أثر يهدد في نهاية المطاف وجود المجتمعات المحلية الساحلية والدول الجزرية الصغيرة في حد ذاته. وتشكل الظواهر الجوية الشديدة أثرا آخر من هذا الآثار. ففي غضون شهر شردت الأعاصير إيما وماريا وهارفي ٣ ملايين شخص على طول الساحل الأطلسي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. وقد كان أشد المتأثرين جراء ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة. ففي هايتي، على سبيل المثال، ضربت سلسلة من الكوارث المتصلة بالمناخ البلد منذ الزلزال المدمر في عام ٢٠١٠، وأسهمت في انعدام الاستقرار وفي أزمة إنسانية طويلة الأمد.

ويؤثر تغير المناخ كذلك على السلام والأمن بطرق غير مباشرة ولكنها لاتقل خطورة. وفي منطقة الساحل والسودان، على سبيل المثال، فاقم تغير المناخ من التنافس على الأراضي ومحاصيل العلف وموارد المياه المتناقصة، مؤججا التوترات بين الرعاة والمزارعين. في منطقة حوض بحيرة تشاد، يسهم تغير المناخ في أعماط لسقوط الأمطار لايمكن التنبؤ بها تعمل على إعاقة خيارات كسب الرزق التقليدية، وتفاقم الإقصاء الاجتماعي الاقتصادي وتقلل من تكاليف الفرصة البديلة للانضمام إلى الجماعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شتاينر.

السيد شتاينر (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتقديم اعتذاري لتعذر ربط الاتصال عبر الفيديو، لأسباب تقنية. لذلك سأقتصر في بياني على إعطاء لمحة موجزة عن النقاط الرئيسية التي كنت أريد أن أتشاطرها مع مجلس الأمن، وسأقدم البيان الكامل في الوقت المناسب.

وإذا سمحتم لي، أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للجمهورية الدومينيكية ولكم، سيدي الرئيس، بصفتكم وزير الخارجية فيها، على توجيه اهتمام المجلس مرة أخرى إلى أثر الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين في هذه المناقشة. وأود أيضا أن أنضم إلى زميلتي روزماري ديكارلو ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين في الإعراب عن الأمل في أن ما سنتشاطره مع المجلس اليوم لن يثبت الروابط التي يستكشفها المجلس فحسب، بل سيوجه أيضا اهتمامه مرة أخرى للشعور بالإلحاح الذي ينبغي للعالم الآن أن يعالج به هذه المسألة.

إن كلا من الكوارث المتصلة بالمناخ، والنزاعات، وانعدام الأمن، تهدد الأمن البشري والتنمية. والأمثلة على ذلك ستقدم في وقت لاحق اليوم. لكنها، إن وقعت مجتمعة، يمكن أن تؤدي إلى آثار كارثية على الناس والمجتمعات. ومن المثير للاهتمام أن المنتدى الاقتصادي العالمي قام هذا الأسبوع بنشر تقريره عن المخاطر العالمية لعام ٢٠١٨، الذي يحدد فيه أثر الظواهر الجوية البالغة الشدة وعدم تنفيذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها باعتبارها أشد خطرين يواجههما العالم الآن، أخطر بكثير من أمن الفضاء الإلكتروني وسرقة البيانات وغير ذلك من الظواهر المماثلة التي تشكل مخاطر على الاقتصاد العالمي والأمن الدولي.

المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الممارسين من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بوضع إطار متكامل لتقييم المخاطر بغية تحليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. وعلاوة على ذلك، واستجابة للبيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2011/15، الذي طلب مزيدا من المعلومات السياقية عن الآثار الأمنية لتغير المناخ، تعمل الأمم المتحدة على ضمان تجسيد هذا التحليل بصورة أفضل في تقاريرنا الصادر بها تكليف.

ثانيا، تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز قاعدة الأدلة من أجل دعم وضع استراتيجيات لمنع وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ على الصعيد الميداني. وندعو الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المهمة الأخرى إلى القيام على نحو مشترك باستعراض للممارسات الجيدة التي سيسترشد بها هذا العمل.

ثالثا، نقوم بتعزيز الشراكات لتعزيز القدرات الحالية مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط البحثية المتزايدة بشأن هذه المسألة. إن معالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ مشكلة جماعية تتطلب استجابة جماعية.

والأهم بالنسبة لنا جميعا هو التسليم بأن الأقوال يجب أن تُترجم إلى أفعال. وقد أقرت منذ أمد بعيد كبريات الجيوش والشركات التجارية بالحاجة إلى التحضير للمخاطر المتصلة بالمناخ، معتبرة تغير المناخ على نحو مستصوب عاملا مضاعفا للمخاطر. ولا يمكننا أن نتخلف عن الركب. ويجب علينا أن نتخذ إجراء الآن، بشعور من الإلحاح وبالالتزام بوضع الناس، لا سيما أكثر الفئات تهميشا وضعفا، في صميم جهودنا. وبالنظر إلى دور مجلس الأمن ومسؤوليته الحاسمين، أشعر بالتفاؤل إزاء مناقشة اليوم. فهي تدل على رغبتنا في إنشاء فهم مشترك لما للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ من آثار على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على دعوتنا لعقد جلسة بشأن هذا الموضوع.

ولكن الأمر المهم أيضا هو أن الأدلة التجريبية عن الكيفية التي يمكننا بها التصدي لتلك التهديدات أصبحت واضحة الآن أكثر من أي وقت مضى. والمساهمات المحددة وطنيا التي اتفقت عليها جميع البلدان في باريس ليست خطط عمل فحسب بل خرائط للمخاطر أيضا تحدد فيها البلدان الأولويات لمعالجة الأخطار التي تهدد مستقبل الأمن والرفاه الاقتصادي والتنمية. وحالة العراق حالة مثيرة للاهتمام. فخطة العمل التي قدمها العراق في اتفاق باريس تركز على العلاقة بين المناخ والأمن، التي تشمل تعميم المخاطر المناخية، واستعادة النظم الإيكولوجية والحلول القائمة على الطاقة الشمسية لتحقيق الانتعاش في المناطق المحررة حديثا.

والنقطة الرئيسية الثانية التي أود أن أثيرها هي أن قدرتنا على الاستجابة لهذه التهديدات والتصدي لما تشكله من تحديات للأمن البشري تتطلب جدول أعمال فعال ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بتغير المناخ، وبناء السلام والعديد من التدابير الإنمائية، بما في ذلك تعديل اقتصاداتنا، وبالتالي، الحد من الانبعاثات. إن إدماج الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ والتأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية هو النهج الصحيح. وتتيح لنا أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحججا يمكن أن تستفيد من مختلف التدابير التي يمكن أن تحدث تغييرا كبيرا. ويشمل ذلك الاستفادة المثلى من الحلول القائمة على الطبيعة. ويوفر الاستخدام المستدام للأراضي وإدارة الغابات وسائل قوية وفعالة من حيث التكلفة للحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وتقليل المخاطر على سبل العيش، وإتاحة الفرص للاقتصادات الريفية على وجه خاص لإدارة هذا الأمر.

والنقطة الثالثة التي أود أن أتناولها هنا هي أنه بينما نعالج المسألتين الأوليين، من الأهمية بمكان أن نسلم بأن الناس يتعرضون بالفعل للخطر اليوم من جراء آثار تغير المناخ. ولذلك،

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، فإن تغير المناخ عامل مضاعف للمخاطر. فهو يفاقم حالة هشاشة أصلا، بما في ذلك في البلدان في حالات النزاع، التي لا تقدر فيها المجتمعات المحلية على التكيف مع الصدمات الإضافية. وفي تقرير صدر مؤخرا، أشار زملاؤنا في البنك الدولي أيضا إلى أنه ما لم نتخذ إجراء عاجلا بشأن المناخ، فإن أكثر من ١٤٠ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية سيهاجرون داخل حدود بلدانهم بحلول عام ٢٠٥٠، مما يزيد بشكل كبير التحديات التي تواجهها بالفعل المجتمعات المحلية الضعيفة في المدن.

وفي عملنا في الميدان باعتبارنا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشهد السبل التي يتسبب بها تغير المناخ في انعدام الأمن، وبصورة متزايدة، في نشوب النزاعات أيضا. فعلى سبيل المثال، في الظواهر الجوية البالغة الشدة مثل الجفاف، نشهد بالفعل زيادة عدد الضحايا جراء النزاع بين الرعاة والسكان غير الرحل في غرب أفريقيا مقارنة بعدد الضحايا بسبب بعض أعمال العنف الشديد المتعلقة بالتطورات السياسية. إن هذه التطورات تثير قلقا بالغا وتدل على أننا لا نواكب هذا التحدي. اسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز شديد عن المواضيع الرئيسية الثلاثة الناشئة. أولا، إن الحجج العلمية التي أشارت إليها للتو زميلتي روزماري ديكارلو أصبحت أكثر وضوحا، سواء من حيث طبيعة وحجم الأثر أو الروابط بين تغير المناخ وما يحدثه من أثر ليس في الغلاف الجوي فحسب، ولكن في الواقع في الغلاف الحيوي. وتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يشير إلى ازدياد الظواهر الجوية البالغة الشدة، والجفاف، والفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر وما إلى ذلك. ومن الواضح أن هذه الظواهر تهدد للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما لأفقر الفقراء وللمجتمعات المحلية الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي ربما توجد على الخط الأمامي للإجراءات التي ينبغي اتخاذها.

ضعف الأسر المعيشية أمام الأعاصير والعواصف وغيرها من الظواهر المناخية. ولم يستخدم هذا المؤشر في سياق النظم السياسية للحماية الاجتماعية فحسب، بل أيضا بوصفه أداة للتخطيط لمواجهة مخاطر الكوارث والاستجابة في حالات الكوارث.

وهو من الأمثلة المناسبة جدا في هذا الوقت نظرا لأن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها رئيس مجلس الأمن، جمعنا معا بشأن هذه المسألة الحاسمة اليوم.

وأختتم هذا البيان الموجز بمناقشة جميع المشاركين النظر في كيفية نظر العالم الآن للمخاطر المناخية وكيفية تقييمه للتهديد الذي تشكله مستقبل ليس اقتصاداتنا فحسب، بل أيضا أمننا البشري والوطني. وفي نهاية المطاف، فإنها تصبح تحديا عابرا للحدود يواجه الطريقة التي يمكننا أن نتطلع بها إلى المستقبل.

أود أن أعرب عن شكري على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس عن طريق هذه المكالمات الهاتفية، ومرة أخرى، أعتذر لعدم تمكني من المشاركة شخصيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد شتاينر على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للسيد كابات.

السيد كابات (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بإحاطة إعلامية اليوم بالنيابة عن الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وهي صوت منظومة الأمم المتحدة الموثوق فيما يتعلق بالطقس والمناخ والمياه. إن لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ١٩٢ دولة عضوا وإقليميا، مع ممثلين لدوائر الخدمات الوطنية الخاصة بالأرصاد الجوية والأرصاد الهيدرولوجية في جميع أنحاء العالم.

وكما أشار زميلي السيد أديم شتاينر، فقد نشر المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يعقد في دافوس هذا الأسبوع، تقريره

فإن الاستثمار في التكيف والقدرة على المواجهة ضرورة ملحة الآن إن كنا نريد تعزيز جهودنا. وحتى إذا قمنا بكبح الانبعاثات بنسبة ١,٥ في العالم، فإن الملايين من الناس يتعرضون بالفعل للتحديات والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ. وبالتالي، لا بد من التركيز بشدة على التكيف وإدارة مخاطر الكوارث. وأود أن أشير إلى مثالين أو ثلاثة أمثلة من عملنا في جميع أنحاء العالم تبين الكيفية التي نحاول بها الآن مساعدة البلدان في معالجة هذه المسألة. كما أود أن أذكر أنه في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليوم، لدينا بالفعل حافظة بمئات المشاريع في ١٤٠ من البلدان، لمساعدة الدول على معالجة هذه الأولويات في مجال التخفيف والتكيف.

وفي ملديف، يهدد ارتفاع مستويات سطح البحر إمدادات المياه العذبة. وقد وضعت حكومة ملديف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا تجريبيا لنظام ابتكاري ومتكامل لإدارة المياه في ثلاث جزر. يسرني أن أفيد أنه، بناء على نجاح المشروع التجريبي، يقوم صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ حاليا بتوفير التمويل من أجل توسيع نطاق هذا النظام المتكامل لإدارة المياه في جميع أنحاء الجزر الـ ٤٥، بما يكفل مزيجا من مياه الأمطار والمياه الجوفية لربع السكان في ملديف.

والمثال الثاني الذي أود أن أشير إليه هو منطقة البحر الكاريبي. ولأسباب واضحة، بالاشتراك مع أربع من أكبر شركات التأمين في المنطقة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات في تصميم مبادرات لتيسير نقل المخاطر المالية من الأسر المعيشية المتأثرة بالمناخ إلى القطاع الخاص. وستمكن هذه المبادرة من توسيع نطاق الغطاء التأميني في منطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى أعمال إعادة الإعمار في المنطقة.

وكمثال أخير، في الجمهورية الدومينيكية، قامت الحكومة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع مؤشر الضعف جراء صدمة المناخ - وهو الأول من نوعه في العالم - لقياس

السنوي للتو عن المخاطر العالمية لعام ٢٠١٩. ويبين التقرير مرة أخرى أن الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وأزمات المياه تنصدر أول أربع مسائل في قائمة التهديدات الوجودي في مشهد المخاطر على الصعيد العالمي. وهذه تظهر العلاقات المتشابكة كثيرا مع الصدمات والآثار الأخرى على السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وتسلط هذه الدراسة الاستقصائية الضوء مرة أخرى على الأهمية البالغة لجوهر عمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والإنذارات المبكرة من جانبه اللذين يأتيان في صميم ذلك العمل: الإنذار المبكر للوقاية من أن تتحول الأخطار الطبيعية إلى كوارث، والإنذار المبكر عن المناخ المتغير، التي صدرت قبل ٤٠ عاما بالتتمام، وفي المؤتمر العالمي الأول المعني بالمناخ، الذي نظمتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ١٩٧٩.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، عانت ولاية كيرالا الهندية

الواقعة جنوب غرب البلد من أسوأ فيضانات منذ العشرينات من القرن الماضي مما أدى إلى تشريد ما يزيد ١,٤ مليون شخص من ديارهم وإلحاق الضرر بأكثر من ٥,٤ ملايين شخص. وشهدت أجزاء كبيرة غربي اليابان فيضانات مدمرة في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٣٠ شخصا وتدمير آلاف المنازل. وأثرت الفيضانات على أجزاء كثيرة من شرق أفريقيا في آذار/مارس ونيسان/أبريل، بما في ذلك كينيا والصومال، التي كانت تعاني سابقا من الجفاف الشديد، فضلا عن إثيوبيا وشمال تنزانيا ووسطها. ومن بين ١٧,٧ مليون مشرد داخليا الذين تتبعته المنظمة الدولية للهجرة، تم تشريد ٢,٣ ملايين شخص بسبب الكوارث المتصلة بالظروف الجوية والمناخية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي الصومال سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٠٠٠ ٦٤٢ حالة تشرد داخلي جديدة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٨، حيث كانت الفيضانات هي السبب الرئيسي للتشريد، ثم الجفاف والنزاعات.

وبلغ المتوسط العالمي لتركيزات انبعاثات غازات الدفيئة من ثاني أكسيد الكربون إلى ٤٠٥ أجزاء في المليون في عام ٢٠١٧ وما زالت مستمرة في الارتفاع إلى مستويات قياسية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وكانت آخر مرة شهد كوكبنا الأرض تركيزا مقارنا من ثاني أكسيد الكربون قبل ٣ إلى ٥ ملايين سنة، عندما كانت درجة الحرارة أعلى من درجتين إلى ٣ درجات وكان مستوى البحر أعلى من ١٠ إلى ٢٠ مترا مما هو عليه الآن. ويوضح البيان المؤقت للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية البيان بشأن حالة المناخ في ٢٠١٨ أن السنوات الأربع الماضية كانت الأعلى حرارة رسميا، مع العديد من الظواهر الجوية الشديدة الأثر التي تحمل سمات تغير المناخ. إن أعلى درجة حرارة مسجلة رسميا في ٢٠ سنة كانت في الـ ٢٢ الماضية. إن المتوسط العالمي لدرجة الحرارة أعلى بدرجة واحدة تقريبا مما كان عليه في مرحلة ما قبل العصر الصناعي.

أما فيما يتعلق بالتهديدات المناخية البالغة الشدة، فقد شهد عام ٢٠١٧ أكثر مواسم الأعاصير تأثيرا وشدة في المحيط

وتبين الأبحاث التي تجريها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وشركاؤها وشبكة من العلماء تسارع ارتفاع مستوى سطح البحر، وكذلك ذوبان الصفائح الجليدية القطبية، مما يشكل تهديدا وجوديا متزايدا للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن تقلص الجليد البحري في القطب الشمالي لا يؤثر على البيئة المحلية والشعوب الأصلية فحسب، ولكنه أيضا على الأنماط المناخية في المناطق المأهولة بالسكان في العالم. ولا يزال ذوبان الأنهار الجليدية يمر دون تمحيص، مع آثار قصيرة الأجل، تشمل زيادة الفيضانات والخطر طويل الأمد على إمدادات المياه لملايين عديدة من الناس. كما يبلغ المحتوى الحراري للمحيطات مستويات قياسية، مع عواقب بعيدة المدى ودائمة بالنسبة للحياة البحرية، والشعاب المرجانية، والأمن الغذائي.

وتلغيب المناخ العديد من الآثار الأمنية: تراجع المكاسب التي تحققت في مجالي التغذية والحصول على الغذاء؛ مما يزيد من خطر الحرائق الهائلة، ويفاقم من التحديات المتعلقة بنوعية الهواء؛ ويزيد إمكانية النزاع على المياه، مما يؤدي إلى المزيد من الهجرة والتشرد الداخلي. ولذلك يعتبر بصورة متزايدة تهديدا للأمن الوطني.

واليوم هو المرة الأولى في التاريخ حيث تقوم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بوصفها وكالة الأمم المتحدة، بتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن رسميا في هذه القاعة بشأن مسائل المناخ والظواهر المناخية الشديدة. ونأمل أن يؤدي هذا إلى زيادة توثيق التعاون وإنشاء آليات للإحاطات الإعلامية المقبلة بين أعضاء مجلس الأمن ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الأمر الذي سيجعل من الممكن تقديم معلومات موثوقة من أجل صنع القرار ودعم الأعمال الدبلوماسية في مجالات ملائمة لتفهم وتحليل السلام والتهديدات الأمنية.

وتتشرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بدعم الدول الأعضاء ومجلس الأمن في توفير معلومات ذات جودة عالية عن الطقس والمناخ والمياه والبيئة المتصلة بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. ونحن نشكر مرة أخرى رئاسة الجمهورية الدومينيكية لمجلس الأمن على رؤيتها في تنظيم هذه المناقشة وعلى إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه القاعة صباح هذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كابات على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيدة غيتشل.

السيدة غيتشل (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن، وأشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة.

وتتشرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بدعم الدول الأعضاء ومجلس الأمن في توفير معلومات ذات جودة عالية عن الطقس والمناخ والمياه والبيئة المتصلة بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. ونحن نشكر مرة أخرى رئاسة الجمهورية الدومينيكية لمجلس الأمن على رؤيتها في تنظيم هذه المناقشة وعلى إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه القاعة صباح هذا اليوم.

السيدة غيتشل (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن، وأشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة.

السيدة غيتشل (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن، وأشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة.

السيدة غيتشل (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن، وأشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة.



ومن الواضح للجميع في هذه القاعة أن تغير المناخ يشكل تهديدا أمنيا. واليوم، نعرف أن ١٨ مليون شخص قد نزحوا في عام ٢٠١٧ وحده نتيجة للعواصف والجفاف والفيضانات وموجات الحرارة. وكما رأينا في مواسم الأعاصير القليلة الماضية في المحيط الأطلسي، التي اجتاحت منطقة البحر الكاريبي وخليج المكسيك، لا تستطيع الحكومات المحلية ببساطة التعامل مع الأحوال الجوية القاسية التي أصبحت أكثر شيوعا. وعندما لا تستطيع الحكومات المحلية توفير الخدمات الأساسية لسكانها، فإن النتيجة هي النزوح والفقر وعدم الاستقرار السياسي والعنف. وتغير المناخ يلحق الضرر أيضا بالأمن الغذائي والاقتصادي للملايين البشر. وهناك توافق متزايد على أن حالات الجفاف الأطول والأكثر تطرفا في أفريقيا والشرق الأوسط ترتبط بالصراع هناك. ومع دفء المحيطات وتحول النظم الإيكولوجية البحرية، فإن المجتمعات الساحلية، لا سيما في الدول الجزرية، ستفقد مصادر الغذاء وسبل العيش التي ظلت تعتمد عليها لأجيال.

وببساطة، فإن تغير المناخ يجعل الناس أقل أمنا، مما يجبرهم على ترك منازلهم والتخلي عن سبل عيشهم حيث يفقدون إمكانية الوصول إلى الدخل والغذاء وأساليب حياتهم. وهذا يؤثر بوضوح على الاستقرار السياسي والاجتماعي. والأهم من ذلك، أن الشباب معرضون بشكل خاص للخطر، سواء من خلال الاتجار بالبشر أو البطالة أو الفقر، أو ببساطة عدم معرفة من أين تأتي وجبتهم التالية.

ومع أن الأمم المتحدة أدرجت تغير المناخ في ولايات البعثات، مثل الصومال ودارفور ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة بحيرة تشاد، فإن قرار مجلس الأمن الذي يعترف بالآثار الأمنية لتغير المناخ يجب أن يتطلب أيضا مراعاة أن تكون حساسية المناخ جزءا من ولايات جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

والخطوة التالية التي يجب أن يتخذها مجلس الأمن هي الاعتراف بالتأثير غير المتناسب لتغير المناخ على الشباب ودورهم

إنني هنا كشابة تطالب باتخاذ إجراءات لأن جيلي والأجيال من بعده هي التي ستتحمّل عواقب تغير المناخ. ونحن حريصون على إيجاد حلول لهذه المسألة حتى يتسنى لنا العيش في عالم أكثر أمنا وأكثر سلما وأكثر ازدهارا.

وسوف أحدد ثلاث خطوات ملموسة يمكن أن يتخذها مجلس الأمن للحد من الآثار الأمنية لتغير المناخ.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد مشروع قرار يعترف رسميا بتغير المناخ كتهديد للسلام والأمن الدوليين.

ثانيا، ينبغي نشر بعثات الأمم المتحدة لتقييم الكيفية التي سيؤثر بها تغير المناخ على الشباب محليا وكيفية إشراكهم في بناء القدرة على الصمود والاستدامة.

وثالثا، يتعين على بعثات الأمم المتحدة المنتشرة الانتقال إلى استخدام الطاقة النظيفة في الميدان، الأمر الذي سيساعد على التخفيف من تغير المناخ وكذلك بناء مجتمعات أكثر استدامة.

إن اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار يعترف رسميا بالتهديد الذي يشكلها تغير المناخ على الأمن هو أمر طال انتظاره. ولكن كنت أشيد بالمجلس لمناقشة الآثار الأمنية لتغير المناخ، فقد مرت ١٠ سنوات منذ مناقشته الأولى بشأن هذه المسألة، ولم يتم اتخاذ أي قرار يؤكد أن تغير المناخ يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وما من شك في أن تغير المناخ مسألة أمنية. وفي مركز ستيمسون، وهو معهد لبحوث السياسات الأمنية الدولية، مقره في واشنطن العاصمة، حيث أعمل، نقوم بإجراء بحوث ابتكارية حول كيفية تأثير نقاط الضعف الاجتماعي والاقتصادي وسوء الإدارة والهجرة وتدهور مصائد الأسماك على استقرار المدن الساحلية. ومن خلال تحليل هذه العوامل وتركيبها، نحدد أكثر الأماكن عرضة لخطر عدم الاستقرار نتيجة لتغير المناخ من أجل تحسين استهداف السياسات والاستثمار والمعونة.

من غازات الدفيئة، وفي الوقت نفسه بناء بنية تحتية مستدامة في المجتمعات التي تُخدمها. وباستخدام الطاقة المستدامة، يمكن للأمم المتحدة وقف اعتمادها على سوق الوقود الأحفوري وبناء مجتمع أكثر اكتفاء ذاتيا. ووفقا لدراسة بيئية أجرتها إدارة الدعم الميداني التابعة للأمم المتحدة، فإنه بدءا من نيسان/أبريل ٢٠١٧، كانت الطاقة المتجددة تمثل أقل من ١ في المائة من توليد الكهرباء في البعثات المنشورة، مما يعني أن البعثات تعتمد بالكامل تقريبا على الوقود الأحفوري، لا سيما الديزل. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا يلزم باستخدام ٥٠ في المائة من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥ واستخدام تقارير منظمة من الأمين العام لمتابعة التقدم المحرز.

وما من شك في أن تغير المناخ يمثل تهديدا أمنيا من حيث تأثيراته المباشرة وكعامل مضاعف للمخاطر. ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الوفاء بكلماتهما والعمل الآن للتخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معه. ولكن كنت أشعر بالاطمئنان إزاء الأطر المتعددة الأطراف مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، هناك الكثير مما ينبغي القيام به. هذه الالتزامات مهمة، لكنها غير كافية تماما إن أردنا منع الاحترار فوق ١,٥ درجة مئوية.

ويجب أن يكون للشباب دور محوري في إيجاد تلك الحلول والحفاظ عليها. وما يقرب من بليون شاب حول العالم ليس لديهم ترف اختيار عدم الاهتمام بهذه المسألة. وبمساعدة الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء، سنجد حلولاً. وخلاف ذلك، سيكون علينا نحن ومجتمعاتنا ومستقبلنا أن نواجه العواقب.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيدة غيتشل على إحاطتها الإعلامية.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت.

الفريد كمبتكرين يطرحون أفكارا جديدة على الطاولة لحل هذه المشكلة العالمية. وينبغي لمجلس الأمن أن يطلب من الممثلين الخاصين للأمين العام في كل البعثات المنشورة تقييم أثر تغير المناخ على الشباب المحلي، خصوصا فيما يتعلق بالنزوح والبطالة والأمن الغذائي والتجنيد في الجماعات المسلحة، لأن تلك هي أوجه انعدام الأمن التي نعرف أنها تؤدي إلى النزاع المستمر. وينبغي للممثلين الخاصين أن يحيطوا مجلس الأمن علما بالنتائج التي يتوصلون إليها. وهذه التقييمات ستكون بمثابة آلية للإنذار المبكر لتنبيه المجلس إلى المجالات التي سيعرقل فيها تغير المناخ قدرة بعثات الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطتها في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

كما يتعين على البعثات المنتشرة إشراك الشباب في إيجاد حلول لبناء القدرة على التأقلم مع المناخ في مجتمعاتهم. وكمثال واحد على ذلك، هناك شاب في سانت لوسيا، هو السيد يوهانان دوجون، لاحظ كيف يؤدي إزهار الأعشاب البحرية الضارة بفعل المناخ إلى الإضرار بصناعة صيد الأسماك المحلية وأنشأ نوعا من السماد باستخدام الأعشاب البحرية التي حفرتها المياه إلى الشاطئ. وأدى ذلك إلى تحسين قدرة الصيادين المحليين على التأقلم مع تغير المناخ وتحسين البستنة والزراعة المحلية. وفي غضون السنوات الثلاث منذ أن بدأ السيد دوجون عمله، قام بإزالة قرابة ٣٠٠ طن من الأعشاب البحرية من شواطئ سانت لوسيا. نحتاج إلى المزيد من هذه الحلول الإبداعية لمواجهة تغير المناخ في جميع أنحاء العالم. ويمكن للأمم المتحدة واستراتيجيتها للشباب لعام ٢٠٣٠ التي أطلقت حديثا أن تكون بمثابة منبر حيث يمكن للشباب مشاركة أفكارهم وإيجاد دعم لمبادراتهم.

وأخيرا، يجب على الأمم المتحدة أن تفي بالهدف المعلن منذ وقت طويل لهذا الجهاز لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري في البعثات الميدانية. فمن خلال الحد من بصمة الطاقة في بعثاتها المنشورة، يمكن للأمم المتحدة الحد من التلوث بانبعثاتها

وجميعنا لدينا مسؤولية مشتركة ولكن متباينة في الأعباء من أجل التصدي لها. ولكن هذا الأمر يتطلب إرادة سياسية وتعاوناً وتضامناً دولياً وإقليمياً لاتخاذ تدابير ملموسة وفقاً للأطر المتفق عليها والرامية للتصدي لآثارها، وخاصة تلك التي يمكنها أن تحقق مبادئ ومقاصد كل من إطار عمل سندي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ بالحفاظ على الارتفاع في درجة الحرارة دون الدرجتين أو ١,٥ درجة مئوية، إن أمكن ذلك، بحلول عام ٢٠٢٠.

ولكن هذا الأمر يتطلب إرادة سياسية وتعاوناً وتضامناً دولياً وإقليمياً لاتخاذ تدابير ملموسة وفقاً للأطر المتفق عليها والرامية إلى التصدي لآثارها، وخاصة تلك التي يمكنها أن تحقق مبادئ ومقاصد كل من إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، بالحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية فيما دون درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة مئوية إن أمكن ذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

ويقلقنا ما أكدته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بأنه في السنوات ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حققت درجات الحرارة ارتفاعات قياسية غير مسبوقة. ويجدون الأمل في أن يساهم مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا الأمين العام إلى عقده في أيلول/سبتمبر في إحراز تقدم في هذه المسألة وحشد الدعم الدولي اللازم واستكمال مسيرة ما تم إنجازه خلال المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، الذي عقد في نهاية العام الماضي في مدينة كاتوفيتسه البولندية. وقد تم التوصل فيه إلى اتفاقات هامة تهدف إلى تعزيز الشفافية في تبادل المعلومات عن الخطط والبرامج الرامية إلى خفض الانبعاثات وزيادة الدعم المالي للدول النامية والدول الأكثر تضرراً من تغيير المناخ، لمساعدتها على التكيف والحد من الكوارث الطبيعية ومواصلة العمل على تطبيق المبادئ التوجيهية لتنفيذ عناصر اتفاق باريس التاريخي الذي سيدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٠.

**الشيخ الصباح (الكويت):** يسعدني في مستهل بياني أن أعرب عن الشكر لكم، معالي السيد فارغاس مالدونادو، وزير خارجية جمهورية الدومينيكان الصديقة، على ترؤسكم لهذه الجلسة المخصصة لبحث سبل الحد من آثار الكوارث المرتبطة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين، ولتذكير المجتمع الدولي بضرورة دعم الدول الأكثر عرضة لها.

وأود أيضاً أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد بافل كابات، مدير أبحاث المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ والسيدة ليندسي غيتشل، الممثلة عن فئة الشباب، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً دولياً كبيراً بظاهرة تغيير المناخ، وعقد الكثير من المؤتمرات الدولية الهامة لدراسة أفضل السبل للتصدي لهذه الظاهرة. وقد أفضت تلك الجهود والمسااعي الحثيثة من جانب المجتمع الدولي إلى التوصل إلى اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ في عام ٢٠١٥- وهو إنجاز تاريخي ينتظر منا جميعاً الالتزام ببوده وتنفيذها لكي نجنب كوكب الأرض المزيد من التدهور. فالدراسات العلمية التي نشرت مؤخراً تؤكد أن التدهور يسير بخطى أسرع من الخطوات التي نتخذها لحماية البيئة والحفاظة عليها.

والآثار السلبية لتغير المناخ نراها ماثلة أمام أعيننا، ويعاني منها الملايين من البشر في مناطق مختلفة من العالمنا، كمخاطر انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه ومخاطر أخرى على صحة الإنسان وبقية الكائنات الحية نتيجة للفيضانات والعواصف والتصحر وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات إلى درجة أصبحت تهدد وجود عدد من الدول الجزرية في المحيط الهادئ خلال السنوات القادمة. إن هذه الحقائق تؤكد أن ظاهرة تغيير المناخ عابرة للحدود، ولن تكون هناك دولة بمنأى عن تداعياتها.

المستويين الحكومي والشعبي في مجال الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل ومد يد العون، سواء لشعوب الدول التي تواجه كوارث طبيعية أو التي ما تزال تعاني من النزاعات أو تلك الخارجة منها، بدءاً من الإغاثة العاجلة، وصولاً إلى دعم برامج التنمية وإعادة الإعمار.

وتتحمل بلادي بذلك مسؤوليتها الدولية في معالجة وتخفيف الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية. فتغير المناخ يؤثر بالفعل على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة والسلام والأمن والهواء والماء. ونحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ مزيد من الخطوات والتدابير التكنولوجية الجديدة وتغيير أنماط السلوك ورفع سقف الطموحات لتحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة.

ولا يسعني في الختام، إلا مواصلة مساندة مساعي الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها في إدارة الكوارث ودرء النزاعات وبناء السلام، والتصدي لتحديات ظاهرة التغير المناخي وتداعياتها المحتملة على الأمن، نظراً لتشعب أبعاد هذه الظاهرة، والتي هي بحاجة إلى مناقشة واسعة النطاق في سياق التنمية المستدامة، إيماناً منا بأن التصدي لهذه الظاهرة هي مسؤولية مشتركة وإن كانت بدرجات متباينة في الأعباء في مجالي التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، بما يتوافق مع الأولويات والقدرات الوطنية تحقيقاً لطموحات شعوب دولنا جميعاً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في بلجيكا.

**السيد رينديروس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** بداية، أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد جلسة اليوم. ترحب بلجيكا بدور مجلس الأمن في التصدي لآثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وأتوجه بالشكر أيضاً للذين تحدثوا في بداية الجلسة تمهيداً لمناقشة اليوم.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ تتسارع وتيرتها وتشكل نسبتها ٧٧ في المائة من إجمالي عدد الكوارث الطبيعية خلال العقدين الماضيين. ويواجه المجتمع الدولي تحديات جسام في الاستجابة للحالات الطارئة الناجمة عنها. فهي تؤدي بحياة ما يفوق الـ ٣ ملايين شخص سنوياً. وتسفر عن سقوط العديد من الجرحى والمنكوبين الذين وصل عددهم بليون وأربعمئة مليون شخص خلال العقدين الماضيين.

ولعل جذور المشاكل والصعوبات في القارة الأفريقية، وبشكل خاص تلك التي تواجهها دول حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، سببها ظاهرة تغير المناخ التي ساهمت في تفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، مما ساهم بدوره في تغذية النزاعات والتنافس على الموارد المحدودة، وبالتالي انعكس ذلك على الأمن والاستقرار في المنطقة.

لقد واكب الاهتمام العالمي بتغير المناخ اهتمام ماثل من جانب دولة الكويت، كونه أمراً واقعاً. فنحن كغيرنا من الدول متأثرون به. لذا شاطرت بلادي الكويت المجتمع الدولي في الحد من تداعيات التغير المناخي دون أن تدخر جهداً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة منذ انطلاق المفاوضات وصولاً إلى تصديقنا على اتفاق باريس التاريخي. وأولت دولة الكويت اهتماماً بالغاً بمجال الطاقة المتجددة وتنوع مصادرها، وذلك من خلال استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بما يساهم في سد احتياجات الدولة للطاقة بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، فضلاً عن تدشين القطاع النفطي لاستراتيجيات إدارة انبعاثات غازات الدفيئة سعياً للحد من تلك الانبعاثات للوصول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات لتحسين كفاءة استخدام الطاقة الصديقة للبيئة.

كما حرصت الكويت أيضاً على تعزيز التعاون الدولي والعمل الجماعي في سياق المساهمة في الاستجابة الطارئة على

وتولي بلجيكا أهمية كبيرة لإدراج المخاطر المناخية في المناقشات القطرية أو الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتحديد ولايات حفظ السلام. ونرحب بالقرارات التي أخذت مؤخرا بذلك العامل في الاعتبار. وأفكر بصفة خاصة في منطقة الساحل التي نشبت فيها النزاعات بين الرعاة والمزارعين نشبت بسبب نقص المياه، وفي أفغانستان حيث يتسبب الجفاف في التباين في تدفقات الهجرة. ومن الواضح أن أخذ المخاطر المناخية في الاعتبار لم يعد خيارا بل ضرورة، إن كان للمجلس أن يضطلع بمسؤوليته الكاملة ويعزز قدرته على منع نشوب النزاعات.

ثالثا، بالنسبة لبلجيكا، فقد حان الوقت لزيادة التنظيم حول هذه المسألة داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق جمع الخبرات من مختلف وكالات الأمم المتحدة وإدارتها من أجل مقارنة المعارف القائمة وتفعيلها. وستلبي جهة تنسيق مؤسسية - مركز لتبادل المعلومات - الحاجة الملحة إلى تزويد المجلس بالتحليل المناسب للمخاطر واستراتيجيات الإدارة للبلدان والمناطق حيث تقتضي الحالة. يمكن القيام بذلك في إطار الأمانة العامة أو من خلال شكل يشمل أيضا الدول الأعضاء، كما هو الحال مع الهيئات الفرعية.

وتقديم إحاطة مواضيعية سنوية سيكون نقطة انطلاق جيدة. ومن شأن تقديم تحليلات مفصلة وتقارير منتظمة من قبل الممثلين الخاصين للأمين العام وعمليات السلام في المناطق المعنية أن تكون مفيدة أيضا، وبلجيكا ترحب بالحالات التي يجري بالفعل تنفيذ هذا فيها. لكن فلنكن واضحين - المسألة ليست مسألة إثقال كاهل الآلية المؤسسية دون داع، ولكنها مسألة إيجاد طرق للجمع بين المعارف المتاحة وفق نهج فريد ومتكامل للأمم المتحدة.

وفي الفترة التي تسبق قمة الأمين العام بشأن تغير المناخ في أيلول/سبتمبر، فإن عام ٢٠١٩ سيكون مرة أخرى عاما محوريا بالنسبة لاستجابتنا لتغير المناخ. ستكون العواقب كارثية بقدر

ونشهد اليوم مزيدا من الأدلة على الطريقة التي يؤدي بها تغير المناخ إلى زيادة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في مختلف المناطق مثل منطقة الساحل والشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي والدول الجزرية في المحيط الهادئ. وتؤدي زيادة تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة مثل الأعاصير والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحار إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء العالم. واستنادا إلى الأدلة العلمية المتزايدة على الآثار الكارثية لتغير المناخ، ينبغي ألا تكون هناك أي شكوك في أهمية هذه المسألة بالنسبة لمجلس الأمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا للتعجيل باستجابة مشتركة وطموحة لهذه الظاهرة. وتقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة إزاء ذلك بوصفنا واضعي السياسات العامة. ويجب علينا إيلاء الاهتمام اللازم لمستقبل الأجيال القادمة.

وأود أن أتناول المسائل الثلاث التالية: أهمية النهج الوقائي، والكيفية التي يستطيع بها المجلس تحسين الاهتمام بالصلة بين تغير المناخ والأمن، واستجابة منظومة الأمم المتحدة برمتها لهذه المشكلة.

أولا، ومن أجل الاضطلاع بالولاية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بصورة فعالة، يجب على المجلس أن يولي اهتماما لمؤشرات الإنذار المبكر والتحلي بالمزيد من الحساسية إزاء الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب النزاع، بما في ذلك الحالات المتصلة بالمناخ. وليس منع نشوب النزاعات مجرد اتخاذ سياسة إيجابية، بل هو استراتيجية تعود بالنفع على عدة مستويات. فهو يمكن على وجه الخصوص من استثمار الموارد في اتخاذ إجراءات إيجابية وتطلعية عوضا عن التدخل في وقت لاحق بواسطة عمليات حفظ السلام التي هي أكثر تكلفة وأقل فعالية.

ثانيا، فيما يتعلق بكيفية تناول المجلس لهذه المشكلة، فقد حان الوقت لإدراج المخاطر المتصلة بالمناخ في أعماله العادية.

التي يمثلها تغير المناخ لا جدال فيه. بيد أن سيمارانغ، كمدينة دينامية اقتصاديا، لديها القدرة على التكيف.

لكن هذا بالتأكيد ليس الحال بالنسبة للعديد من الأماكن الأخرى حول العالم. عندما لا تكون هناك قدرة على التكيف، تصبح التهديدات الأمنية المحتملة تهديدات أمنية حقيقية - من فقدان سبل كسب الرزق إلى الهجرة غير النظامية؛ ومن ندرة الغذاء إلى فقدان الأراضي؛ بل ربما يكون بقاء أمة معرض للخطر. لذلك تتشاطر إندونيسيا حقا شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن بقاء دولنا. والسؤال هو: كيف ينبغي أن يستجيب مجلس الأمن لذلك التهديد؟ أود أن أبرز بعض النقاط الهامة.

أولا، يجب على مجلس الأمن توحيد الجهود لتحسين الاستجابة للآثار الأمنية لتغير المناخ - وأكرر الآثار الأمنية لتغير المناخ، لا تغير المناخ نفسه. في المناقشات السابقة، أقر مجلس الأمن بالفعل بالآثار الأمنية السلبية الناجمة عن تغير المناخ في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي. يمكننا أن نبنى على الإنجازات السابقة. من الخطوات الملموسة التي يمكننا أن نتخذها تحسين ترويد حفظة السلام بالقدرة على تنفيذ عمليات عسكرية غير حربية - لا للقيام بعمليات حفظ السلام فحسب، بل وبعثات لسلام المناخ. وفي هذا السياق، فإن حفظة السلام الإندونيسيين على استعداد لتقاسم خبراتهم في العمليات العسكرية غير الحربية. ثانيا، ينبغي لنهجنا إزاء حفظ السلام وبناء السلام - وأكرر ينبغي - كفالة التآزر بين الأمن والتنمية. لا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر. ولذلك، لا بد للجهود الرامية إلى تحقيق السلام من أن تأخذ في الاعتبار جانب التنمية المستدامة الذي غالبا ما يجري إغفاله.

ثالثا، أود أن أكرر التأكيد على أن المسؤولية عن التصدي للآثار الأمنية لتغير المناخ تقع على عاتق البلدان المعنية. وبدلا من التدخل، ما يجب أن نفعله هو المساعدة على أساس

أكبر إن افتقرت عملنا إلى الطموح. يجب علينا أن نفعّل المزيد من أجل التخفيف من تغير المناخ الكارثي والتنفيذ الكامل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ولكن يجب علينا أيضا التكيف مع الاحترار العالمي.

نتائج المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في كاتوفيتسه، بولندا، خطوة هامة في بناء القدرة على التكيف، وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ. على المجلس أيضا أن يسهم في ذلك الجهد من خلال زيادة الاهتمام بالصلة بين المناخ والأمن والإشراك الوثيق لمنظومة الأمم المتحدة ككل. لذلك فإن مناقشة اليوم بالغة الأهمية. وإنني على يقين من أنها ستستمر هنا وفي أماكن أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأتوجه أيضا بالشكر لمقدمي الإحاطات على عروضهم المستنيرة.

إن تغير المناخ واقع، وهو يحدث الآن؛ لقد ولدت في سيمارانغ - وهي مدينة ساحلية يسودها الهدوء والسكينة في جزيرة جاوا، إندونيسيا. وهي تقع في دلتا منخفضة. منذ إنشاء المدينة في القرن السابع عشر، لا تبرح سواحلها تتعرض لفيضانات مياه البحر خلال موسم الأمطار حيث تغمر المياه أراضي المدينة. وقد فاقم تغير المناخ من هذا الضعف. وزاد انتشار حدوث هذه الفيضانات. ووفقا للبحوث التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن مدينتي، سيمارانغ، ستشهد ارتفاعا في مستوى سطح البحر متصلا بتغير المناخ يتراوح بين ٤٠ سنتيمترا و ٨٠ سنتيمترا خلال ال ١٠٠ عام القادمة، ومن ثم زيادة إمكانية غمر الأراضي بالمياه بمساحة تتراوح بين ١,٧ كيلومتر مربع و ٣ كيلومترات مربعة تبين مدينتي بوضوح أن التهديدات الأمنية

من على ارتفاع كبير في محطة الفضاء الدولية عندما نظر رائد الفضاء الألماني ألكسندر غرست إلى كوكبنا لمدة ستة أشهر في السنة الماضية. إن الصور التي أرسلها إلى الأرض أصابت العديد من الناس في أوروبا بالصدمة. لقد ترك بالتأكيد أكثر فصول الصيف جفافاً منذ بدء وجود سجلات بصمته. لقد كانت مرئية من الفضاء. القارة الخضراء عادة في ذلك الوقت من السنة بدت كسهول ذات لون بني مائل إلى الصفرة. لقد جلبت معي بعض تلك الصور نتائج ذلك الجفاف هي فقدان محاصيل بالبلاتين؛ حرائق غابات المدمرة، حتى في أوروبا الشمالية؛ وفي بعض مناطق ألمانيا، بدأت ندرة في الوقود حيث انخفض مستوى المياه في الأنهار بما لا يسمح لنقلات الوقود بالإبحار.

أعلم أن كل ذلك يبدو غير مؤذٍ مقارنة بالكوارث الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة المتصلة بالمناخ في أجزاء أخرى من العالم. ففي منطقة الساحل، يتزايد عدد النزاعات بسبب نقص المياه والافتقار للأراضي لأغراض الزراعة. وبحيرة تشاد تتقلص فيما تختفي سبل كسب الرزق لفئات سكانية بأكملها - وهذا مرتع مثالي خصب للتطرف والإرهاب. وفي العراق، تقوِّض ندرة المياه آفاق السلام الدائم. وفي أفغانستان واليمن، انخفض منسوب المياه الجوفية انخفاضاً كبيراً. ولا نزال نتذكر حرائق الغابات التي شبت في كاليفورنيا، فيما يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير وجود عدد من الدول الجزرية، بما في ذلك في منطقتكم، سيدي الرئيس.

إن تغير المناخ حقيقي. وله أثر على الصعيد العالمي، وقد أصبح تهديداً متزايداً للسلام والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أن النقاش بشأن آثار تغير المناخ على السياسة العامة محلّه هنا في مجلس الأمن. ويجب أن نأخذ الصلة بين المناخ والأمن بعين الاعتبار بشكل منهجي في جميع حالات النزاع. وينبغي أن نركز على ثلاثة جوانب.

أولاً، إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحاجة إلى الحصول على معلومات موثوقة وشاملة. وهذا هو السبب

الاحتياجات والأولويات الفعلية. وإندونيسيا تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة. لقد قدمنا المساعدة التقنية إلى منطقة المحيط الهادئ وأفريقيا من أجل تعزيز قدراتها على التكيف. ونحن ملتزمون بالقيام بذلك.

ولا ينبغي إغفال دور المنظمات الإقليمية، إذ أن الآثار غالباً ما تمتد إلى البلدان المجاورة. في منطقتنا، نحن فخورون بأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد عززت قدرة مركزها للمساعدة الإنسانية لتقديم استجابة منسقة - رابطة واحدة، استجابة واحدة.

وأخيراً، فإن ما يتعين أن نعكف عليه في المجلس هو تحسين تحديد ما يندرج ضمن نطاق تغير المناخ نفسه وما يشكل البعد الأمني للآثار المتصلة بالمناخ. يجب على منظومة الأمم المتحدة العمل في تآزر، وفق اختصاصات وولايات الهيئات التابعة له.

بالنسبة لإندونيسيا، بينما يمكن لمجلس الأمن أن يتناول البعد الأمني لتغير المناخ، فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا تزال المنتدى الرائد للتصدي لتغير المناخ. إن التقييد باتفاق باريس بشأن تغير المناخ أمر حيوي. لمجلس الأمن أن يطمئن إلى أن إندونيسيا مستعدة للإسهام في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا.

السيد ماس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكل النزاعات جزءاً لا يتجزأ من العمل اليومي لمجلس الأمن، لكن لا تتاح لنا غالباً فرصة التوقف لوهلة وأن نأخذ خطوة إلى الوراء وننظر في أسباب تلك النزاعات. لذلك، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا إلى القيام بذلك اليوم.

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بشأن شخص لم يأخذ خطوة واحدة إلى الوراء فحسب، بل ٥٧٠ ٠٠٠ خطوة. لقد كانت

عالم من ١٧ بلداً، بمن فيهم نساء ورجال من بلجيكا وبولندا وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وسيجمعهم هدف مشترك، ألا وهو تحذير البشرية من أسوأ آثار تغير المناخ. إن تغير المناخ حقيقي، وله أثر على الصعيد العالمي. ولذلك، ينبغي ألا يجمع ذلك الأمر بين العلماء على متن سفينة فحسب، بل أن يجمعنا هنا أيضاً في مجلس الأمن. والمنطقة القطبية الشمالية هي نظام للإنذار المبكر بتغير المناخ. ويجب أن يصبح مجلس الأمن نظاماً للإنذار المبكر للسياسة الدولية. وتلك هي مسؤوليتنا المشتركة.

**السيد كورتينا (بولندا)** (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى الجمهورية الدومينيكية على دعوتي إلى هنا اليوم لأشاطركم وجهة نظر بولندا بشأن مسألة تغير المناخ والأمن. وأودّ أيضاً أن أعثم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

وقبل بدء مداخلتني، أودّ أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، وهم: السيدة روزماري ديكارلو والسيد أديم شتاينر والسيد بافل كابات والسيدة ليندسي غيتشل، على إسهامهم في مناقشتنا.

إن مناقشة اليوم التي تركز على التهديد الوجودي الذي تشكله الكوارث الطبيعية للدول الجزرية الصغيرة النامية تُشجعنا في المجلس على أن ننظر في ذلك التهديد من المنظور الأمني والوقائي بغية التصدي له على نحو فعال ومبتكر. وأنا لا أتكلم أمام المجلس بصفتي وزير دولة في وزارة البيئة في بولندا وحسب. ففي هذا العام، تشرفت أيضاً بترؤس المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كاتوفيتسه. وأودّ أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين ذكروا كاتوفيتسه بوصفها معلماً هاماً على الطريق إلى الأمام.

وسأتناول ثلاث نقاط. أولاً، أودّ أن أشاطر المجلس الأسباب التي تجعلنا نرى صلة بين مسألة تغير المناخ والأمن؛

في الأهمية البالغة للإبلاغ المنتظم من جانب الأمين العام بشأن التداخات الأمنية لتغير المناخ.

ثانياً، يتعين على مجلس الأمن إجراء تحليل سليم للمخاطر وإعداد تنبؤات تتضمن توصيات واضحة للعمل. وقد عزز أصدقاؤنا السويديون قدرات منظومة الأمم المتحدة تحقياً لتلك الغاية، ونريد أن نواصل السير على هذا الدرب.

ثالثاً، يجب أن نعمل بجد أكبر لترجمة معارفنا المتعلقة بتغير المناخ إلى سياسات ملموسة في ولايات بعثات الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، في عمل الأمم المتحدة في الميدان. ويجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل الحالة على أرض الواقع. ويحتاج شركاؤنا، ولا سيما المنظمات الإقليمية، إلى قدرات للإنذار المبكر، ويجب أن ندعم المناطق الأشد تضرراً من تغير المناخ عن طريق المشاريع السريعة الأثر.

تلك هي الأولويات الرئيسية لألمانيا بصفتها عضواً في مجلس الأمن. ويسرني أننا لسنا وحدنا في هذا الصدد. ففي العام الماضي، أنشأنا مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، وذلك بالاشتراك مع ناورو وشركاء من جميع أنحاء العالم. وتتلقى المجموعة الدعم من شبكة خبراء دولية واسعة. وسنقدم معاً مقترحات إلى مجلس الأمن بشأن الكيفية التي يمكننا بها تحسين استجابتنا. ونود تعميق المناقشات حول هذه المسألة في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالمناخ والأمن الذي سيعقد في برلين في ٤ حزيران/يونيه. وأودّ أن أدعو جميع الحاضرين للانضمام إلينا في ذلك المؤتمر.

وبعد مرور ١٢٥ سنة على بعثة فريدتيوف نانسن لاستكشاف المنطقة القطبية، سنتطلق بعثة جديدة إلى المنطقة القطبية الشمالية في أيلول/سبتمبر. وعلى مدار سنة، ستبحر سفينة البحوث الألمانية "آر في بولارشتيرن RV Polarstern" عبر البحر القطبي الجليدي المتجمّد - أي حوالي ١٥٠ يوماً في الليل القطبي. وسيكون على متن السفينة حوالي ٦٠٠



على الصمود. وينبغي لجميع الدول والمنظمات استخدام كامل إمكانات مكاتبها وبعثاتها الميدانية من أجل جمع وتبادل هذه المعلومات.

ثانياً، ينبغي أن يزداد تسليط الضوء في مجلس الأمن على مسألة تغير المناخ والأمن المناخي عن طريق إجراء مناقشات ومداولات منتظمة باعتبارها أداة وقائية، مع التركيز على الحلول والرصد. وينبغي موافاة مجلس الأمن بالمعلومات بصورة منتظمة بشأن التهديدات والتقدم المحرز في معالجة الآثار الأمنية العالمية لتغير المناخ والتخفيف منها.

ثالثاً، أود أن أنتقل إلى الاستجابة العالمية وتوجيه انتباه الممثلين إلى الإنجازات التي حققها مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ الذي عقد في كاتوفيتسه في كانون الأول/ديسمبر. وأتوجه بالشكر مرة أخرى إلى ممثل الكويت والعديد من المتكلمين الآخرين الذين ذكروا هذا الحدث الهام. لقد كان لي شرف ترؤس مؤتمر المناخ العالمي، المعروف باسم المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن آثار تغير المناخ الملموسة قد تكون محلية، ولكن من الواضح أن الحل الذي يجب إيجاده حل عالمي. ولهذا، فإن السبيل الوحيد لمعالجة هذه المشكلة من مصدرها يجب أن يُنفذ من خلال بذل جهود عالمية متضافرة. وبعد مفاوضات طويلة، اعتمدنا وثيقة تعرف باسم "لائحة قواعد كاتوفيتسه"، التي تجعل اتفاق باريس قابلاً للتنفيذ. وهي تكتسي أهمية للأسباب التالية. أولاً، لأنها توضح كيف ومتى وبأي صيغة يجب أن تعمل جميع بلدان العالم. ثانياً، إنها تحول اتجاه العالم وتضع مسار صوب نظام واحد وملمووس للشفافية. ثالثاً، إنها توفر إطاراً محددًا للغاية فيما يتعلق بتوفير التمويل المتعلق بالمناخ وغير ذلك من أشكال الدعم للبلدان التي تحتاج إليه.

وإذ تتولى بولندا رئاسة عملية المناخ العالمية للمرة الرابعة، فقد أسهمت في تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ. ولدينا

وثانياً، الأدوات التي يمكن استخدامها لمعالجة هذه الصلة بطريقة مناسبة؛ وثالثاً، بعض المعلومات عن الأداة العالمية التي اعتمدت مؤخراً من أجل التصدي لتغير المناخ العالمي، المعروفة باسم لائحة قواعد كاتوفيتسه.

أولاً، ما يتعلق بمسألة "أسباب" حدوث تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، أنا على يقين من أنني لست مضطراً لإقناع أحد هنا بمدى خطورة المشكلة. إنه تهديد وجودي. وفي العادة، تكون الظواهر المناخية ذات طابع محلي للغاية، إلا أن لهذه الأحداث المحلية مفعول الفراشة. فهي تؤثر في سبل كسب الناس للعيش وفي أمنهم وفي قدرتهم على الإمداد والإنتاج وأداء المهام، وهي تهيئ بذلك أسباباً مؤججة للمشاعر يمكن أن تؤدي إلى اشتعال نزاع محتمل. وليس علينا أن نبحث بعيداً للعثور على أمثلة للنزاعات الناجمة عن المناخ والتي تزعزع الاستقرار - أحياناً بشكل غير متوقع بالمرّة - في مناطق بأكملها. فهناك على سبيل المثال، وكما ذكر مراراً وتكراراً، حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وبالتالي، فمعالجة هذه المسألة ليست مسؤوليتنا وحسب، بل هي أيضاً في مصلحتنا.

وأودّ أن أنتقل إلى تلك الأدوات. وقد يتساءل المرء: ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن بشأن ذلك؟ وأودّ أن ألفت انتباه المجلس إلى ناحيتين.

أولاً، إن إيجاد عالم يكفل الأمن والسلامة للجميع لن يتحقق بمجرد ردود الأفعال. بل إنه يتطلب أيضاً توقّع الأمور ودرء حدوثها. وكما ذكر زميلاي من بلجيكا وألمانيا سابقاً، فإن جميع البلدان التي يُحتمل أن تتأثر من جراء هذه التهديدات ينبغي أن تكون مزوّدة بنظام دقيق للإنذار المبكر يجمع المعلومات ويمكنه تبيينها إلى احتمال اندلاع أعمال عنف ونشوب نزاعات بسبب المناخ. ويمكن بلوغ هذا الهدف بنجاح من خلال تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الدول المعرضة للمخاطر

الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بما فيها حوالي ٦٠ في المائة من زملائنا أعضاء الكومنولث، التي تواجه تهديداً وجودياً جراء تغير المناخ والكوارث الطبيعية المتصلة به.

لقد ذكرت وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو الدمار الناجم عن إعصار إيرما الذي وقع عام ٢٠١٧. وقد قمت أنا أيضاً بزيارة منطقة البحر الكاريبي في أعقاب إعصار إيرما، حيث ترك الدمار الذي خلفه، بل، والأهم من ذلك، عزيمة الشعب انطبعا عميقاً ودائماً لدي. وقد ذكرت رئيسة وزراءنا، السيدة ماي، إنه لواجب أخلاقي أن تقدم الاقتصادات المتقدمة النمو المساعدة للذين يتحملون خسائر أكثر من غيرهم جراء آثار تغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان. ونقوم، من خلال الصندوق الدولي للمناخ، بدعم تحقيق نمو اقتصادي أنظف، وقد ساعدنا أكثر من ٢١ مليون شخص على الاستعداد لخطر زيادة حالات الجفاف والفيضانات. وبين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، تعهدنا بتقديم ما لا يقل عن ٧ بلايين دولار لدعم الصندوق، ونهدف إلى تحقيق توازن في الإنفاق على تدابير التكيف والتخفيف. وقد سعينا أيضاً إلى تعزيز العمل الذي نضطلع به في منطقة البحر الكاريبي لبناء القدرة على الصمود من خلال الجمع بين الموارد والقدرات والأصول والخبرات لتقديم استجابة تعاونية وقوية للتحديات الناشئة عن الظواهر الجوية البالغة الشدة.

إننا جميعاً ندرك أن تغير المناخ ليس مجرد خطر نظري مجرد. إنه حقيقة ويحدث الآن. فالظواهر الجوية القاسية التي كانت تحدث مرة كل قرن، كما قيل في كثير من الأحيان، أصبحت الآن تحدث مرتين أو ثلاث مرات في العقد، وأحياناً أكثر. إنها تؤثر على الموارد الأساسية وتؤدي إلى نزوح السكان من ديارهم. وتهدد التنمية المستدامة، بما في ذلك قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتجارة، وتؤدي إلى تفاقم النزاعات وعدم الاستقرار. إن الحالة في الواقع أخطر بكثير مما كنا نعتقد

الكثير من الخبرة والفهم للمسائل التي تواجه البلدان ونطاق المشكلة المعروضة علينا. إن الأخطار المتصلة بالمناخ تحتم علينا الاستجابة والتخلي بالمسؤولية.

واليوم، تود بولندا، وبصفتها رئيساً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعضواً في مجلس الأمن، تود التأكيد مرة أخرى على أن تغير المناخ قوة مزعزعة للاستقرار في عالمنا ويستحق الاهتمام والعمل من جانب مجلس الأمن بغية تحقيق السلام الدائم والمستدام على كوكبنا، الأرض.

**اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين بسبب تغير المناخ. لقد شجعتكم تجربة الجمهورية الدومينيكية على أن الاستماتة في الدفاع عن هذه المسألة والاضطلاع بدور ريادي في هذا المجال. وإنني على ثقة بأنني أتكلم باسم الجميع عندما أقول إننا نتطلع إلى ملاحظاتكم في وقت لاحق من المناقشة. كما أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولكنني أعجبت على نحو خاص بمساهمة السيدة ليندسي غيتشل. ويتوجيه الانتباه إلى التحدي المتمثل في تغير المناخ وأهمية التفكير في الشباب، ينبغي لجميع البلدان أن تعترف بأننا ينبغي ألا نقتصر على التواصل مع الشباب فحسب، بل إشراكهم في إيجاد الحلول أيضاً. ومن وجهة نظر حكومة بلدي، وأنا على يقين من أنني أتكلم بالنيابة عن العديد من الموجودين في هذه القاعة وخارجها، أود بالتأكيد أن أتعهد بهذا الالتزام لأنه من المهم أن نعمل معاً لإيجاد حلول مشتركة، وأن يضطلع الشباب بدور هام.

وهذه أيضاً مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمملكة المتحدة. وفي الواقع، كنا أول بلد يثير هذه المسألة في مجلس الأمن، عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5663). ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء

ثانيا، نحن بحاجة إلى النظر بطريقة شاملة في جميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالمناخ، عند وضع حلول لتحقيق السلام وتنفيذها، وللمسائل الأمنية بالطبع. وكما ذكر السيد هايكو ماس، وزير خارجية ألمانيا، فقد بدأ مجلس الأمن بتحديد ذلك في قراراته الأخيرة، ولا سيما - وأنفق معه - بشأن قضايا بحيرة تشاد، والصومال، ومنطقة الساحل، ومالي، ودارفور. وتمثل المهمة الآن في ضمان التنفيذ الفعال، والأهم من ذلك، إدماج أعمال التنمية وبناء السلام والعمل الإنساني. وترحب المملكة المتحدة بتجريب آلية مصغرة لضمان إتاحة المعلومات من أجل تقارير الأمم المتحدة، ولكن ينبغي استكشاف سبل المضي قدما، على سبيل المثال، من خلال تحسين التنسيق والتكامل بين وكالات الأمم المتحدة والبعثات التي تدير المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في الميدان.

ختاما، يجب أن نستثمر في القدرة على الصمود. وستقود المملكة المتحدة الجهود لزيادة القدرة على الصمود قبل انعقاد مؤتمر قمة الأمين العام بالمناخ هذا العام بالتعاون مع مجموعة من الجهات الفاعلة لإطلاق ما نأمل أن تكون إجراءات تحويلية حقا. ومرة أخرى للسيدة غيتشل، أود أن أقول إنني واثق من أن اقتراحاتها قد دفعتنا جميعا للتفكير مليا، من منظور الكومنولث، سألتقي السفراء الشباب من الكومنولث في لندن الأسبوع القادم، لذلك فإنني بالتأكيد سأفكر مليا في اقتراحاتها وتوصياتها خلال الأيام المقبلة.

من الناحية الاقتصادية وحدها، هذا الأمر يستقيم منطقيا. سيخفض الاستثمار والتأهب للاستجابة في المتوسط إلى النصف - نعم إلى النصف - تكلفة نشر المساعدات الإنسانية في أعقاب وقوع الكوارث بل يمكن أن يحسن من سرعة الاستجابة للأزمات إلى أسبوعين. كما تمثل القدرة على الصمود فرصة هائلة لدعم العمالة ونشر الرخاء، وهو ما يعجل بالطبع بالتنمية ويعزز الأمن في نهاية المطاف. نعمل من خلال

في السابق. وقد خلصت البحوث التي قامت بها مؤخرا لجنة المملكة المتحدة المستقلة بشأن تغير المناخ، بالتعاون مع فريق الخبراء الصيني المعني بتغير المناخ، إلى أننا قد استخفنا بدرجة كبيرة في الواقع بالخطر الاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ.

إن الخطر، بطبيعة الحال، يهددنا جميعا. ولذلك، من المهم أن نسهم جميعا في إيجاد حل، بما في ذلك من خلال المناقشات، مثل المناقشة الهامة التي نجريها الآن. لقد احتشد المجتمع الدولي، في باريس عام ٢٠١٥، لإيجاد حل لهذه المشكلة المشتركة. وعلى نحو ما قال رئيس الوزراء البريطاني، إن اتفاق باريس يشكل ركيزة حيوية للنظام الدولي القائم على القواعد. ويجب علينا الآن أن نعجل باتخاذ إجراءات عملية للوفاء بالالتزامات التي قطعناها، ويجب أن نستجيب لدعوة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لزيادة طموحنا. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات من خلال شراكاتنا القائمة. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل الماضي في لندن، أعاد اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث التأكيد على التزامه باتفاق باريس وبمواصلة بذل الجهود الرامية للحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. وأنا أيضا أشيد بقيادة بولندا في المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وفي هذا السياق، نشيد بقوة بجهود الأمين العام الرامية إلى إعادة تركيز الأمم المتحدة على الحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ. ونرى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعزز النهج الذي تتبعه تجاه الأمن المناخي في ثلاثة جوانب هامة.

أولا، فيما يتعلق بتبادل المعلومات، يجب علينا الاستفادة بشكل أفضل من بيانات المخاطر المناخية المتاحة في القطاع الخاص، والأهم من ذلك، في المجتمع المدني. ويجب أن ندمج هذه البيانات في صنع القرار على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ينبغي للبلدان تعزيز التبادل والتعاون بشأن تغير المناخ والالتزام بالآليات المتعددة الأطراف والوفاء بإخلاص بالتزاماتها الدولية. من الأهمية بمكان زيادة التمويل والدعم التقني للبلدان النامية لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ وتحسين قدرتها على التصدي لآثاره. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة معالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ على نحو مناسب والاستجابة لها تماشياً مع تقسيم العمل والمهام المناطة بها.

ثانياً، نحن بحاجة إلى استكشاف سبل للانتقال إلى النهج الخضراء والمنخفضة الكربون والمصممة للخصائص الوطنية. إن السلام والتنمية مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تبني رؤية للحوكمة العالمية تعتمد على التشاور والمساهمة وتقاسم الفوائد والنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في جميع المجالات وإعطاء الأولوية للحد من الفقر ومعالجة الاختلالات الإنمائية والتنمية غير الكافية. ونحن بحاجة إلى السعي لتحقيق التنمية المستدامة وحملتها للتصدي من خلال التنمية المشتركة للمسائل المتعلقة بتغير المناخ مثل انعدام الأمن الغذائي والأزمات الإنسانية والهجرة الجماعية.

ثالثاً، ينبغي لنا أن ندرك ونحترم الاختلافات القطرية، ولا سيما في البلدان النامية، ونأخذ مأخذ الجد التحديات الرهيبة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ويجب على المجتمع الدولي تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشكل جاد والتمسك بمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تواصل خفض الانبعاثات ومساعدة البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تحسين قدراتها على التكيف والتخفيف والإدارة والتمويل.

وما فتئت الصين تشارك بفعالية في الاستجابة العالمية لتغير المناخ. لقد قدمنا إسهامات في هذه المسألة. لقد أوفينا بجد

المركز الذي تقوده المملكة المتحدة للحماية من الكوارث العالمية مع البلدان النامية لزيادة تأهبها وفي الواقع قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

وفي الختام، ما من شك في أن التحديات الأمنية المتصلة بالمناخ حقيقية؛ إنها قائمة ونواجهها الآن. ويجب أن نعمل معا لضمان أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة من مراعاة المخاطر المناخية بصورة شاملة في عمليات صنع القرار، والأهم من ذلك، دمجها في التخطيط للمهام ثم في تنفيذها.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، ترحب الصين بكم في نيويورك لترؤس جلسة اليوم.

والصين تقدر مبادرة الجمهورية الدومينيكية بعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر وكيله الأمين العام ديكارلو ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد شتاينر والأستاذ كابات والسيدة ليندسي غيتشل على إحاطاتهم الإعلامية.

إن تغير المناخ يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر على مستقبل البشرية ومصيرها. ويؤدي تغير المناخ إلى كوارث طبيعية ويسبب دماراً في أجزاء كثيرة من العالم ويشكل تهديدات خطيرة للأمن الغذائي وموارد المياه والبيئة الإيكولوجية والطاقة والحياة والممتلكات البشرية. وفي بعض المناطق، أضحت هذه المسائل عوامل مدمرة تؤدي إلى تقويض السلام والاستقرار.

والواضح أن التخفيف من تأثير الكوارث المتصلة بتغير المناخ يخدم الاستقرار العالمي. وفي مواجهة هذا التحدي العالمي، يحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف أوجه التعاون ويتكاتف للتصدي لها. وفي هذا الصدد، من منظور صون السلم والأمن الدوليين، أود أن أشاطر الحاضرين اليوم النقاط الثلاث التالية.

أولاً، من الضروري الالتزام بتعددية الأطراف وتعزيز الإحساس بالمجتمع ذي المستقبل المشترك للبشرية جمعاء. في مواجهة تغير المناخ، لا يمكن لأي بلد أن يتواجد وحده.

للصراع، التي تشمل الإجراءات الاستباقية من عدد من البلدان التي أدت إلى تغيير النظام في ليبيا والآثار الرهيبة للغارات الجوية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي في البلد، بما في ذلك على الهياكل الأساسية للنفط والغاز في البلد. واليوم، في منطقة أخرى الآن، نرى مرة أخرى دليلاً على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها استفزازات القوى الخارجية إلى تفاقم الأزمات الداخلية بما لديها من أهداف طموحة محددة، وكذلك بارتكابها لانتهاكات للقانون الدولي، وهذا هو بالضبط ما ينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى له.

وبالعودة إلى مسألة المناخ، أود أن أشير إلى أنه ما من أحد ينكر أن التحديات في هذا المجال تتطلب نهجاً شاملاً.

إن الهيئات المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة تتيح لنا كل الفرص لوضع هذه النهج حيث يمكن القيام بعمل ملموس على مستوى الخبراء لتحقيق تلك الغاية وعدم الاكتفاء بالكلام.

لقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى توسيع نطاق التعاون الدولي للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على التكيف معها. إننا نؤيد الدور المركزي للمنظمة في هذا الصدد. وفي رأينا أنه لضمان الفعالية، يجب علينا الدخول في حوار مهني قائم على الخبرة المتعمقة، وعلى المعارف ذات الصلة، بوصفه في المقام الأول جزءاً في إطار المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث.

نعتقد أن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث، والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٨٣، هو الآلية الرئيسية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل تعزيز الهيكل العالمي للتعاون الدولي في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

من المهم تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي من خلال الاستفادة من إمكانيات اللجان الاقتصادية الإقليمية. ونتيجة

بالتزاماتنا الدولية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، بما في ذلك تقديم مساهمات فعالة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ في حدود قدراتنا وعلى أساس ظروفنا الوطنية. ستواصل الصين تنفيذ التزامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تغير المناخ ودعم البلدان النامية في مواجهة التحديات ذات الصلة. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك والانفتاح وشمول الجميع - عالم نظيف وجميل.

**السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن

نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية في جلسة اليوم.

إن موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالآثار الأمنية لتغير المناخ معروف جيداً. نرى أن من المبالغة النظر في مسألة تغير المناخ في مجلس الأمن، بل أن ذلك قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ويتمثل الهدف من مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة في سرعة الاستجابة للتحديات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونرى أن هذه الممارسة تقوض النظام الحالي لتقسيم العمل داخل الأمم المتحدة.

نعم إن المناخ يشهد تغييرات. بيد أن تغير المناخ لا يشكل تحدياً عالمياً في سياق الأمن الدولي. وبناء على ذلك، يجب اعتباره محددًا لكل حالة على حدة، وهو ما أكدته وكالة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو والتي قدمت إحاطة بهذا المعنى.

وفي بعض الحالات، كما أشار السيد أديم شتاينر، قد يشكل تغير المناخ عاملاً إضافياً من عوامل الخطر في بعض البلدان والمناطق. بيد أن تعميم ربط موضوع تغير المناخ بالسلام يمكن أن يؤدي إلى افتراض خاطئ بأن المشاكل البيئية لا يمكن تجنبها وتؤدي دائماً إلى نشوب نزاعات. وعلاوة على ذلك، فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا منطقة الساحل، التي ذكرت في المذكرة المفاهيمية (S/2019/1، المرفق)، يجب ألا نتحول إلى التركيز على المناخ والجفاف بينما نقوض الأسباب الرئيسية

نحن بحاجة إلى التركيز على التدابير المحددة المتخذة على الصعيدين العالمي والوطني التي تسهم إسهاما كبيرا في منع ارتفاع درجة الحرارة وتقليل تواتر الكوارث الطبيعية وآثارها التدميرية والتخفيف من أضرارها وآثارها السلبية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لأضعف البلدان والمناطق. وينبغي أيضا أن نأخذ في الحسبان المخاطر المناخية، ليس بصورة عامة ولكن في سياق مناقشة الحالات الحقيقية والمحددة المدرجة في جدول أعمال المجلس، هذا إن كانت موجودة وإن كانت حقيقية.

**السيد إييو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** تشكر كوت ديفوار رئاسة الجمهورية الدومينيكية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة العامة بشأن أثر الكوارث المناخية على السلم والأمن الدوليين، وهي مسألة في غاية الأهمية. ويشيد وفد بلدي بوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم الممتازة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به السيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

إنّ مسألة تأثير الكوارث المناخية على السلم والأمن الدوليين تحظى بمكانة بارزة في الهواجس الأمنية الراهنة في العالم. ويلاحظ وفد بلدي أن تواتر الكوارث الطبيعية وتزايد شدتها وآثارها المباشرة أو غير المباشرة على السلام والأمن في المناطق المتضررة لا مثيل له في التاريخ الحديث. ويرتبط هذا التطور، في جملة أمور، بالجمع بين النمو السكاني على صعيد العالم وتغير المناخ. لقد وقع في أوائل التسعينات أقل من ٣٠٠ كارثة سنويا في جميع أرجاء العالم، بينما سجل الخبراء أكثر من ٥٠٠ كارثة سنويا منذ أوائل الألفية الثانية بالإضافة إلى ذلك، يقدر أن من المتوقع أن يتعرض أكثر من نصف السكان في البلدان النامية للخطر بسبب الفيضانات أو العواصف بحلول عام ٢٠٢٥.

مثلا تُعزى جزئيا الزيادة في الكوارث الطبيعية إلى تفاقم الظواهر المناخية، فإن الأضرار المادية والبشرية التي تسببها ترتبط

للقرار الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء من أجل التنمية، أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أول المستفيدين من عملية التنمية القائمة على التكنولوجيا المتطورة في مجال الحد من مخاطر الكوارث في إطار هذه اللجنة الإقليمية التابعة للمنظمة، وهناك الكثير من الاهتمام بمواصلة استكشاف هذه التنمية.

وناشد المجلس أن يركز على تقديم المساعدة التقنية وعلى تعزيز إمكانيات البلدان النامية، وهي الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية نتيجة التحديات المتعددة الجوانب في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. يقدم الاتحاد الروسي المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في جنوب المحيط الهادئ من أجل تعزيز الاستدامة في مواجهة الكوارث. ونقوم بذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد غيره من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، فضلا عن المنظمة الدولية للحماية المدنية.

يجري تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية لتعزيز الوقاية والاستجابة للكوارث الطبيعية في بلدان رابطة الدول المستقلة وللتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والشرق الأوسط. من المهم أن تقوم جميع الدول القادرة بتقديم المساعدة الشاملة إلى البلدان التي تحتاج إليها من أجل تعزيز الإمكانيات بوجه عام على صعيد الحد من مخاطر الكوارث.

فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بتغير المناخ، نرى أن أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تكمن في ضمان الامتثال الكامل لقواعد التنفيذ، في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وفي الوثيقة الشاملة المعتمدة في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ترى كوت ديفوار أن من غير الممكن معالجة تأثير الكوارث الطبيعية المتصلة بتغير المناخ على السلام والأمن إلا في إطار الاستراتيجية الوطنية. ولكي تكون فعالة، يجب أن تتماشى مع الأطر القائمة على نطاق القارة والصعيد الدولي. لذلك، يؤيد بلدي التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجلسة ١٧٤ لمجلس السلم والأمن الأفريقي، المعقودة في أديس أبابا، في ٢١ أيار/ مايو بشأن العلاقة بين تغير المناخ والصراعات في أفريقيا والآثار الأمنية. وتشمل هذه التوصيات وضع إطار على صعيد القارة للتصدي بصورة استباقية للتهديدات الأمنية الحقيقية والمحتملة التي يشكلها تغير المناخ؛ والسعي حثيثا لاتباع نهج شاملة لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وتحسين التواصل بشأن تغير المناخ لكفالة التأهب بشكل فعال للكوارث والحد من المخاطر على الصعيدين المحلي والقاري؛ وأخيرا، التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات الدولية والإقليمية القائمة بشأن التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

بالنسبة لكوت ديفوار، يجب أن تظل مكافحة تغير المناخ عنصرا أساسيا في التزامنا المشترك بتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يحث بلدي الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، على الاضطلاع بدورها في هذا المسعى المشترك.

**السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة. ونود أن نرحب مرة أخرى، بحضور الوزير باريتي وغيره من كبار المسؤولين المشاركين في هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع من مواضيع الساعة وذو أهمية. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح، السيد أخيم شتاينر، والسيدة روزماري ديكارلو، والسيد بافيل كابات، والسيدة ليندسي غيتشل على بياناتهم القيمة.

بالنمو الحضري وتركز السكان في المناطق المعرضة للخطر، لا سيما في المناطق الساحلية. فعلى سبيل المثال، كان يعيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٠ في المناطق الساحلية المعرضة للفيضانات. وسيبلغ هذا الرقم في عام ٢٠٣٥ خمسة ملايين نسمة وقد يصل ٢٥ مليونا في عام ٢٠٦٠ وفقا لأكثر التوقعات تشاؤما.

في بيئة تتسم بالارتفاع الحاد في النمو السكاني، إلى جانب ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وشح الموارد المائية، يمكن أن تؤدي الكوارث الطبيعية إلى تفاقم التوترات الاجتماعية التي يمكن أن تتحول إلى صراعات مفتوحة. وبالمثل، في سياق الإنذار المبكر وآليات الاستجابة الصحية التي لا تستطيع احتواء نطاق الكوارث، من شأن ذلك أن ينشر الأمراض المنقولة بالمياه أو الأمراض المنقولة بالجراثيم.

أفريقيا الآن إحدى أكثر المناطق عرضة لآثار تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وحالة كوت ديفوار خير مثال على ذلك. إن بلدي الذي يحتل المرتبة ١٤٧ من ١٧٨ بلدا من البلدان الأكثر تعرضا لتغير المناخ، شأنه في ذلك شأن بلدان أخرى كثيرة، يعاني من الآثار السلبية لهذه الكوارث وآثارها الضارة على الغابات، والزراعة والأمن الغذائي، بالإضافة إلى إشعال فتيل النزاعات المجتمعية، لا سيما بين المزارعين والرعاة الرحل.

استجابة لذلك، اعتمد بلدي برامج وطنية تتعلق بتغير المناخ تهدف، في جملة أمور، إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٨ في المائة وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. للتصدي للكوارث الطبيعية، أنشأ بلدي المكتب الوطني للحماية المدنية لتيسير التعجيل بتقديم المساعدة إلى السكان المتضررين. ولذلك يشدد وفد بلدي على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة والشركاء الدوليون على تعزيز القدرات الوطنية في مكافحة تغير المناخ وإدارة الكوارث الطبيعية.

السلام. ونعتقد أنه ينبغي الاضطلاع بهذه المهام، مع مراعاة ولايات واختصاصات مختلف هيئات المنظومة. ولهذا السبب من الأهمية بمكان تطوير أوجه التآزر فيما بين المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع الهيئات والوكالات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغية وضع نظم إنذار مبكر بالمخاطر المتصلة بالمناخ وغيرها من التهديدات المتعددة الأبعاد.

بيرو بلد معرض بدرجة كبيرة لخطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية. إن انحسار الأنهار الجليدية المدارية في جبال الأنديز وتزايد تواتر حالات الجفاف والفيضانات تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي يقوض خططنا الإنمائية، وفي الوقت نفسه، يطرح تحديات أمام الحفاظ على السلام. كما يؤدي تغير المناخ والكوارث المتصلة به إلى حدوث تحركات بشرية ضخمة مع إمكانية إحداث عدم استقرار وتوليد مطالب وتحديات جديدة. ونختتم بالتشديد على أهمية العمل بشأن هذه المسائل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، حول استراتيجيات كلية ومتسقة وفعالة، بما في ذلك تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

**السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أشيد بالرئاسة الدومينيكية للمجلس على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. إن بلدكم، سيدي الرئيس، يقف على الخطوط الأمامية لمواجهة تغير المناخ، وقد جعلتم بحق هذه المسألة إحدى أولويات رئاستكم. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على النوعية الجيدة لبياناتكم. تمثل تعبئة الشباب في البيان الذي قدمته السيدة غيتشل بارقة أمل مهمة، ويجب ألا ندع ذلك الأمل يضيع.

ويبين مستوى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، إذا كانت هناك حاجة لذلك على الإطلاق، الوعي الواسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء بأنه يجب على الأمم المتحدة، وعلى وجه

هذه المناقشة تمكنا من أن نناقش مهام مجلس الأمن واختصاصاته في صون السلم والأمن الدوليين من خلال اتباع نهج واسع متعدد الأبعاد إزاء مسألة الأمن.

وفي هذا السياق، من المهم معالجة المخاطر المتصلة بالمناخ على الأمن البشري، التي تفيد الأدلة العلمية بأنها ستزيد نتيجة للاحتراز العالمي وتغير المناخ. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى أزمات إنسانية ونزاعات وكوارث قد تشكل، بسبب نطاقها، تهديدات للسلم والأمن الدوليين. ومن المؤكد أن العواقب تتجاوز ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويمكن أن تتطلب ردا من مجلس الأمن في سياق مسؤولياته المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

ونرحب بحقيقة أنه في الأشهر الأخيرة أقر مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ على حالات النزاع في مناطق مختلفة، ولا سيما في أفريقيا، بما في ذلك منطقة بحيرة تشاد والصومال وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومالي ودارفور. وبالمثل، فإننا نشير إلى أن المجلس قد تمكن من الاستجابة في الوقت المناسب لكوارث طبيعية، مثل الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠، من خلال تعزيز عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للتعامل مع تلك الحالة الطارئة.

كما نؤكد على أن لجنة القانون الدولي قررت أن تدرج في جدول أعمالها مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي. ونشدد على الأهمية البالغة لهذه المسألة، نظرا للعواقب الخطيرة والآثار القانونية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما هو الحال بالنسبة لبلدكم، سيدي الرئيس. ووجدونا الأمل في أن تؤدي هذه الخطوات في الاتجاه الصحيح إلى استجابات محددة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، استنادا إلى تقييم مناسب للمخاطر والاستراتيجيات لمعالجتها بما يتفق مع الإصلاحات التي دعا إليها الأمين العام والتركيز المتزايد على منع نشوب النزاعات وتعزيز الحفاظ على



جدول أعمال منع نشوب النزاعات. ويجب أن نظور دبلوماسية وقائية تدمج جميع العوامل المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ وانحياز التنوع البيولوجي. والثاني هو أن إجراء تحليل دقيق ومنظم لهذه المخاطر أمر ضروري وفي المصلحة الدولية العامة. يجب على الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن والأمن العام، الاضطلاع بدور محوري في هذا الصدد. والاعتقاد الثالث هو أن تحليل المخاطر هذا يجب أن يقترن بتدابير وقائية تقوم بتنفيذها الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والشركاء الإنمائيون ووكالات الأمم المتحدة. وتود فرنسا، تدعمها تلك الاعتقادات، العمل مع جميع الدول الأعضاء بشأن العديد من الاقتراحات التي تشاطرها، بما في ذلك اقتراحان رئيسيان.

يهدف الاقتراح الأول إلى تزويدنا بأداة للتحليل والإنذار المبكر الجماعي لآثار تغير المناخ على السلام والأمن العالميين. إن البيانات وأدوات التحليل موجودة، لكنها مبعثرة في مؤسسات البحوث، فيما بين الدول بل ودخل الأمم المتحدة فيما بين مختلف وكالاتها. يجب أن نجتمعها معا في مكان مركزي ونعطيها صوتا. ما ينقصنا هو القيم - كفيل للرسالة العلمية التي يمكن أن تبني توافقا في الآراء بشأن الصلات بين المناخ والأمن. وتود فرنسا أن ترى الأمين العام يقوم بهذا الدور من خلال تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن يقيّم الأخطار المحدقة بالسلام والأمن جراء آثار تغير المناخ في جميع مناطق العالم وفي حدود أطر زمنية مختلفة.

ومن المهم أيضا التنفيذ الكامل للطلب الذي قدمه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في تموز/يوليه ٢٠١١ S/PRST/2011/15، والذي تم اعتماده بناء على مبادرة من ألمانيا، والمتمثل في أن تشمل تقارير الأمين العام عن النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس معلومات سياقية فيما يتعلق بأثر تغير المناخ على تلك النزاعات. بهذه الطريقة، يمكننا أن نتوقع وننفذ الاستجابات الملائمة للأخطار التي تهدد السلام

التحديد لمجلس الأمن، أن تفهم بصورة أفضل آثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين. إن آثار تغير المناخ على الأمن كبيرة. يمكن لآثار الكوارث المناخية على الجوانب الإنسانية، والأمن الغذائي والصحي، وبشكل أعم على التوازنات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية لمجتمع بشري ما، أن تسهم في الأزمات المحلية، مما قد يؤدي بدوره إلى أزمات إقليمية ودولية أو تفاقم النزاعات القائمة.

المخاطر لا تعرف أي حدود. ولذلك، فإننا نتشاطر المسؤولية عن إدارتها بصورة جماعية. يبين لنا اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الطريق بالإبقاء على الاحترار العالمي دون مستوى درجتين مئويتين، وإن أمكن دون ١,٥ درجة مئوية، ويدعونا إلى زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ والصمود أمامه، لا سيما في أشد البلدان ضعفا، وجعل التدفقات المالية متوافقة مع الزيادة العالمية في درجة الحرارة. توجد الآن مبادئ توجيهية لتنفيذ اتفاق باريس، وأثني على الدور الذي تؤديه الرئاسة البولندية للمؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

علينا أن نسعى إلى تحقيق أهدافنا جماعيا. يأتي مؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر في الوقت المناسب لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التطلعات المتزايدة. وستؤدي فرنسا دورا مهما في هذا الصدد، لأنها كلفت، إلى جانب جامايكا، بمهمة العمل على تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وأنا على يقين من أن مؤتمر القمة سيوجه رسالة قوية إلى المجلس، الذي يجب أن يعالج المخاطر التي تشكلها آثار تغير المناخ على سلمنا وأمننا المشتركين. يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتوقع تلك الآثار ومنعها والحد منها. وفي هذا السياق، أود أن أتشاطر معكم ثلاثة اعتقادات راسخة لدى فرنسا.

الاعتقاد الأول هو أنه يجب أن تصبح المخاطر التي تشكلها آثار تغير المناخ على الأمن الدولي عنصرا رئيسيا في

نظم الإنذار المبكر في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية للتعامل مع الأحداث المناخية القاسية. وفي هذه المرحلة، جرى بالفعل صرف ٤٠ مليون يورو من أصل ١٠٠ مليون يورو، مما مكنا من تمويل خمسة مشاريع وطنية وثلاثة مشاريع إقليمية تشمل عدة بلدان في مناطق البحر الكاريبي وغرب أفريقيا والمحيط الهادئ، فضلا عن تمويل دراسة تتعلق بمرحلة ما بعد وقوع الكارثة في منطقة البحر الكاريبي.

وفي مواجهة هذه المخاطر المؤكدة، لا يمكننا التواري باللجوء إلى الإنكار أو المعلومات المضللة. فبوسعنا توقع هذه المخاطر والتصدي لها ومنع نشوب النزاعات. وهذا هو دور الأمم المتحدة ودور المجلس. وفرنسا ملتزمة بالعمل دون كلل مع جميع الجالسين حول هذه الطاولة لترجمة هذا الهدف إلى واقع في الأشهر المقبلة.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأرحب بالعدد الكبير من الوزراء الذين انضموا إلينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر المدير شتاينر ووكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد كابات والسيدة غيتشل على إسهاماتهم وعلى المساعدة في تأطير مناقشة اليوم.

شهدت العديد من دولنا كوارث طبيعية مدمرة في السنوات الأخيرة، من الأعاصير إلى الفيضانات إلى نوبات الجفاف، والتي أثرت على بليون شخص في جميع أنحاء العالم خلال العقد الماضي وحده. وتسببت هذه الأحداث في فقدان الأرواح وفي تدمير الممتلكات وتشريد المواطنين. وهي تزيد من خطر انعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض.

وخلال العام الماضي، شهدت الولايات المتحدة حرائق الغابات الأشد فتكا في تاريخ ولاية كاليفورنيا، التي أنتمي إليها، وأحد أقوى الأعاصير التي تضرب البر الرئيسي للولايات المتحدة على مر التاريخ. وشهدنا فيضانات مدمرة في ولاية ميريلاند

والأمن القائمة بالفعل في بعض المناطق، مثل منطقة الساحل أو الدول الجزرية، وأيضا في الجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا، التي قد لا تكون وشيكة، لكن بمرور الوقت قد يكون لها أيضا أثر كارثي بنفس القدر على الأمن. على الصعيد الوطني، فقد شرعت فرنسا في برامج بحوث لوضع تصنيف للأزمات في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادئ. يمكن لهذا العمل أن يرفد تقرير الأمين العام.

ويتعلق الاقتراح الثاني المقدم من فرنسا بدور الأمم المتحدة في وضع توصيات لاتخاذ إجراءات محددة لمنع نشوب النزاعات. في مواجهة هذه المخاطر على الأمن، يجب حشد طائفة واسعة من الأدوات، من المعونة في حالات الطوارئ إلى السياسات الإنمائية. في بعض الحالات، كالتى تعقب الظواهر الجوية بالغة الشدة، ستكون هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير إنسانية. وفي حالات أخرى، سيكون من الضروري مساعدة المجتمعات المحلية على التكيف مع الارتفاعات الحتمية في مستوى سطح البحر والجفاف وتدهور التربة. وفي بعض الأحيان، سيكون من الضروري إعطاء صغار المزارعين آليات تأمين تمكنهم من استئناف النشاط الاقتصادي بسرعة بعد وقوع كارثة مناخية، بدلا من الاضطرار إلى الهجرة إلى مناطق أخرى.

ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في وضع هذه التوصيات وفي تنسيق الجهود التي سيكون هناك حاجة إلى تنفيذها.

وعلى الصعيد الوطني، يجب على البلدان المانحة، مثل فرنسا، تكييف سياساتها الإنمائية. وفي هذا الصدد، شرعت فرنسا في مشاريع، من بينها مبادرة المخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر - بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمرفق العالمي للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - والتي تهدف إلى تعزيز قدرات

وللتخفيف من حدة آثارها ولحماية الأرواح والممتلكات. وعند الإمكان، فإن سن قوانين جيدة للتنظيم العمراني في مناطق الحرائق أو السهول الفيضية أو في المناطق المعرضة لهبوب العواصف الساحلية يمكن أن يسهم بقدر كبير في الحد من الخسائر، وهو ما يمكن أن تسهم فيه أيضا قوانين البناء الجيدة. وقد أنقذ الإنذار المبكر عددا لا يحصى من الأرواح. وستواصل الولايات المتحدة تبادل أفضل الممارسات مع جيرانها وأصدقائها الذين يواجهون تحديات بيئية قاسية.

وتعاني أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أشد المعاناة من الآثار المرتبة على الكوارث الطبيعية. وتؤثر الأعاصير على الاقتصادات الوطنية وتتسبب في احتياجات هائلة للإنعاش. وأدت نوبات الجفاف الأخيرة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي وساهمت في تدفقات هجرة جديدة في المنطقة. وفي إطار الاستجابة للإعصار ماثيو في هايتي، قدمت الولايات المتحدة دعما لاحتياجات الإنعاش في صورة مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار، بما في ذلك تقديم دعم بالغ الأهمية في مجالات الحوكمة والصحة وتوفير المأوى ومساعدات غذائية لأكثر من ١,٨ مليون شخص، فضلا عن تقديم دعم نقدي لإعادة تأهيل المزارع المدمرة واستعادة سبل كسب الرزق. ولمواجهة الجفاف في أمريكا الوسطى، تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء لدعم التكنولوجيا الزراعية الجديدة ولتحسين بيئة الأعمال التجارية لصغار المزارعين كوسيلة لزيادة الإنتاجية والدخل والقدرة على الصمود.

وخارج منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، تبني الولايات المتحدة شراكات مع الحكومات والمنظمات الإقليمية لمساعدة العون إلى من هم في أمس الحاجة إليه ودعم تأهبهم للكوارث. وهذا هو عين الصواب، كما أنه يساعد في صون النظام وتأمين الخدمات الأساسية للسكان الذين يجدون أنفسهم فجأة في حالة احتياج، وهو يخفف من مخاطر عدم

وانهيارات وحلية مدمرة على الساحل الغربي. وفي بورتوريكو، كان الإعصار ماريا الأشد تدميرا الذي يضرب الجزيرة في العصر الحديث، وفقا لتقييمات الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي. وأدت كارثة الإعصار إلى خسائر في الأرواح وأضرار مادية تتجاوز ٩٠ بليون دولار.

وشهدنا كيف أن الكوارث الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة، مما يهدد الهياكل الأساسية الحيوية التي يعتمد عليها المواطنون في إيصال الغذاء والماء وتوفير المأوى على نحو موثوق في أعقاب أحداث كهذه. ويجعل ذلك الأمور أصعب بالنسبة للجميع - من العاملين في مجال الإغاثة إلى قوات الشرطة إلى الجيوش الوطنية - في سعيهم للوصول إلى المناطق النائية وتزويد أفرقتهم بالإمدادات وتوفير الخدمات اللازمة. وكثيرا ما تؤدي الكوارث الطبيعية أيضا إلى الإخلال بالنظام الاجتماعي وإلى زيادة كبيرة في معدلات الجريمة والعنف وعدم الاستقرار.

وبمرور الوقت، يؤدي التعافي غير المكتمل من الكوارث الطبيعية الشديدة المتكررة إلى تقويض وإعاقة التنمية، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية الحيوية والمؤسسات. ويمكن أن يخلق ذلك ظروفًا تسمح بازدهار الأنشطة غير المشروعة، ولا سيما في المجتمعات المحلية التي سبق أن شهدت نزاعات أو أعمال عنف مدني.

وتتمثل سياسة الولايات المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية والغوثية لمساعدة البلدان في التعامل مع الظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية.

وتتعرض منطقة الساحل الشرقي للولايات المتحدة والبلدان المجاورة لنا في منطقة البحر الكاريبي بصورة دائمة لأعاصير مدمرة. وعلى مدى أجيال، تعرضت الولايات المتحدة لزلزلات وأعاصير وزوابع ونوبات جفاف وفيضانات وغيرها من الكوارث البيئية، وتعاملت معها. وما فتننا نتعلم طرقا جديدة وأفضل

إن جمهورية غينيا الاستوائية تدرك أن تغير المناخ ظاهرة ذات بعد عالمي، تشكل آثارها تهديداً مباشراً وواضحاً لوجود البشرية. وفي هذا السياق، فإنه أحد أكبر التحديات التي نواجهها في العقود القادمة. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدنا أن هذه الظاهرة ليست مسألة بيئية فحسب، بل أيضاً مسألة شاملة تؤثر على العديد من المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والسلام والأمن الدوليان، من بين أمور أخرى. وهي ليست سبباً مباشراً في حد ذاتها، ولكن جانبها البيئي يشكل عاملاً مضاعفاً لطابعها الشامل، كما يمكننا أن نفهم من تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

ويمكن أن نستخلص من التقرير نفسه أن آثار تغير المناخ أكثر وضوحاً وبروزاً في الأماكن الأكثر ضعفاً، مثل الدول الجزرية والبلدان في حالات النزاع أو تلك التي لا تملك موارد كافية للتصدي لهذه المشكلة. ولذلك، نرى أن أحد التدابير لمواجهة هذه الظاهرة يتمثل في تعزيز السياسات الرامية إلى النهوض بالتنمية والقضاء على الفقر؛ وإنشاء نظام لتقديم المساعدة والتعاون على الصعيد العالمي بشأن القضايا البيئية لضمان الكفاءة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المرتبطة بنظام سياسي واقتصادي واجتماعي مستدام، يعود أيضاً بالفائدة في المقام الأول على أكثر المناطق ضعفاً التي تعاني من قلة الموارد؛ ووضع استراتيجيات لمكافحة تغير المناخ، يمكن تطبيقها على الصعيدين الوطني والعالمي.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور مهم في اتخاذ وتنفيذ هذه التدابير في وقت مبكر وفعال عن طريق جملة أمور، منها توفير المساعدة التقنية والقانونية والسياسية اللازمة لمنع وقوع الأزمات التي تسببها الآثار الضارة لتغير المناخ أو مكافحتها أو حلها. ونحن مهتمون بسماع آراء المجلس بشأن اتساع نطاق النزاعات، وهو الأمر الذي يتطلب منه القيام بدور في مجال التوعية بهذه المسألة وأن يكون المحرك للتدابير ذات الصلة.

الاستقرار في أعقاب الكوارث الطبيعية. ويجب على كل دولة أن تضطلع بدورها، ولكننا نعتقد أنه يمكن، بل ينبغي، لمجلس الأمن والدول الأعضاء فيه القيام بدور هام للغاية في هذا الجهد المشترك للمساعدة في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها.

وكما فعل متكلمون آخرون، نشجع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة على زيادة تبادل المعلومات وتحديد أفضل الممارسات للإنعاش بعد الكوارث. إن كلا منا يركز على جانب صغير من هذا التحدي، ومن شأن تجميع البيانات تحسين فهمنا العام.

وكما قالت ليندسي غيتشل وأشار متكلمون آخرون، نود أيضاً أن نرى أعضاء مجلس الأمن يستكشفون السبل التي يمكن بها للبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة زيادة تركيزها على القدرة على الصمود في أعقاب الكوارث. وستقيم الولايات المتحدة أفضل السبل لإدراج هذا العمل في الولايات ذات الصلة، ونشجع أصدقاءنا حول هذه الطاولة على أن يفعلوا الشيء نفسه.

**السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):**  
يتماشى بياني مع البيان الذي سيدلي به المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

إن مشاركة عدد كبير من المتكلمين رفيعي المستوى في هذه المناقشة هو خير شاهد على الأهمية البالغة والكبيرة للبند قيد النقاش. ولذلك، نشكر سعادة السيد ميغيل فاغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، ووفد بلده على عقد هذه المناقشة لتناول الموضوع المثير للقلق المتمثل في تأثير الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ على صون السلام والأمن الدوليين.

وبالمثل، نشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد أحميم شتاينر والسيد بافل كابات والسيدة ليندسي غيتشل على مشاركتهم وإحاطاتهم الإعلامية الممتازة، التي زودت الحاضرين في هذه القاعة بكل المعلومات اللازمة لمعالجة هذه المسألة.

الصدد. والعمل المشترك ضروري، خاصة في البلدان الأكثر تلويناً، ومن دون ذلك لن تكون الاستجابة لتغير المناخ فعالة. أود أن أقول في الختام أنه لدى العالم بالفعل الأدوات اللازمة لمواجهة هذا التهديد. والآن، كل ما يحتاج إليه هو عزم سياسي لا يتزعزع للشروع في مكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها.

**السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
سيدي الرئيس، يشرفنا أن نراكم تترأسون هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه الجلسة الهامة التي تتناول أثر الكوارث ذات الصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين. كما يشرفنا وجود العديد من الوزراء اليوم في قاعة المجلس ونوه بحضورهم.

ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية العديدين على المعلومات التي قدموها إلى المجلس. وقد أحطنا علما بالملاحظات التي قدمتها السيدة غيتشل، والتي أكدها اللورد أحمد أوف وبمبلدون فيما يتعلق بدور الشباب في هذه المناقشة.

ونؤيد البيان الذي ستدلي به السيدة فاطمة كياري محمد بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

تتشاطر جنوب أفريقيا تماما الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في كاتوفيتسه في بولندا، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حيث أشار إلى أن

”تغير المناخ هو القضية الأكثر أهمية التي نواجهها. فهو يؤثر على جميع خططنا للتنمية المستدامة ولإيجاد عالم ينعم بالأمن والأمان والازدهار“.

وقد أصدر الأمين العام تحذيرا بأن الوقت ينفد للتصدي لتغير المناخ. ويستند هذا التحذير إلى النتائج الواضحة التي

إن أفريقيا هي على الأرجح القارة الأكثر عرضة لتغير المناخ، حيث أن لآثار تغير المناخ تداعيات على السلام والأمن. وعلى الرغم من حقيقة أن أفريقيا واحدة من المناطق التي تنتج أقل كمية من غازات الاحتباس الحراري، فإنها تواصل تعزيز جهودها للعمل على تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وترجمتها إلى إجراءات طويلة الأجل فيما يخص المناخ، تقوم على عمليات وطنية وتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وعلى المستوى الوطني، لا يساور جمهورية غينيا الاستوائية أدنى شك في موثوقية البيانات التي تُظهر بوضوح ارتفاعاً مثيراً للقلق في درجات الحرارة العالمية، مما سيكون له عواقب سلبية كاسحة، بما في ذلك فيما يخص الحصول على مياه الشرب وانخفاض الإنتاجية الزراعية وحسارة سبل العيش ودفع الناس إلى الهجرة. ولهذا السبب، اعتمدت حكومة بلدنا سلسلة من التدابير الرامية إلى تخفيف مخاطر تغير المناخ وأدجتها في السياسات وعمليات التخطيط على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. كما أنها تنفذ استراتيجيات للحد من المخاطر وتدابير للتكيف وتعزيز القدرات التقنية بغية التصدي لمخاطر تغير المناخ وإدارة المناطق الأكثر تضررا.

ويبين كل هذا بوضوح التزام القارة الأفريقية القوي جدا بالتصدي لتغير المناخ، وهو التهديد الذي يؤثر بشكل عام على الكوكب بأكمله ويتطلب اتخاذ إجراءات مشتركة ومتعددة الأطراف ومبكرة من قبل الجميع دون استثناء، تتضمن سلسلة من التدابير المتفق عليها عالميا والتي تتسم بالشفافية والفعالية وتضمن مستقبل الأجيال القادمة.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أنه لا يمكن لأية دولة مواجهة هذه الظاهرة دون الأدوات والموارد الضرورية. وهذا هو سبب أهمية التشديد على جانب التعاون والوحدة في هذا

الوطنية المتباينة للغاية. وثمة حاجة إلى زيادة هائلة في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، مع حماية وتعزيز مكاسب التنمية في البلدان النامية والقضاء على الفقر.

ولدينا أسس قوية لهذا الحل المتعدد الأطراف بالفعل في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تعززها برامج للتنمية الإقليمية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونحن نستلهم من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاقية باريس التوجيه السياسي والقيادة بشأن تغير المناخ، ونسترشد أيضا بإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث.

وفي الحالات الأمنية التي تقع ضمن نطاق اختصاص مجلس الأمن والتي يُعتقد أن تغير المناخ عامل مهم يساهم في انعدام الأمن فيها، مثل منطقة الساحل والصومال، من المهم أن يسلط المجلس الضوء على تغير المناخ كعامل يجب معالجته من قبل المجتمع الدولي. ومن خلال الإدلاء بدلوه في النقاش الجاري، فإن مجلس الأمن سيزيد الوعي بالمشكلة مما سيساعد بدوره، كما نأمل، على تعبئة العمل العالمي وتوفير وسائل التنفيذ والدعم للبلدان النامية. وقد يساعد المجلس أيضًا في إعداد استراتيجيات ملائمة للسياق للتخفيف من المخاطر، تتناول جميع العوامل التي تؤدي إلى انعدام الأمن.

ولكن، كما أظهرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والدراسات المنبئة الأخرى على الأدلة، من الصعب في غالب الأحيان تحديد علاقة سببية مباشرة بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية، من جهة، والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، من جهة أخرى. ففي ظروف محددة، قد تشكل عامل تفاقم، أو عاملا مضاعفا للخطر، للأسباب الجذرية للنزاع بصورة مباشرة ومحددة على نحو أكبر. وقد تم الاعتراف بذلك الواقع في أفريقيا، حيث حددت خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات

خلصت إليها الأوساط العلمية الدولية، فضلاً عن الواقع الجديد المتمثل في الكوارث المرتبطة بالمناخ والتي تزداد تواتراً وشدة. ويؤكد التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تأثير ارتفاع درجات الحرارة بمتوسط ١,٥ درجة مئوية على أننا نشهد بالفعل عواقب تغير المناخ على الطبيعة وعلى الناس وسبل عيشهم وأن الأسوأ لم يأت بعد.

ونلاحظ بقلق بالغ الطابع غير المنتظم للكوارث الطبيعية التي ضربت منطقة البحر الكاريبي والعديد من الجزر وشدة هذه الكوارث، بما في ذلك جزر المحيط الهادئ مثل الأعاصير؛ وفي إندونيسيا واليابان مثل موجات التسونامي المتكررة؛ وفي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية مثل حرائق الغابات المدمرة؛ وفي أوروبا مثل الفيضانات وتساقط الثلوج بكثافة شديدة؛ وفي أفريقيا مثل نوبات الجفاف، من بين أمور أخرى. وتسببت تلك الكوارث الطبيعية في معاناة لا توصف للسكان ودمرت سبل عيش ملايين الناس وشردت مئات الملايين الآخرين.

إن أفريقيا معرضة بشكل خاص لتغير المناخ باعتباره يشكل أكبر تهديد منفرد لتنميتها وازدهارها. وقد شهدنا في جنوب أفريقيا ظواهر جوية مدمرة خلال السنوات الأخيرة، حيث عانت عدة مناطق في بلدنا أسوأ جفاف منذ عقود. ولذلك، تقف أفريقيا في تضامن تام مع المناطق الأخرى المتضررة بالمثل من الكوارث الطبيعية، مثل تلك التي أبرزتها المذكرة المفاهيمية التي أعدها الجمهورية الدومينيكية (S/2019/1، المرفق). ولا تزال ملتزمين بشدة بالتصدي لتغير المناخ ومواجهة الكوارث الطبيعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ومن الواضح بالنسبة لنا أن تغير المناخ تحد عالمي للتنمية المستدامة، لا يمكن معالجته بشكل واقعي إلا إذا قمنا بذلك بشكل جماعي، من خلال نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد ويستند إلى العلم والإنصاف والتمييز من حيث الإجراءات المتخذة وشكل الدعم بين البلدان ذات الظروف

وسيكون لعدم إدراك ذلك الضعف والتصدي له في الوقت المناسب عواقب وخيمة على دولنا، فضلا عن المناطق الأخرى المتضررة كذلك.

في البداية، أود أن أشدد على أن الاهتمام الذي نولي به للعلاقة بين البيئة والأمن يتماشى - من وجهة نظرنا - مع الجهود التي نبذلها، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، لبناء هيكل مؤسسي يستجيب للتحديات المتعددة التي يطرحها التدهور البيئي. وقد أحرزت الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية تقدما كبيرا في النظر في المسألة من منظور تأثيرها على التنمية. فالاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في كاتوفيتسه، بشأن المبادئ التوجيهية من أجل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تشكل خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه.

وفي الوقت نفسه تم - لأكثر من عقد الآن - تناول الصلة بين تغير المناخ والأمن بصورة متقطعة في مجلس الأمن. وليس من قبيل المصادفة أن يتجدد الاهتمام بهذه المسألة، التي أثارها مناقشة نظمتها السويد في عام ٢٠١٨ (انظر S/PV.8307)، والمناقشة التي نترأسها اليوم والخطط التي أعلن عنها الأعضاء الآخرون، مثل ألمانيا وبلجيكا، خلال فترة وجودهم كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. وهذا التركيز يسير جنبا إلى جنب مع تزايد الوعي بالتحديات الملحة الناجمة عن التدهور البيئي ونتائجه السلبية.

كلنا نعلم أن تغير المناخ هو أكبر التحديات التي تواجه البشرية وأنه يتطلب عملا جماعيا من أجل معالجة جميع أبعاده. وفيما يتعلق بالصلة بين البيئة والأمن، فقد أرسى مجلس الأمن بالفعل سوابق بقبوله فكرة أن التغير البيئي وتدهوره يشكلان عاملي خطورة في العديد من المناطق المعرضة للنزاعات، وأنه يمكن للآثار السلبية لتغير المناخ أن تسهم في زعزعة الاستقرار.

دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ عددا من المجالات الرئيسية على أنها تشكل تهديدات خطيرة لجدول أعمال السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك - بصورة محتملة - تغير المناخ.

إن الطابع الحقيقي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ طابع وجودي وعالمي. وعليه، فإننا بحاجة إلى استجابة متعددة الأطراف تعطي صوتا لأوسع نطاق تمثيل ممكن للدول، وبدور قوي لجميع أصحاب المصلحة الآخرين. وكما ظل الأمين العام يقول في كثير من الأحيان، يكمن الحل في تحول الاقتصاد العالمي. وذلك "يتطلب الشمول، لأن الجميع متأثرين بتغير المناخ". وبنبغي لنا أن ندرك، في ذلك الصدد، أن عضوية مجلس الأمن المحدودة وتركيزه المحدد على السلام والأمن يعني أنه قد لا يكون المحفل المناسب لمعالجة مسألة تغير المناخ. وعليه، ينبغي لنا أن نتوخى الحذر من تكرار جهود هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بمقدورها على نحو أفضل معالجة هذه المسألة. غير أننا ما زلنا على استعداد لمواصلة النقاش بشأن هذه المسألة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** سادلي الآن بيان بصفتي وزير الخارجية في الجمهورية الدومينيكية.

إنه لشرف لي أن أترأس مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي وما لها من آثار على التنمية والسلام والأمن الدوليين. وأشكر جميع المشاركين في مناقشة اليوم على اهتمامهم الكبير بالموضوع. وأرحب ترحيبا حارا وأشيد بزملائي - وزراء الخارجية - الحاضرين هنا اليوم. وكذلك أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية - السيدة روزماري ديكارلو والسيد أخييم شتاينر والسيد بافل كابات والسيدة ليندسي غيتشل، على عروضهم المختلفة اليوم.

يشكل النظر في الصلة بين آثار تغير المناخ والأمن أولوية قصوى للجمهورية الدومينيكية. وقد رفعت الزيادة في تواتر وحدة الكوارث الطبيعية الشديدة في منطقة البحر الكاريبي، في السنوات الأخيرة، من مستوى الجزع في بلدنا ومنطقتنا.

وقد أوضح المجلس بجلاء، في الحالات المحددة لبحيرة تشاد ومنطقة الساحل، أن بعض آثار تغير المناخ ترتبط بعوامل أخرى تؤدي إلى تفاقم الوضع.

إن الجمهورية الدومينيكية تنقل صوت البلدان التي تعاني أكثر من غيرها من آثار الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، وذلك بسبب موقعها الجغرافي وأوجه ضعفها المؤسسي و/أو الاقتصادي. ولذلك، نرى من الملح بصفة خاصة أن يتوصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء بشأن السبيل الأمثل لإدراج الآثار المتصلة بالمناخ في عمله المتعلق بالأمن. إننا نواجه تهديدا غير تقليدي، مما يقتضي من المجلس الإمعان في التفكير في دوره في منع نشوب الصراعات. هذا واقع موجود على الأرض بالفعل، الأمر الذي لا يمكننا تجاهله. ويجب أن يكون عملنا هو التكيف مع هذا الواقع وتحديث نهج المجلس بشأن الأمن بغية زيادة مهاراته التحليلية من أجل تحديد أسباب الصراع، ومن ثم منعها.

وفي هذا الصدد، كانت السيدة ديكارلو بليغة للغاية في شرح كيف أن النظر في عدم الاستقرار والنزاعات، التي تنشأ عند التقاطع بين تغير المناخ والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية والسياسية، يقع في نطاق عمل المجلس. وبين لنا السيد كابات أيضا الآثار على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وخاصة المناطق المعرضة للضرر جراء الأحوال المناخية القاسية، مثل الفيضانات والجفاف.

وكما قال أعضاء آخرون بالفعل، ليس من الملائم، ولا ينبغي أن يكون هدفا، تكرار عمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بل استكشاف السبل التي يمكن من خلالها أن تكمل إحداها الأخرى، كل في إطار ولايتها. ومن خلال إنشاء حيز مؤسسي للتدبر في الرابط بين تغير المناخ والأمن، سوف نسهم في معارف المجلس ونوفر له الآليات التي يحتاجها لضمان ملاءمة تحليلاته للمخاطر والأسباب، وبالتالي فعالية إجراءاته لتعزيز السلام.

وتشير جميع الأدلة المتاحة إلى أن آثار تغير المناخ ستكون محسوسة بقوة أكبر على الصعيد العالمي في السنوات المقبلة. وقد ورد في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أنه إذا استمر الاتجاه الراهن، فإن الاحترار العالمي سيؤدي، بحلول العام ٢٠٣٠، إلى المزيد من الأخطار على الصحة والحياة البشرية والأمن الغذائي وإمدادات المياه والنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن ذلك الاتجاه ينطوي على ضرورة منع مثل هذه الآثار السلبية من أن تصبح أسبابا جذرية للنزاعات. ولذلك، فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام إلى العلاقة بين التدهور البيئي والأمن، وإيجاد آليات لمعالجة تلك العلاقة في إطار الهيئة المسؤولة عن ضمان السلام والأمن الدوليين.

ويجب علينا تزويد مجلس الأمن بالأدوات اللازمة لتقييم العلاقة بين آثار تغير المناخ والمخاطر التقليدية، ولا سيما في المناطق المعرضة للخطر، تقييما منهجيا. وهناك بالفعل العديد من الأفكار المطروحة، في ذلك الصدد، التي يجب أن نوليها اهتمامنا من أجل اتخاذ أنسب القرارات. وقد حان الوقت لكي نتخذ تلك الخطوات، ويجدون الأمل في أن تشكل مناقشة اليوم مساهمة إيجابية في ذلك الاتجاه. والعلاقة بين الآثار الضارة لتغير المناخ والأمن ربما تكون أكثر وضوحا من منظور البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تعاني من ضعف شديد، بما في ذلك دول برزخ أمريكا الوسطى.

وتعاني بلدانا بالفعل من واقع جديد، يشمل كوارث طبيعية تتزايد حدة ومخاطر ناشئة على نحو أكثر تدرجا، مثل تشرد السكان وانعدام الأمن الغذائي والإخفاقات المتكررة والعصبة على التنبؤ في الهياكل الأساسية الحيوية. إننا نشكر السيد شتاينر على توضيحه للآثار الهائلة للكوارث الطبيعية



وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين قدموا لنا رؤية أوسع لنطاق تغير المناخ وأثره على قضايا مثل الهجرة والنزاعات والأمن الدولي عموماً.

والواقع أن هذه المنظمة أنشئت لصون السلم والأمن الدوليين، وهو ما يحمل غواتيمالا على الاعتقاد بأن الأمم المتحدة مدينة لدولها الأعضاء بالاستجابة لمصلحتهم الفضلى، دون انتقائية أو مصالح خاصة وفي احترام لسيادتها.

خلال السنوات العشرين الماضية، كانت غواتيمالا واحدة من البلدان الأكثر تضرراً من غازات الدفيئة، وهي لذلك تدرك الواقع الخطير لتغير المناخ. ولهذا السبب يجب ألا نتجاهل آثار الظواهر الطبيعية، خاصة إذا كانت ناجمة عن تغير المناخ، بهدف اتخاذ قرارات أكثر فعالية وكفاءة للحيلولة دون وقوعها.

كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن بلدانا مثل بلدي هي أكثر عرضة للخطر، حيث ساءت ظروف معيشة السكان، لا سيما من يعانون الفقر والفقر المدقع، ليس بسبب الافتقار إلى الموارد المؤسسية التي تكفل نظام استجابة سريعة للتخفيف من حدة الأضرار والتكيف مع الظروف الجديدة فحسب، ولكن بسبب النزوح البشري والتقلبات المؤسفة التي يُنكب بها ضحايا تلك الأحداث البشرية المنشأ.

لقد عانينا من ويلات إعصار ميتش في عام ١٩٩٨، وإعصار ستان في عام ٢٠٠٥، والعاصفة المدارية أغاثا في عام ٢٠١٠، والجفاف في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، من بين أحداث أخرى. وأظهرت كل تلك الأحداث مستوى لا لبس فيه من التعرض والضعف الذي تعرض له بلدي، وكذلك المنطقة، الأمر الذي أدى إلى خسائر لا تعوض في الأرواح وما يترتب على ذلك من أثر سلبي على الاقتصاد وفرص التنمية.

ونتيجة لذلك، حدد بلدي وبلور إجراءات استراتيجية لاستعادة الموارد الطبيعية وحفظها وإدارتها المستدامة، فضلاً

ومن الأهمية بمكان أن يحصل المجلس على المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات استراتيجية، مع مراعاة الآثار المترتبة على الظواهر الطبيعية الشديدة غير الاعتيادية على أهداف التنمية المستدامة، حتى يمكنه، في نهاية المطاف، تأدية ذلك الدور، والاستجابة لتطلعات الملايين من البشر، ومعظمهم من الشباب، للعيش في عالم أفضل، في بيئة سلمية مستدامة وقادرة على الصمود. والجمهورية الدومينيكية تقترح تجميع كل المقترحات التي نوقشت هنا في تقرير يرفع بعد ذلك إلى الأمين العام.

ونحث الأعضاء على تقديم دعمهم لخطوات ملموسة من شأنها أن تسمح لنا بالتقدم نحو توافق في الآراء يشمل ذلك البعد الجديد في عملنا، بغية تحسين فهمنا لنزاعات اليوم ومنع نشوب النزاعات في المستقبل.

أستأنف الآن مهامى كرئيس للمجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة لدى التكلم في القاعة.

أود أيضاً أن أبلغ جميع المعنيين أننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ لا يزال لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية غواتيمالا.

**السيدة يوفيل بولانكو (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):**

غواتيمالا تهنئ الجمهورية الدومينيكية على انتخابها عضواً في مجلس الأمن، وهو حدث تاريخي بالغ الأثر عندما نذكر أنها، كعضو مؤسس لمنظمتنا، تشكل جزءاً من مجلس الأمن لأول مرة، وهي تفعل ذلك كرئيس. وبالتالي، فقد تعززت قيادة المنطقة من خلال إيجاد الجمهورية الدومينيكية حيزاً لحوار نقدي بشأن تغير المناخ وآثاره على الأمن الدولي وقابلية الدول النامية للتأثر سلبياً بتلك الظاهرة.

الأمن ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات الأساسية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في هنغاريا.

**السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** نعرب عن تقديرنا للجمهورية الدومينيكية لدعوتنا للتكلم في هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ولرغبة أعضاء مجلس الأمن في الاستماع إلى رأي الدول غير الأعضاء في المجلس في هذه المسألة. ولا شك في أن تغير المناخ يعد من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وينبغي التصدي له على النحو الواجب. وسوف يسهم تغير المناخ حتما في نشوء المنازعات على الموارد ما دام الوصول إليها سيزداد صعوبة. ولذلك السبب، فإننا ننظر إلى تغير المناخ باعتبارها تحدياً أمنياً، على النحو الذي أوجزه الرئيس في بيانه.

ويقينا أن ندرة المياه وزيادة مستويات المحيطات والتصحر وتناقص إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة والنمو الديموغرافي في بعض المناطق ستؤدي إلى تدفقات هجرة جماعية إضافية حتى على المستوى القاري على النحو الذي بيّنه وزير خارجية غواتيمالا آنفاً. واستناداً إلى التقديرات والتوقعات فإن نحو ٢٠٠ مليون مهاجر سيبدأون طريقهم إلى الهجرة بسبب المسائل البيئية بحلول عام ٢٠٥٠. ولدينا تجربتنا في هذا الأمر في أوروبا. فخلال فترة ثلاث سنوات من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ قدم ٣,٣ مليون طلبات لجوء جاءت نسبة ٩٠ في المائة منهم من ٣٤ بلداً. وسينمو السكان في تلك الـ ٣٤ بلداً بنسبة ٢٦ في المائة خلال السنوات الـ ١٠ القادمة ما يعني زيادة سكانية قدرها ٦٤٠ مليون نسمة. وسيؤدي ذلك إلى مزيد من تدفقات الهجرة. وللأسف، فقد ثبت خلال السنوات الماضية أن الهجرة تشكل تحدياً هائلاً لأمن بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ونواجه في أوروبا تحديات أمنية مرتبطة بالهجرة خلال العامين الماضيين. لذلك السبب، نرى استناداً إلى خبرتنا أنه ينبغي ألا تعتمد الأمم

عن التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وتشمل تلك تعزيز مؤسساتنا والتشريعات الوطنية. وهذه الغاية، لدينا قانون وسياسة وخطة عمل بشأن تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يرتبط التخطيط الإقليمي بالتخطيط الإنمائي ويولي اهتماماً خاصاً للمناطق الريفية، والحد من الأخطار والنمو الحضري المنظم.

وبالمثل، عززنا مكتب المنسق الوطني للحد من الكوارث، وهي المؤسسة المسؤولة عن إجراء التنسيق بين المؤسسات على الفور وبكفاءة. وقد أنشأنا مائدة مستديرة للحوار الوطني بشأن تغير المناخ وأثره البيئي، يركز على عكس مؤشرات التدهور البيئي. كما أننا نعمل على زيادة الاستثمار في إعادة التحريج واستعادة الغابات، نظراً لأن ٣٣ في المائة من أراضينا محمية، و ٧٠ في المائة من مصفوفة الطاقة لدينا تأتي من مصادر الطاقة المتجددة والقطاع الزراعي للبلد يتركز في مجال الحراثة.

ولكن، نظراً لموقعها الجغرافي والظروف الجغرافية، فإن غواتيمالا شديدة التأثر بالآثار السلبية لتغير المناخ، رغم كونها من البلدان التي تصدر أقل قدر من غازات الدفيئة. وهذه الظروف تهدد التنمية وتحد منها بسبب فقدان الهياكل الأساسية، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، والحد من توافر المياه ونوعيتها، وانتقال الأمراض وتدهور التربة.

كما يؤدي تغير المناخ إلى الهجرة القسرية التي تجبر السكان في بلداننا على البحث عن ظروف معيشية أفضل، الأمر الذي يجعل هذه المسألة أكثر أهمية من ذي قبل. وعليه، فإنها تتطلب حلولاً شاملة تأخذ دورة الهجرة في الاعتبار.

وقد بتنا عند منعطف حاسم يتحمل فيه جميع قادة العالم المسؤولية عن الحفاظ على النظم الإيكولوجية، لأننا لا نتحدث عن التنمية المستدامة فحسب، بل أيضاً عن صون السلم والأمن الدوليين لصالح الأجيال القادمة. ولذلك، فنحن مطالبون جميعاً بتأييد القرارات المتخذة في عدد من المحافل الهامة مثل مجلس

في ذلك إلا المماحكون. وقد عانت أشد المعاناة البلدان التي هي عرضة للخطر بوجه خاص، مثل بلدي، من الآثار المدمرة لتغير المناخ. فقد ارتفعت مستويات سطح البحر بـ ٦٠ سنتيمتراً أي ما يزيد على ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي ١٩ سنتيمتراً. ولدينا في بلدنا ٧١٠٧ من الجزر الجميلة الآن، ولكن سيقل عددها كثيراً في المستقبل.

ولن يؤسف لكل تلك الخسائر بطبيعة الحال. ولدينا الكثير من الجزر والمعالم البحرية التي تتحدى الملاحاة البحرية وتوقها. لأنها ملاذات آمنة وواسعة لأنشطة الاتجار بالمخدرات - آفة البشرية ومدمرة الأمم - كما يتضح من هروب السكان بصورة ملحقة من مقاطعات المخدرات. وإذا لم يتم وقف الاحتراز العالمي، فستكون نسبة ٩٨ في المائة من الشعاب المرجانية - الغنية بمصادر الأسماك - مهددة بالدمار بحلول منتصف القرن ثم الانقراض بحلول نهاية القرن. ومن المؤكد أننا نرحب بإنهاء المنازعات الإقليمية عندما تختفي تماماً الشعاب ذات الصلة بما تماماً تحت ارتفاع مستويات البحر، علاوة على اختفاء الهياكل المبنية عليها. ولكل سحابة ما تحمله من مخاطر. وكما رأينا في الإعصار المداري هايان، فإن قوة العواصف تمحو المجتمعات المحلية الساحلية خلال بضع دقائق فقط، وتمحو عقوداً من التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحلف وراءها بؤساً مقيماً في أعقابها. ويبيّن المؤشر العالمي للمخاطر المناخية لعام ٢٠١٨ أن بلدنا فقد ما متوسطه ١ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي على مدى العقدين الماضيين. وتسبب تغير المناخ في حدوث الاضطرابات الأهلية والحروب الخارجية. وسوف يزداد الأمر سوءاً وسنشهد الكثير منها. وسيحل على معظم الكوكب عصر مظلم جديد لم يسبق له مثيل أبداً من حيث اتساع نطاقه. وعلى عكس ما حدث في الماضي، فلن يزول هذا الظلام أبداً. ولن يتبعه أي عصر تنوير كما حدث من قبل. ولن تكون الحياة عندئذ جديدة بأن تحيا إلا للوحوش وحدهم. وليس هناك

المتحدة وجميع المنظمات الدولية أي قرارات أو وثائق قد تشجع على المزيد من موجات الهجرة أو تصور الهجرة بوصفها حقاً من حقوق الإنسان أو أنّ لها أثراً إيجابياً فحسب.

وبدلاً من التشجيع على تدفقات جديدة للهجرة وممارسة الضغط على بلدان قد لا تقبل هذه الظاهرة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو بيئية. ولذلك، فإننا لا نتفق مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ولا الافتراض بأنه بمثابة مخطط ينبغي أن تكون بموجبه جميع البلدان بلدان منشأ أو عبور أو مقصد للهجرة. ونحن لا نقبل ذلك، ونعتقد أنه ينبغي أن يكفل لجميع البلدان الحق في أن تقرر ما إذا كانت ترغب في أن تكون أحد تلك الجهات الثلاث المذكورة. وأن يكفل لها الحق في أن تقرر في من ترغب في التعايش معه، ولمن تسمح بالدخول إليها. ولذلك السبب، ستكون حماية الحدود أحد أهم العوامل لضمان الأمن في المستقبل. وإذا لم تحترم هذه الحقوق الوطنية فإن من شأن ذلك أن يكون أسباباً جذرية أخرى قد تؤدي إلى مزيد من النزاعات والمخاطر الأمنية. وسنواجه أيضاً مخاطر أمنية في المستقبل بسبب البيئة وتغير المناخ، كما ذكر الرئيس في وقت سابق. وسيكون من الأفضل كثيراً تجنب نشوب أكبر عدد ممكن من النزاعات في المستقبل.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في الفلبين.

**السيد لوكسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** تواجه البشرية أكبر تحدٍ للحياة في الكوكب وأكبر تحدٍ لبقائه بحد ذاته - وهو احتمال اختيار إيكولوجي وشيك. ولن يكون ذلك عصراً جليدياً آخر بفعل الطبيعة، بل بسبب النشاط البشري والتنافس البشري أيضاً بالتأكيد. وذلك ما يثبت العلم، وتبينه الخبرات. ويدل تزايد شدة العواصف على حلوله الأكيد. ولا أحد يجادل

وسوف نشهد غدا مزيدا مما نشهده اليوم من نزاعات وتحركات سكانية جماعية ناشئة عن تغير المناخ. ولن يأمن منها أي من البلدان. وربما ينسحب البعض إلى ما وراء الأسوار إلا أنهم لن يخاطروا بالبقاء خلفها في نهاية الأمر. وعاجلا أو آجلا ستعم الفوضى وراء كل الجدران. وستكون البلدان ذات الخطوة والثروة والسلطة أقل تأثرا بتلك الكارثة، إلا أن حياة سكانها ستمحق كثيرا في نهاية المطاف. ويجب على من من يتحلون بالفطنة والعناية ما يحضهم على فعل شيء إزاء تغير المناخ ألا يستجدوا التعاون من فاقدى الشئيين معا. ولن نشعر في نهاية الأمر إلا بالرضا حقاً بما هو مصير مشترك لنا جميعا وإن كان مؤسفاً. ومع ذلك، فرمما ننوه إلى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى لتحدي تغير المناخ باعتباره على رأس شواغله الأمنية جميعا. وعندما تحين النهاية وينفطر زمام كل الروابط الاجتماعية، فإن جميع نزاعات الماضي لن تعدو عن كونها مجرد سباق رياضي بالمقارنة. ويشمل ذلك العقدين الأولين المروعين من القرن الحادي والعشرين الذي لا يتسنى له اتخاذ الجهل ذريعة، خاصة وأن أهوال القرن العشرين لا تزال حاضرة في الأذهان.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في ملديف.

**السيد شهيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر الخبراء البارزين على تزويدنا برؤى قيمة في إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح. وأود أيضاً أن أختتم هذه الفرصة لأهني أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً - ألمانيا واندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا، الذين بدأت فترة عضويتهم في المجلس هذا الشهر.

حينما غادرت ملديف للسفر إلى هنا، قابلت طفلة عمرها ٥ سنوات، اسمها عائشة، في مطار ماليه الدولي. سألتني إلى

سوى قلة من البلدان ما تزال تنكر حقيقة تغير المناخ وترفض التحديات الناشئة عنه.

وبالنسبة للبلدان الأقل نمواً التي تعزو بؤسها وفقرها للدمار الذي تسببه لها البلدان المتقدمة النمو، فإن ذلك ليس سوى شكل من أشكال الانتقام المدمر للذات. ولئن لم تتمكن البشرية جمعاء من أن يكون لها حق التمتع بهذا الكوكب على قدم المساواة، فلا يجوز للبعض منها التمتع بذلك الحق منفردة. ويصح القول بأن المصائب تجمع المصابين. فهذا أيضا ضرب من العدالة. ويجب علينا أن نضع استراتيجيات أفضل لتقييم المخاطر والتخفيف من وطأة الكوارث المرتبطة بالمناخ. وعلى الرغم من أن بلدنا يطلق أقل من نصف في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على النطاق العالمي، فإن الفلبين تمضي بشتات على الطريق المؤدي إلى التنمية التي تتسم بانخفاض انبعاثات غاز الكربون. ولن تفعل ذلك المجتمعات التي هي بحال أفضل بكثير بدافع من جشع أو جهل أناني متعمد، بيد أن الفلبينيين يتخلفون في هذا عن غيرهم. فهم يفعلون ما هو صحيح ويجب على الجميع القيام به حتى وإن تقاعس عنه الآخرون. واعتمدنا في ذلك الصدد، خطة وطنية شاملة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وما زلنا نواصل تحسينها وتنفيذها. بيد أن في الواقع تنفيذ نهج شامل الوطنية والخطة الإدارية، غير أن تغير المناخ لا يعرف حدودا بين الدول. والكل تحت رحمة ما له من إجراءات يتخذها أو عليه من تقاعس خارج حدودنا الوطنية.

ولذلك، فلا مناص من تعزيز أوجه التآزر ما بين الدول فضلا عن تعزيز التعاون الدولي. وقد عمل مركز المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على تعزيز تعاوننا تمشيا مع نهج الاستجابة الموحدة الذي تتبعه الرابطة. ونحن ملتزمون على الصعيد العالمي بإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وبتفاق باريس بشأن تغير المناخ قبل كل شيء. ولا نرى سببا للتخلي عن هذا الاتفاق الأخير. ونشاط في ذلك الصدد فطنة الجميع الداعية لمواصلة الانضمام إليه.

في جميع أنحاء العالم، مما يحرم عشرات الملايين من الناس من المياه العذبة. إن الجفاف الذي في غير موسمه يترك الملايين من الناس بلا مأوى. ويؤدي الجوع والتشريد إلى نزاعات وهناك دول بأكملها تغرق تحت سطح الماء. فأى تهديد أمني أكبر من ذلك؟

لقد شجّعنا اتفاق باريس الهادف إلى مكافحة تغير المناخ وإلى تسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق تلك الغاية. ونأمل أيضاً أن يساعد دليل كاتوفيتسه الإرشادي على تحسين طموحنا الجماعي للوفاء بتعهداتنا والإبقاء على الاحترار العالمي أقل بكثير من درجتين مئويتين، أو إذا أمكن بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. بيد أن الانتظار وتعليق الآمال ليس كافياً بالنسبة إلى ملديف. يجب أن نعكس بشكل جذري الاتجاهات الراهنة في مجال تغير المناخ لضمان أن يوجد مستقبل للفتيات الصغيرات مثل عائشة وأصدقائها.

ونحن بحاجة إلى حلول تستند إلى مبادئ العدالة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ضمن قدرات كل منا، التي تتحقق من خلال توافق الآراء والملكية الوطنية. وينبغي للحلول التي نسعى إليها أن تضيق الفجوة بين التكيف والتخفيف. ويجب تخصيص حصة كبيرة من الأموال للتكيف. فذلك سيمكن البلدان من بناء الهياكل الأساسية للحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، على النحو المتوخى في إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أيضاً أن تهدف الحلول التي نسعى إليها إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحديد المخاطر المتصلة بالمناخ في النزاعات واتخاذ تدابير التخفيف في وقت مبكر. وينبغي للإحاطات الإعلامية التي تقدّمها الأمانة العامة إلى المجلس، في رأينا، أن تشمل على تحليلات الخبراء للمخاطر المتصلة بالمناخ وكيفية دفع النزاعات لهذه المخاطر.

أين أنا ذاهب فقلت لها إني مسافر إلى نيويورك للتكلم عن تغير المناخ في مجلس الأمن. تجاذبنا أطراف الحديث قليلاً ثم عانقتني ولوحت لي مودعة فيما كنت في طريقي لأصعد إلى الطائرة.

لم أتوقف، في رحلتي الطويلة جداً إلى نيويورك، عن التفكير في الفتاة الصغيرة التي احتضنتني، وفي ذلك البريق في عينيها وفي البراءة السعيدة في ابتسامتها، وهي غير مدركة للمستقبل الذي قد ينتظرها. وسألت نفسي: هل يمكنني القيام بعمل مفيد فعلاً لتلك الفتاة الصغيرة؟ هل يمكننا جميعاً مساعدتها على تحقيق الآمال والأحلام التي تحملها في نفسها الصغيرة؟ وهل يمكننا أن نقدّم لها المستقبل الذي تطمح إليه وتستحقه - مستقبل آمن ومأمون وصحي؟ بالنظر إلى الحالة الراهنة في العالم، لا بد لي من أن أجيّب بلا.

ما فتئ تغير المناخ يدمّر البلدان الجزرية الصغيرة على مدى سنوات. إنه يحترق شواطئنا ويقتل الشعاب المرجانية التي تحمي جزرنا ويلوث مياهنا العذبة بمياه البحر ونحن نخسر أرضتنا السمكية. لكنّ الأهم من ذلك هو أنّ تغير المناخ سيأخذ مواطننا منا.

في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عندما عقد مجلس الأمن أول مناقشة له بشأن أثر تغير المناخ على السلام والأمن، تكلمتُ في هذه القاعة بشأن هذه المسألة ذاتها (انظر S/PV.5663). في ذلك اليوم، ذكرتُ المجلس بأن تغير المناخ ليس مجرد حقيقة يومية من حقائق حياة الملديفيين فحسب، بل هو أيضاً تهديد وجودي. وذكرتُ المجلس بأن ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر بمقدار مترين سيكفي تقريباً لغمر كامل جزر ملديف تحت الماء. ذلك سيكون بالفعل نهاية أمة.

ولكن اليوم، بعد ١٢ عاماً من ذلك، ما زلت أكرر نفس الرسالة في المجلس. إن آفاق مستقبلنا أسوأ بكثير مما كنا نتخيّل دائماً. وفيما ما زلنا نحاول أن نقرر أي منتدى في الأمم المتحدة يجب أن يعالج جوانب تغير المناخ، تجفّ البحيرات في بلدانا

المقطوعة في المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية في السنوات الأخيرة. ويكمن في صميم تلك العمليات الجهود لكفالة التنفيذ السليم والشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن المناقشة بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ تتماشى مع الأولويات التي أعلنها مؤخراً كل من رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين والأمين العام.

وستواصل جمهورية هايتي المساهمة بأفضل ما عندها في جميع هذه العمليات لأنها، في نهاية المطاف، مسألة تحسين الظروف المعيشية واحترام كرامة جميع البشر، مع أخذ شعار "ينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب" في الاعتبار.

تشكل الكوارث المتكررة المتصلة بالمناخ عقبة رئيسية أمام جهود التنمية المستدامة وتهديداً حقيقياً لبقاء العديد من البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومن هنا تأتي زيادة اهتمام جميع هذه الدول في المناقشات الجارية والمقبلة بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ. وأوُيد تأييداً تاماً البيان الذي سيدي به ممثل بليز بصفته رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي السنوات الأخيرة، تسببت الأعاصير الشديدة بمعاملة إنسانية لا توصف وبأضرار مادية كبيرة في العديد من أنحاء العالم، ولا سيما في أمريكا الوسطى والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

وعموماً، فإن الاحتياجات اللازمة لتحقيق التعافي وإعادة الإعمار غالباً ما تتجاوز القدرات الوطنية للبلدان الأكثر تضرراً.

لقد تضرر بلدي مرات عديدة من الكوارث الطبيعية الشديدة، مثل إعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي دمر سبل معيشة جميع السكان في المناطق الريفية تقريباً وقوض الجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية. ويجب أن ندرك نصيب الكوارث المناخية التي ضربت اقتصاد هايتي بقوة، ودمرت جزءاً كبيراً من هيكله الأساسية، مما أدى إلى تفاقم

إن البلدان التي على الخط الأمامي من هذا الأثر، مثل ملديف، لا يمكنها الانتظار. ولا يمكننا أن ننتظر حتى يمكننا جميعاً أن نتفق مع الحقائق على أرض الواقع: بأن تغير المناخ يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ولا يمكننا أن ننتظر حتى تدمر آثار الكوارث الناجمة عن تغير المناخ اقتصاداتنا وسبل عيشنا. ولا يمكننا أن ننتظر حتى يضطرنا تغيير المناخ إلى التخلي عن هويتنا وفقدان بيوتنا. إننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات متسقة مع الالتزامات التي تعهدنا بها بالفعل. وإذا لم نتصرف، فإننا سنطفيئ البريق في عيني عائشة وفي أعين الملايين من الأطفال مثلها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بوتشيت إدموند، وزير خارجية هايتي.

**السيد إدموند (هايتي) (تكلم بالفرنسية):** في البداية، بالنيابة عن رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد جوفينيل موييز، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أتمنى كل النجاح لجنوب أفريقيا وألمانيا وبلجيكا وإندونيسيا والجمهورية الدومينيكية، وهم يعملون كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وأود أيضاً أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية، التي تتولى الرئاسة الدورية للمجلس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "معالجة آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين" بغية تركيز اهتمام الجميع على الحاجة الملحة إلى معالجة المخاطر الناجمة عن المناخ بطريقة مستدامة.

ترى حكومة جمهورية هايتي أن من الأساسي أن يعترف المجتمع الدولي بأهمية الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين وأهمية تنفيذ خطة عمل مشتركة للتصدي للتهديدات التي تشكلها.

تأتي هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب لأن عام ٢٠١٩ سيشهد عمليات هامة لتعزيز الركائز الثلاث والقيم الأساسية للأمم المتحدة عن طريق متابعة متكاملة للالتزامات

الإرادة السياسية لجميع الدول والتعاون بين جميع الجهات المعنية، من جهة، وتعبئة الموارد المالية الكافية، من جهة أخرى.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لوزيرة البيئة والمناخ في كندا.

**السيدة مكينا (كندا) (تكلمت بالفرنسية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لمناقشة تأثير تغير المناخ على أمن كوكبنا. إنها مناقشة ملحة وأساسية. وأشكر الجمهورية الدومينيكية على تولى هذا الدور القيادي الهام. (تكلمت بالإنكليزية)

إن تغير المناخ مسألة حاسمة في عصرنا. إنها مسألة بيئية، ومسألة اقتصادية، ومن الواضح تماما أنها أحد أكبر التحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين، ما يهدد حياة وسبل معيشة المواطنين في جميع أنحاء العالم. وعلى غرار العديد من الحاضرين هنا اليوم، تعمل كندا جاهدة من أجل التخفيف من مخاطر تغير المناخ والتكيف مع آثاره. بالنسبة للكنديين، فإن الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ، وحرائق الغابات، والحرارة الشديدة، وحالات الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الجليد، وذوبان الأراضي الدائمة التجمد في شمال كندا لا تمثل مجرد صعوبات بل تهديدات وجودية، بصفة خاصة بالنسبة لبعض الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم الشعوب الأصلية التي تعيش في منطقة القطب الشمالي والمجتمعات الريفية والنائية. وقد قال كبير القادة العسكريين في كندا مؤخرا إن أحد أكبر الأخطار التي تهدد أمن كندا ليس خطرا عسكريا، لكنها الكوارث الطبيعية، في كندا وفي جميع أنحاء العالم.

وتشعر البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالآثار الكبيرة التي تهدد بقاءها ذاته. وسواء كانت المسألة تتمثل في التصحر في بعض أنحاء أفريقيا، أو الهجرة القسرية للسكان الضعفاء مما يؤدي

أوجه الضعف الهيكلي في البلد، وألقى عبئا ثقيلا على جهود الإنعاش الاقتصادي، وزادت حالات التأخير المتعاقبة مما يؤخر عاما تلو العام احتمالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واليوم، تسعى حكومة الجمهورية، بدعم من جميع الجهات المعنية، إلى زيادة الاستثمار في الوقاية من هذه المخاطر. وفي إطار البحث عن حلول سريعة ومستدامة لهذه الظاهرة، قام رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينيل موييز، بإطلاق عدة مبادرات مبتكرة بمجرد توليه السلطة، بما في ذلك "قافلة التغيير". ومن دواعي الأسف أن هذه المبادرات لم تتلق بعد دعما ماليا مستداما من المجتمع الدولي.

ويتمثل الهدف ذو الأولوية بالنسبة للرئيس وحكومة جمهورية هايتي في توطيد مؤسسات ديمقراطية، وتعزيز البنية التحتية الأساسية، واجتذاب الاستثمار الذي يوفر فرص العمل، وبصورة عامة، تحسين الظروف المعيشية لجميع شرائح السكان. وللأسف، لا يمكننا أن نؤيد بعض التأكيدات المتعلقة بالحالة في هايتي الواردة في المذكرة المفاهيمية، وبخاصة الإشارة المشكوك فيها إلى "اتجاه تصاعدي في عدد الإصابات بالمalaria منذ عام ٢٠٠٩ التي يمكن عزوها إلى هايتي" (S/2019/1، المرفق، الفقرة ١١٦).

وأشجع بقوة جميع الدول، بالتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، على العمل بصورة بناءة لكفالة أخذ الآثار الضارة لتغير المناخ في الاعتبار بطريقة أكثر مسؤولية. وجمهورية هايتي ملتزمة بأداء دورها كاملا في هذا العمل الجماعي المتعلق بالمناخ. وتكرر الإعراب عن دعمها الكامل لجميع الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلا عن متابعة الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

وفي الختام، يظل هناك عنصران حاسمان بالنسبة لتقديم استجابة مسؤولة ومستدامة للآثار المدمرة لتغير المناخ، هما:

إن المشاكل المعقدة تتطلب حلولاً جماعية. وفيما يتعلق بتغير المناخ، ربما نكون أمام إحدى أكثر مشاكلنا تعقيداً. يجب علينا أن نعمل معاً. وأود أن أعنتم هذه الفرصة للتأكيد على أن كندا، بوصفها بلداً يسعى إلى الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، ستواصل الدعوة إلى إيجاد حلول قائمة على النتائج في الصلة بين المناخ والسلام والأمن، وكصوت يعبر عن آراء البلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ، بما في ذلك شركاؤنا في نصف الكرة الغربي في منطقة البحر الكاريبي، وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للمدعي العام ووزير الاقتصاد والخدمة المدنية والاتصالات وتغير المناخ في فيجي.

**السيد سيد - خايوم (فيجي) (تكلم بالإنكليزية):** يسعدني أن أكون هنا اليوم لأدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيس وزراء فيجي، السيد جوزايا فوريك باينيماراما، الذي لم يتمكن من الحضور بسبب ارتباطات ملحة في البلد.

نشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن التحدي الحاسم في عصرنا، وهو إعداد المجتمع الدولي لمواجهة العواقب الأمنية المتزايدة الناشئة عن تغير المناخ بفعل الكوارث الطبيعية. لقد أدى تغير المناخ إلى تحويل عالمنا الطبيعي. فالظواهر الجوية البالغة الشدة وتواترها وتبعاتها مثل الفيضانات الكبرى، وفترات الجفاف الطويلة، وموجات الحرارة التي تسجل أرقاماً قياسية جديدة، والأعاصير الشديدة تخبرنا بأن العالم الطبيعي قد تغير تغيراً جذرياً. إن الظواهر الجوية البالغة الشدة التي كانت تحدث مرة كل ١٠٠ عام أصبحت تحدث مرة كل ١٠ سنوات. وبتزايد تقلص الفترة بين حدوث الظواهر الجوية البالغة الشدة. كما أن ظاهرة جوية شديدة وحيدة مثل إعصار وينستون المداري، الذي حدث في فيجي عام ٢٠١٦ ولا يزال نتعافى من آثاره إذ أنه قضى على

لوجود لاجئين بسبب المناخ أو النزاع جراء ندرة المياه أو ارتفاع مستوى سطح البحر، أو العواصف المدارية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، فإن الجوانب الأمنية لتغير المناخ تمثل خطراً قريباً وحقيقياً.

وعلى نحو ما أكدت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد، ينبغي أن ينظر إلى تغير المناخ باعتباره مسألة واحدة ضمن شبكة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع. وعلى نحو ما أكد الكثيرون، فإن المنتدى الاقتصادي العالمي، في تقريره عن المخاطر العالمية، خلص للسنة الثالثة على التوالي إلى أن قادة العالم يصنفون تغير المناخ والمخاطر المتصلة بتغير المناخ باعتبارها المخاطر الرئيسية في العالم، وفي مركز أعلى من الهجمات الإلكترونية الواسعة النطاق أو الإرهاب.

ومن المهم التأكيد على أن النظر إلى تغير المناخ من خلال منظور السلام والأمن لا يقوض اتفاق باريس والتزام البلدان في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد المحلي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. إنه يكمله من خلال توسيع الإطار للاعتراف بأن تغير المناخ ليس مجرد مشكلة بيئية.

ولهذه الأسباب، تعتقد كندا اعتقاداً راسخاً أن مسألة تغير المناخ والأمن يجب أن تحتل مكانة واضحة في مداورات المجلس. ونقر بقيادة المجلس من خلال القرارات المتخذة في السنوات الأخيرة للاعتراف بالآثار الضارة لتغير المناخ على الاستقرار والأمن في مناطق مثل حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل.

ولضمان تزويد مجلس الأمن بالأدوات لمواصلة أداء هذا الدور القيادي، وعلى النحو الذي أوصى به هذا الصباح ممثل الشباب، تؤيد كندا تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن، فضلاً عن إنشاء مركز مختص بالموضوع داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن يحسن مجلس الأمن فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ ويقدم تقارير عن المخاطر المناخية عند إجراء تحليل يتعلق بنزاع أو منطقة.



ثالث قيمة الناتج المحلي الإجمالي، يمكنها أيضا أن تمحو التقدم المطرد الذي أحرزناه في تحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا. ستمثل مع ذلك مشكلة ستؤثر علينا جميعاً في النهاية. ونحن جميعا معرضون للخطر.

وقد أبرز رئيس وزراء بلدنا مرارا العواقب الوخيمة للأنماط المناخية الشديدة في فيجي وفي جميع أنحاء العالم خلال رئاسة فيجي للمؤتمر السنوي الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر المستمر يشكل عاملا مضاعفا للمخاطر على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وفي عام ٢٠١٤، نقلت حكومة فيجي، وللمرة الأولى، مجتمعا ساحليا إلى موقع أكثر أمانا، وبعد ذلك نقلت مجتمعين آخرين. ومن المؤسف

أننا ما زلنا في بداية عملية النقل. وسيستبع ذلك نقل ٤٣ مجتمعا ساحليا آخر. وسندبر عمليات النقل تلك بأفضل صورة ممكنة، ولكي أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لمجلس الأمن أن تلك العمليات لن تحدث على الصعيد المحلي فحسب، بل عبر الحدود.

وأنا أسلط الضوء على ذلك أمام مجلس الأمن لا للتأكيد على نقطة أخلاقية ولكن للتشديد على أننا قريبون بدرجة خطيرة من نقطة تحول. وما زلنا في مرحلة يمكننا فيها إدارة عمليات إعادة النقل المحلية وعبر الحدود طوعية، حيث قدمت فيجي الدعم لاستضافة بعض جيراننا. ولكنها ستصبح في القريب العاجل هجرة قسرية على نطاق سيشكل ضغطا شديدا على مجتمعاتنا وعلى الترتيبات الدولية.

ويؤدي تغير المناخ إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة ونقل الأشخاص، الأمر الذي سيزيد من التصحر وانعدام الأمن الغذائي وانعدام الأمن الصحي ويتسبب في حدوث كل ذلك وسيؤدي إلى استنزاف مخزوننا من الأسماك ومواردنا البحرية. وسيؤدي إلى نشوب النزاعات. وبالطبع، فإن تأثيرات تغير المناخ، التي تتضح أكثر في بعض الأماكن عن غيرها حاليا، تكون أول وحدة استجابة في العالم، قادرة تماما على الاستجابة

فتأثيرات تغير المناخ تشكل تهديداً للجميع في كل مكان - من خطوط الساحل الآخذة في الاندثار في بنغلاديش إلى الحرارة الحارقة التي تجفف الأراضي في أنحاء فريقيا جنوبي الصحراء إلى الفيضانات التي تزداد حدتها في المدن المنخفضة في الولايات المتحدة. والأمر لا يقتصر على منطقة المحيط الهادئ. وكل هذه التأثيرات ستشكل ضغوطاً أكبر بكثير على الأفراد والمجتمعات والدول القومية الذين يتنافسون للحصول على موارد متزايدة الندرة.

وتجعل أنماط الطقس الشديدة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا أكثر هشاشة. وقد رأينا مرارا أنه حينما تزداد الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، تعاني مؤسساتنا - حيث تصبح أكثر عرضة للتلاعب من جانب المتطرفين والفاستدين والعصابات الإجرامية الدولية والانتهازيين على الصعيد الجيوسياسي. ويجعل ذلك حدودنا أكثر سهولة للاختراق.

ونطلب من مجلس الأمن وأسسة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا الإقرار بأن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ ستظل تشكل تحديا أساسيا لمؤسسات الحوكمة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وندعو الأمم المتحدة إلى قيادة ودعم الجهود الوطنية والإقليمية للتصدي للتحديات الأمنية المتزايدة المتعلقة بتغير المناخ.

إن لفيجي باعاً طويلاً تفخر به في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما أتاح لبلدنا قادراً كبيراً من الخبرة والتدريب. ونشكر جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة - على مساعدتنا في تطوير مهارتنا لحفظ السلام. وأعطى رئيس وزراء بلدنا الضوء الأخضر لاستخدام هذه الخبرة لإنشاء ما قد تكون أول وحدة استجابة في العالم، قادرة تماما على الاستجابة

يعانون من أزمة غذائية ويتسبب في هجرة جماعية خطيرة إلى الشمال. لقد جفت بحيرة تشاد بنسبة ٩٥ في المائة، مما أثر على سكان أربعة بلدان يواجهون أزمة مزدوجة ناجمة عن تغير المناخ وعمليات بوكو حرام. وفي الوقت نفسه، تنشط حركة الشباب في أوساط عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا في الصومال.

وفيما يتعلق بالمستقبل، إذا استمرت اقتصادات زراعة الكفاف في الانهيار، من المتوقع أن يصل عدد اللاجئين القادمين من منطقة الساحل وحدها إلى ٢٠ مليون شخص تقريبا بحلول عام ٢٠٥٠. وإذا لم تكن أوروبا تعرف كيفية التصرف حيال مليون لاجئ، فينبغي لها أن تفكر مليا فيما ستفعله إزاء ٢٠ مليون لاجئ.

إن أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي من بين المناطق الأشد تأثرا بتغير المناخ في جميع أنحاء العالم. وفي منطقة أمريكا الوسطى، أي في جنوب المكسيك وأمريكا الوسطى، توجد منطقة جافة قاحلة على نحو متزايد تقطنها ٣,٦ مليون أسرة تعيش على زراعة الكفاف. وإذا انهار هذا الاقتصاد بسبب تغير المناخ، فإن حوالي ١٨ مليون نسمة سيتسببون في تضخم عدد سكان العشوائيات في المنطقة أو أن هؤلاء الناس سينتقلون شمالاً ويتسلقون أي جدار يجدونه في طريقهم أو يحفرون أنفاقا أسفله أو يخترقونه.

وأكبر عقبة هي الإرادة السياسية. وأحد المؤشرات على ذلك هو التمويل المطلوب لمكافحة تغير المناخ. وبغية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، سيكون الاختبار الحقيقي هو إعادة تمويل الصندوق الأخضر للمناخ في عام ٢٠١٩. وبخصوص الخسائر والأضرار، فإن الطريقة العلمية المنصفة والأخلاقية الوحيدة لمعالجة ذلك تتمثل في أن تدفع البلدان التي تسببت في هذه الظاهرة تعويضات للبلدان التي تعاني من عواقبها بقدر مسؤوليتها التاريخية والحالية، على نحو ما اقترح

بسرعة ومعرفة وخفة حركة للكوارث الناجمة عن تغير المناخ، بالإضافة إلى القيام بأنشطة حفظ السلام. ونقدر المساعدة التي تقدمها لنا الحكومة الأسترالية في ذلك الصدد.

وأنا ممتن على هذه الفرصة لعرض وجهة نظر فيجي. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع مجلس الأمن للشروع في التصدي للآثار الأمنية الإقليمية والدولية المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

**السيد أوكويست كيللي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):** بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويسرنا أن نرى جمهورية شقيقة في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى تقود النقاش. كما نهنئ ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا على انتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن.

أدت الكوارث الناجمة عن تغير المناخ بالفعل إلى انهيار دول بل وحتى لانهيار مجتمعات. وكان هذا هو الحال في الماضي وبدأ الأمر يحدث من جديد الآن. والتوقعات كارثية إن لم نتخذ إجراءات عاجلة. فقبل أربعة آلاف ومائتي عام، اندثرت الحضارات الكبرى للعصر البرونزي بسبب جفاف دام أكثر من ١٠٠ عام. وفي بعض الحالات، استمرت نوبات الجفاف لما يصل إلى ٣٠٠ سنة، كما حدث في الإمبراطورية الأكديّة في بلاد ما بين النهرين وفي المملكة المصرية القديمة وفي أوائل الحضارة المينوية في كريت. وأتساءل عما إذا كانت حضارتنا قادرة على الصمود أمام جفاف يستمر ٣٠٠ عام أو حتى ١٠٠ عام.

وفي الوقت الراهن، يدمر زحف الصحراء الكبرى سبل عيش الرعاة والمزارعين في مناطق النزاع، بينما تستخدم حرب إسلامية في مكان قريب، مما يجعل ١٥,٦ مليون شخص في منطقة الساحل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هولت (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يقتضي الأمر تغييرات عاجلة وغير مسبقة لوقف ارتفاع درجات الحرارة العالمية فوق ١,٥ درجة مئوية. لقد ورد ذلك في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ووفقا لكلمات الأمين العام غوتيريش فإن "تغير المناخ يتحرك أسرع مما نتحرك نحن"

أود أن أنوه بالقيادة التي وفرتها الجمهورية الدومينيكية، وهي بلد ينتمي إلى إحدى المناطق الأكثر تضررا من الكوارث المرتبطة بالمناخ.

لقد كانت النرويج موجودة على المستوى الوزاري في اجتماع وزراء خارجية الجماعة الكاريبية، فضلا عن مؤتمر قمة منتدى جزر المحيط الهادئ في ناورو. والرسائل الموجهة من هذين الاجتماعين واضحة، أي أن تغير المناخ يعصف بنا. يعتبر إعلان مقاطعة بو بشأن تغير المناخ وثيقة رئيسية حول التهديدات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. والأدلة على الاحترار العالمي تتجلى بوضوح أيضا في المنطقة التي انتمى إليها، منطقة القطب الشمالي. إن الزيادة في التغيير في منطقة القطب الشمالي ضعف المعدل العالمي. وستكون لها آثار عميقة على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية.

إن العلاقة بين تغير المناخ والسلام والأمن معقدة. نادرا ما يكون تغير المناخ سببا مباشرا للصراع، ولكنه يعمل بوصفه عنصرا مضاعفا للمخاطر. من الجدير بالذكر أنه يشهد سنويا ٢٦ مليون شخص بسبب الكوارث الطبيعية. أما الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الظواهر الجوية البالغة الشدة فقد ارتفعت إلى نسبة ٢٥٠ في المائة على مدى العشرين سنة الماضية. وبحلول عام ٢٠٣٠ من الممكن أن يقع في براثن الفقر المدقع أكثر من ١٠٠ مليون شخص بسبب تغير المناخ.

القائد دانييل أورتيغا سايدرا، رئيس نيكاراغوا، في الرسالة التي أُلقيت بالنيابة عنه أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.23). وبالنسبة لأولئك الذين يجدون هذا النهج متصلبا للغاية، يجب أن نذكرهم بأن مفهوم التعويض عن الأضرار جزء من جميع النظم القانونية والأخلاقية في العالم منذ العصور القديمة. وبالطبع، هناك الذين يرون أنه مفهوم عفا عليه الزمن لأنهم يعتقدون أن البقاء مكلف للغاية. وإذا لم يتم تعويض الدول الجزرية الصغيرة التي تفقد مستقبلها، فلن تكون هناك عدالة مناخية في العالم.

وبغية صون السلام والأمن الدوليين من تأثير تغير المناخ، يجب أن نحدد ما الذي يجب بناء سياساتنا عليه: العلم أم الجشع، الصالح العام للبشرية والكوكب في الأجل الطويل أم المزايا الاقتصادية الوطنية في المدى القصير، الدفاع عن أكثر السكان ضعفاً أم تشجيع الاقتصاد الأناني لتحقيق نمو غير محدود ولا نهاية له ولا معنى له في الإنتاج والاستهلاك وتراكم رأس المال على كوكب محدود الموارد؟

أمامنا ١١ عاما قبل عام ٢٠٣٠ وعلينا اتخاذ بعض القرارات. وقد أحرز بعض التقدم. وهنئ بولندا على المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في كاتوفيتسه، ولكن يجب علينا تنفيذ اتفاق باريس من خلال الوفاء بالالتزامات بخفض الانبعاثات وتوفير التمويل الذي سيمكننا من جعل الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية لا تتجاوز ١,٥ درجة مئوية.

يتوقف مستقبل حضارتنا والنظم الإيكولوجية الحيوية للحياة على الأرض الأم على بلوغ الهدف المتمثل في درجة حرارة مئوية بمقدار ١,٥. بعقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إلى عقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر، ستتاح لنا فرصة لإطلاق حركة حقيقية وفعالة من أجل البقاء.

مكاسب اقتصادية مباشرة حتى عام ٢٠٣٠ مقدارها ٢٦ تريليون دولار بالمقارنة بمقولة ممارسة العمل كالمعتاد. وعلاوة على ذلك، فإن التحول الجاري في مجال الطاقة المتجددة، أو بعبارة أخرى، ينبغي على أن أقول ثورة، إذ من المرجح أن تخفض تلك الإجراءات من عدد النزاعات المتعلقة بالطاقة.

ستمثل السنوات ١٠ إلى ١٥ المقبلة معلما في التاريخ، حيث توجد إلحاحية كبيرة. وفي الأزمات يصبح الوقت دائما العدو. إن النرويج شريك ثابت ملتزم بالقيام بدوره من أجل مستقبلنا المشترك.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد تيسالو (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية):** أعرب عن خالص امتناني للجمهورية الدومينيكية، الرئيس الحالي لمجلس الأمن هذا الشهر، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

تؤيد إستونيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن تغير المناخ ينطوي على آثار خطيرة على الأمن. من الواضح أننا نرى التهديد الوجودي الذي يشكله على بقاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالمعرفة المحيطة بالتهديد الذي يشكله تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المناطق الساحلية المنخفضة يعود تاريخها إلى عام ١٩٩٠، ولكننا لم نتخذ حتى الآن خطوات ملموسة لتغيير مسار هذه التطورات. من المحتم أن تراكم آثار الكوارث المتصلة بالمناخ سيرتب أثرا مباشرا على سبل عيش الناس، وسيكون مدمرا خاصة في المناطق الهشة بالفعل.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر ببطء قد يبدو كمثل أمر آت في المستقبل البعيد، في حين أن الآثار المدمرة لتغير المناخ

غالبا ما تكون العواقب مختلفة بالنسبة للنساء عن الرجال. ولذلك، يجب أن تكون استجابتنا مراعية للاعتبارات الجنسانية. إن تغير المناخ لا يؤدي فقط إلى تفاقم التوترات القائمة، وتوفر تربة خصبة للصراع، بل يمكن أن يحدث زعزعة اقتصادية خطيرة، ويغذي التطرف السياسي، وفي بعض الحالات، يهدد وجود البلد، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. كذلك يقوض جهودنا العالمية المشتركة الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

تقع على عاتق مجلس الأمن، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي رأينا، أن الترابط بين المناخ والأمن موضوع يستحق بأن يُدرج، في جدول أعمال المجلس. إنه أيضا أولوية بالنسبة للنرويج، بوصفه بلدا مرشحا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن. تؤيد النرويج أيضا مبادرة تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة من أجل المناخ والأمن.

فيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ، أرى ثلاثة خطوط دفاع رئيسية. يجب أن يظل اتفاق باريس خط الدفاع الأول. ومؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي دعا إلى عقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر من هذا العام، ينبغي أن يركز على تعزيز الطموحات. ثانيا، مساعدة البلدان الضعيفة على بناء قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية والتكيف مع آثار تغير المناخ ينبغي أن تكون خط الدفاع الثاني لدينا، أي يتعين علينا التركيز بقدر أكبر على المسألة. أما خط الدفاع الثالث فينبغي أن يتمثل في إدماج الترابط بين الأمن والمناخ في عملية التنمية والسياسات الأمنية.

ربما تصبح الإجراءات المتعلقة بالمناخ قضية لا غنى عنها بالنسبة لتعددية الأطراف. ولا يمكننا مواجهتها منفردين. ببساطة إنه خيار غير مقبول. لذلك، نرحب ترحيبا حارا بالمبادرة المشتركة بين ألمانيا وناورو بإنشاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

في خضم الصعوبة تكمن الفرص. فالتقديرات تشير إلى أن اتخاذ إجراءات جريئة لمكافحة تغير المناخ يمكن أن يحقق

وفي هذا الصدد، يمكن لمجلس الأمن بل ينبغي له أن يتبع نهجا أكثر انتظاما للنظر في تغير المناخ باعتباره سببا وعملا مضاعفا في حالات النزاع. إننا نؤيد تماما تركيز الأمين العام على منع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، يمكن لمراعاة وإدراج التركيز على الآثار السلبية لتغير المناخ في البعثات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن أن يحدثا تغييرا في نتائج عمليات تسوية النزاعات.

وأخيرا، نحن في إستونيا نرى، بوصفنا في طليعة تعزيز الابتكار في المجتمع ورقمته، أن القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ مجال من المجالات التي يمكن فيها أن تستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة، كما ثبت من خلال نظم الإنذار المبكر. وتتوخى استراتيجيتنا الطويلة الأجل تطوير التكنولوجيات والمنتجات والخدمات التي تحد من الانبعاثات. ونحن نهدف إلى زيادة الاستثمار في الحلول الجديدة التي تدعم بناء عالم يتسم بانخفاض الانبعاث الكربوني وازدياد الكفاءة من حيث الطاقة وازدياد القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتركز جهودنا التعاونية بصفة خاصة على حالة أكثر البلدان تعرضا للخطر، وهي أقل البلدان نموا. ونحن فخورون أيضا لأننا نساهم في المشاريع التي تعزز القدرة على الاستجابة لتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ والتكيف معه، ونتعاون فيها.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن إستونيا ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة تغير المناخ العالمي. كما ستكون هذه إحدى أولويات إستونيا إذا تم انتخابنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونعتقد اعتقادا راسخا أن من مسؤوليتنا أن نتخذ إجراءات فعالة للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك آثاره المباشرة على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

أصبحت بالفعل ملموسة اليوم. فعلى سبيل المثال، في منطقة بحيرة حوض تشاد ومنطقة الساحل، تعتبر آثار تغير المناخ عنصرا مضاعفا للفقر، وعدم الاستقرار، والجوع والعنف.

تُظهر البيانات العلمية الحديثة أن آثار تغير المناخ تجري بسرعة أكبر مما كان يُعتقد في السابق. فقد حذر كبار علماء المناخ في العالم من أنه لم يتبق سوى اثني عشر عاما للحفاظ على الاحترار العالمي عند درجة تبلغ في حدها الأقصى ١,٥ درجة مئوية للتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية، نحن بحاجة إلى تعزيز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتأهب للكوارث، والاستجابة في حالات الكوارث. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتنسيق العمل، على الصعيد المحلي والدولي أيضا.

إن بلدي، إستونيا ليس في طليعة الكوارث المناخية الرئيسية من الناحية التقليدية، غير أن تحول الأنماط المناخية مؤخرا ينطوي على أثر كبير على قطاعي الزراعة والحراجة. وتصديا لذلك، نعمل على تطوير الخبرات بشأن طرق مكافحة حرائق الغابات، وندعم المشاريع المماثلة في المنطقة. وعلى الرغم من أن مشاريع التعاون هذه ليست سوى نموذج على نطاق صغير، فلا تزال توضح تماما أن الكيفية التي نكتسب بها الخبرة تكمن في زيادة القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، ويمكن أن يجني شركاؤنا الفائدة من ذلك في تعزيز قدراتهم على التكيف.

مما لا شك فيه أن تغير المناخ وآثاره مسألة معقدة للغاية، مما يعني أن علينا أن نسعى إلى اتباع نهج كلي وتخطيط استراتيجي شامل يكفل التأهب لمواجهة هذه الآثار. ومن الجوهرى بذل جهود متواصلة من أجل إدماج تغير المناخ في جميع القطاعات عند التخطيط الوطني والإقليمي. ولكفالة الملكية والتنفيذ الكامل لتلك الخطط، يتعين شمول جميع الفئات ذات المصلحة في هذه العملية، بما في ذلك على وجه الخصوص النساء والشباب.

علاوة على ذلك، لا بد من أن تكون الروابط بين تغير المناخ والفقر، والأمن الغذائي، والمياه والطاقة، والمهجرة، والصراع أكثر وضوحا من أجل التأثير في خطط السياسات الوطنية.

بشأن هذه المسائل. فبالإضافة إلى تكليف الحكومات والأمم المتحدة بمعالجة آثار تغير المناخ، ينبغي للمجلس أن يشجع أيضا على التدابير الرامية إلى منع آثاره والتخفيف منها بوصفه أحد الأسباب الجذرية للنزاع نفسه. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يتناول على وجه التحديد الفئات المهمشة مثل النساء والشباب، الذين سوف يكونون عرضة بوجه خاص لآثار الضارة لتغير المناخ، على سبيل المثال بسبب الافتقار إلى فرص التعليم والعمل.

وفي حالات مثل الحالات القائمة في ليبيا وجنوب السودان واليمن وسورية، أدى تغير المناخ إلى تفاقم حدة النزاعات التي يتسبب فيها الإنسان عن طريق زيادة الظواهر المناخية الشديدة. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس من تعميم نظره في المناخ في قراراته مع الحفاظ في الوقت نفسه على التركيز على المسؤولين عن التسبب في تلك النزاعات وإدانتها.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا ندرك أيضا أن تغير المناخ قد يوجد الظروف الملائمة لنشوب النزاعات في المناطق التي سودها السلام حتى الآن. إن ذوبان الجليد في القطب الشمالي في الصيف يوجد حوافز لزيادة المنافسة على الموارد، التي سيؤدي استخراجها إلى تفاقم تغير المناخ وزيادة تدهور البيئة في منطقة القطب الشمالي. وتطرح زيادة الاهتمام بالمنطقة تحديات أمام المؤسسات الإقليمية، بما في ذلك مجلس القطب الشمالي. وينبغي لنا أيضا أن نذكر أثر المنافسة على الموارد على الشعوب الأصلية في منطقة القطب الشمالي، التي ينبغي احترام علاقتها مع أراضيها وأقاليمها ومواردها التاريخية.

إن تغير المناخ بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، تهديد وجودي. وآثاره - التشريد الجماعي وفقدان المنازل وسبل العيش - تؤكد نتائج تلك النزاعات المسلحة التي يتناولها مجلس الأمن في عمله اليومي. وفي ضوء هذا الواقع، ينبغي للمجلس أن يعامل تغير المناخ كتهديد مباشر لأمننا الجماعي على الصعيد العالمي.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إن هذه المناقشة المفتوحة توجه الاهتمام اللازم للمسألة الرئيسية في عصرنا. ومنذ أول مناقشة لهذه المسألة في هذه القاعة، في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5663)، أصبحت الدول الأعضاء تدرك أن تغير المناخ قوة محركة لانعدام الأمن وعامل مضاعف للمخاطر، فضلا عن كونه تهديدا لأمننا الجماعي.

وعلى الرغم من وجود أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة لها صلاحية التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، من الضروري أن يشارك المجلس في معالجة التهديد الدولي وعبر الوطني الذي يشكله تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن للمرء معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بصورة كاملة أو اتخاذ زمام أنشطة المنع الذي أكد عليه الأمين العام دون الاعتراف بمناخنا المتغير.

ويسرنا توجيه الدعوة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم، ونشجع تعزيز التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة عن التصدي لتغير المناخ. ونأمل كذلك أن يواصل المجلس الدعوة إلى تحسين التحليل والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ.

ويسرنا أن نرى بدء مجلس الأمن بإدماج المسائل المتعلقة بالمناخ في جدول أعماله الخاص ببلد وإقليم ما، استنادا إلى السابقة المنصوص عليها في القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي مناطق مثل حوض بحيرة تشاد حيث يعتمد ٩٠ في المائة من الاقتصاد يعتمد على الزراعة والرعي، من البديهي أن تدهور المناخ سيؤثر سلبا على السلام والأمن الدوليين، ويقام الضعف الذي يمكن استغلاله من قبل جهات فاعلة شريرة ويتسبب بالتشريد الجماعي.

ونرحب أيضا بإدراج المجلس لعة مماثلة تتناول تغير المناخ في قراراته التي تشمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومالي، والصومال ودارفور. ولكن هناك المزيد مما يمكن القيام به

في إطار مجموعة العشرين. وأسهمنا أيضا بشكل مباشر في بناء مجتمعات قادرة على التكيف مع المخاطر المتصلة بالمناخ من خلال مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تقييمات أثر تغير المناخ ووضع المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ.

وتلتزم اليابان، وهي نفسها بلد معرض للكوارث، بتعميم الحد من مخاطر الكوارث في الساحة الدولية، بما في ذلك توجيه اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث وكذلك من خلال أشكال مختلفة من المساعدة المادية وغير المادية المقدمة في إطار مبادرة تعاون سندي للحد من مخاطر الكوارث.

والأمر الأهم في هذا السياق هو أنه يتعين على كل حكومة أن تجعل الحد من مخاطر الكوارث أولوية من أولويات السياسة العامة، وتدرج منظور الحد من مخاطر الكوارث في جميع السياسات الإنمائية وتوسيع نطاق الاستثمار في هذا المجال. إن الجهود الجماعية المبذولة في إطار هذه السياسات، بما في ذلك مواصلة المناقشة، وتعبئة الموارد، والتخطيط وتنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة المخاطر الناشئة، يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مجتمع قادر على الصمود.

ونعتقد أن هذه الجهود، مدعومة بالوعي العالمي بالحد من مخاطر الكوارث، يمكن أن تسهم في نهاية المطاف في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نرحب بمناقشة اليوم. وسمحوا لي أن أعرب عن التزامنا المستمر بالإسهام في مناقشة هذه القضايا ذات الصلة، بما في ذلك في الأمم المتحدة، بطريقة إيجابية وبناءة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

**السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة جدا والتي جاءت في وقتها.

وأخيرا، يجب أن تستند كل الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ إلى التزامنا الثابت بتعددية الأطراف التي تتجسد في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويجب أن نمضي قدما بروح هذا الاتفاق ونعمل معا على نحو طموح لإيجاد حلول فعالة ومستدامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** بما أنه لا يزال هناك ٥١ متكلما في القائمة، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أذكر الممثلين بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث أو أربع دقائق كحد أقصى. أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم في المناقشة.

لقد استضافت اليابان، خلال رئاستها لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مناقشة تعالج التحديات المعاصرة المعقدة، بما في ذلك تغير المناخ والأخطار الطبيعية، التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وكما ذكرنا خلال تلك المناقشة، حتى يتسنى لمجلس الأمن زيادة فعالية معالجة التحديات المعقدة، يتعين عليه زيادة تركيزه على كامل دورة النزاع، ألا وهي منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام لحقيقة أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والعناصر الإنسانية مترابطة ترابطا وثيقا. إن المخاطر المناخية، بما في ذلك الكوارث التي يمكن أن تكون عاملا مضاعفا للمخاطر، تتزايد في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، في جملة أمور. وشهدت اليابان أعلى مستوى من الأمطار الغزيرة في تموز/يوليه الماضي، كما ذكر السيد كابات في إحاطته الإعلامية.

وبناء على ذلك، فإن أهمية تدابير التكيف تزداد أيضا. ومن هذا المنظور، تقود اليابان النقاش بشأن التكيف مع تغير المناخ

جهودنا على المدى الطويل لعكس مسارها. وفي هذا السياق، نتطلع إلى مؤتمر المناخ لهذا العام والذي يستضيفه الأمين العام. والتقاوس ليس خياراً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

**السيد بيلديغوفيش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الجمهورية الدومينيكية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد مناقشة اليوم. إن وجهة نظر بلدكم، سيدي، بوصفه بلدا متأثراً على نحو مباشر بتغير المناخ، تمنحنا شعوراً خاصاً بالطابع الاستعجالي للموضوع. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما عرضوه من مستجدات مفيدة في هذا الصدد. تؤيد لاتفيا تماماً البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا، حيث تواجهه جميع البلدان. وما لا شك فيه أنه يؤثر أيضاً على الاستقرار الجيوسياسي والأمن، بينما يشكل عاملاً مضاعفاً للتهديدات، لا سيما بالنسبة لأكثر المناطق ضعفاً، وفي بعض الحالات يؤدي إلى تفاقم النزاعات. وتهدد الكوارث المتصلة بالمناخ السكان واستقرار مناطق بأكملها، ولا سيما بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك بلدان جنوب ووسط وجنوب شرق آسيا. ونحن ندرك تمام الإدراك مدى ضعف العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

وترحب لاتفيا بحقيقة أن مجلس الأمن يناقش هذه المسألة. ونعتقد أنه ينبغي إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جهود المجلس لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ومن شأن تعميق فهمنا لآثار تغير المناخ على الأمن الدولي مساعدة البلدان والأفراد على زيادة العمل بشأن المناخ. ونشيد أيضاً بالأمين

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي ويود أن يضيف الملاحظات التالية:

تشير أحدث البيانات العلمية إلى أن تغير المناخ يشكل مخاطر متزايدة بصورة سريعة على النظم البيئية الطبيعية وصحة الإنسان والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. وفي الواقع، لم تعد آثار تغير المناخ احتمالاً بعيداً، بل حقيقة واقعة. وفي بلدي، اليونان، وفي جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشكل حرائق الغابات الكارثية وتناقص الموارد المائية والفيضانات الموسمية التي تطول مدتها بشكل متزايد تهديداً خطيراً لقطاع الزراعة الحيوي ومصائد الأسماك والصناعات السياحية. ولا يؤدي تزايد حجم وتكرار الظواهر الجوية المتطرفة إلى ظهور تهديدات جديدة فحسب، بل يزيد أيضاً من تفاقم التوترات الاجتماعية القائمة والتوترات عبر الحدود. ومن الواضح أنه لا يوجد بلد محصن من الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ، وبالتالي فإن التخفيف منها يتطلب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، وقّعت اليونان وصدقت على جميع الاتفاقيات الهامة المتعلقة بتغير المناخ والبيئة. وفي الوقت نفسه، نشارك بنشاط في المفاوضات الجارية وندعم الجهود الطموحة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لمعالجة الآثار الأمنية طويلة الأجل لتغير المناخ.

ونعتقد أن بنية الأمم المتحدة المرنة والتي تم إصلاحها مؤخراً، مع تركيزها على التحليل الطويل الأجل والتأثيرات الشاملة واتباع نهج جديد وكلي حيال الأمن الدولي، مجهزة بشكل فريد للتصدي لتلك التحديات. ويجب أن تتمثل أولويتنا الأساسية في تحسين المعرفة المشتركة والإمام بالحالة المتعلقة بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وذلك قبل أخذها في الاعتبار باستمرار في آلياتنا للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. ويمكن أن يكون تعزيز ومواءمة تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطوة أولى حاسمة في هذا الاتجاه.

وفي المستقبل، قد تكون قدرتنا على توقع التهديدات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ والتكيف معها على نفس قدر أهمية



به الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل جماعي بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. وتعكف لاتفيا حاليا على وضع استراتيجيتها الوطنية ٢٠٥٠ للتنمية المنخفضة الكربون على المدى الطويل وخطتها الوطنية ٢٠٣٠ للتكيف مع تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تقوم لاتفيا بوضع خطة وطنية مفصلة للطاقة والمناخ للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠. وعلى الصعيد الإقليمي، تتولى لاتفيا حاليا رئاسة مجلس دول بحر البلطيق وتعطي الأولوية للحوار والتعاون في مجال التكيف مع آثار تغير المناخ وتنفيذ تنمية منخفضة الانبعاثات. وسنعرز التنفيذ الفعال لاتفاق باريس في ذلك الإطار. وسنركز أيضا على مشاكل التلوث في بحر البلطيق. وقد برز التلوث الكيميائي والنفايات البلاستيكية كأحد التهديدات المتزايدة للنظام الإيكولوجي في حوض بحر البلطيق خلال العقد الماضي، وهو أمر يتطلب التوصل إلى حل فوري له.

وتعتقد لاتفيا اعتقادا راسخا بأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، لا سيما إيجاد حلول ملموسة، يشكلان مسؤولية مشتركة على جميع المستويات. ومع ذلك، فمن المهم للغاية بناء الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة، وخاصة توجيه إشارة قوية إلى القطاع الخاص لدفع الابتكار والاستثمار في الاقتصاد الأخضر قداما. وسيتطلب ذلك إجراء العديد من التغييرات في السياسات القطاعية، وقبل كل شيء، في عقلية الناس.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في كاتوفيتسه ببولندا، مجموعة متوازنة من القرارات. وتتمثل مهمتنا العاجلة في التنفيذ الكامل لها من أجل تفعيل اتفاق باريس. والآن، وبينما ننتظر انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن العمل المتعلق بالمناخ، وكما قال الأمين العام، "فإننا نمر بلحظة حاسمة". ونحن حقا كذلك،

العام على التزامه القوي يجعل موضوع تغير المناخ في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما في هذا العام، في إطار التحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن المناخ في شهر أيلول/سبتمبر.

لقد أصبحت آثار تغير المناخ أكثر وضوحًا وحدة بشكل متزايد. وشهدنا في الصيف الماضي مرة أخرى درجات حرارة قياسية في جميع أنحاء العالم. وتعاني لاتفيا، على غرار بلدان أخرى، من آثار تغير المناخ. وتظهر سجلات متوسط درجة حرارة الجو في لاتفيا اتجاهًا طويل الأجل نحو الاحترار. وتتسبب كل عاصفة في حدوث فيضانات وفي معاناة شديدة للسكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية، ويمكن أن يتفاقم خطر التآكل الساحلي على طول بحر البلطيق في المستقبل. ولا يمكن مكافحة تغير المناخ إلا ببذل جهود مشتركة متعددة الأطراف ومن خلال التعاون بهدف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبناء القدرة على الصمود، ومن خلال التأهب بشكل أفضل للآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الكوارث ذات الصلة بالمناخ التي أصبحت أكثر تواترًا.

وثمة صلة واضحة بين العمل في مجال المناخ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولاتفيا مقتنعة بقوة بأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة يشكل خطة الوقاية النهائية، حيث أنها تعالج الدوافع والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاع. ولذلك، من شأن الاستثمار في الكرامة الإنسانية والقضاء على الفقر وتعزيز التأقلم مع آثار تغير المناخ والنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، التقليل من النزاعات وعدم الاستقرار واليأس.

ويوفر اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إرشادات واضحة بشأن ما يجب أن نفعله قبل فوات الأوان. ولاتفيا ملتزمة تماما بالأهداف طويلة الأجل للاتفاق. وستتجلى التزامات لاتفيا في تنفيذ مساهمتها المحددة وطنيا بموجب الالتزام الذي تعهد

على إمكانية الحصول على المياه والأغذية والظروف الصحية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في عدد متزايد من البلدان.

إن بعض أعضاء المجتمع الدولي، مثل بلدان الساحل وحوض بحيرة تشاد والدول الجزرية الصغيرة النامية، عرضة لتغير المناخ بشكل خاص، ومن ثم فإنها أكثر عرضة للمخاطر. غير أن لعواقب الكوارث المتصلة بالمناخ من حيث الأزمات الإنسانية وزعزعة الاستقرار والنزاعات بسبب الموارد والتشريد القسري وتدفعات الهجرة أثر فوري مباشر على أمن الكوكب بأسره.

ومن الواضح أن البعد الأول للتدخل من قبل المجتمع الدولي يتصل بالوقاية والتخفيف. وسيتوقف الحد من أثر الكوارث المتصلة بالمناخ إلى حد كبير على قدرتنا على احتواء الانبعاثات العالمية في إطار أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، الذي عقد في كاتوفيتسه، ببولندا، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية. وسيكون الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعت إليه رئيسة الجمعية العامة، المقرر عقده في ٢٨ آذار/مارس، ومؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيعقده الأمين العام عن ٢٣ أيلول/سبتمبر، مفيدتين في تكثيف وتسريع العمل الدولي على جميع المستويات.

ومن الضروري، في الوقت نفسه، تعزيز الجهود العالمية في مجال التكيف، والوقاية من الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ. وتمثل وثيقة السياسات الرئيسية في ذلك المجال في إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وتشارك الحكومة الإيطالية بصورة كاملة في دعم تنفيذه بفعالية.

وإيطاليا نفسها بلد عال المخاطر، وهي معرضة لزلازل وفيضانات وانحيارات أرضية وثورات بركانية، وأحداث مأساوية أخرى، متكررة. وقد اكتسبت إيطاليا، بالنظر إلى تلك العرضة العالية للمخاطر، خبرة كبيرة في مجال أنشطة الحماية المدنية. ونحن نتوق إلى تقاسم تلك الخبرة ونشارك بنشاط في دعم

فبقاء كوكبنا على المحك. وهذه قضية يجب أن نهتم بها بشدة ويجب أن نعمل من أجل الأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيل (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا بمناقشة اليوم.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن مناقشة اليوم تأتي في أعقاب سلسلة من الاجتماعات بمختلف أنواعها، التي نظمها أعضاء مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٧، بشأن العلاقة بين المناخ والأمن. وقد ساهمت إيطاليا باستمرار في هذه الدينامية بحضور الاجتماعات بصورة منتظمة وبالذعة، خلال فترة عضويتها الأخيرة في المجلس في عام ٢٠١٧، إلى عقد اجتماع بصيغة أريا بشأن الآثار الأمنية لارتفاع درجات الحرارة. ولذلك، فإننا نقدر للغاية مبادرة الجمهورية الدومينيكية، التي تكفل استمرارية المناقشة وتؤكد أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء عازمة على إبقاء هذا الموضوع ذي الأهمية القصوى في بؤرة اهتمام مجلس الأمن.

وكما ذكر الأمين العام، فإن تغير المناخ يشكل القضية الحاسمة في عصرنا، ويمثل أيضاً تهديدا وجوديا مباشرا للبشرية ولكوكبنا. ونشهد بالفعل الآثار المزعزعة للاستقرار على نحو متزايد لتغير المناخ والكوارث المرتبطة بالمناخ في مناطق شاسعة من العالم، من منطقة الساحل إلى أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، ومن جنوب شرق آسيا إلى المحيط الهادئ، وكذلك في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويمكن اعتبار الأعاصير وحالات الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والأحوال الجوية القاسية أشكالا جديدة للتهديدات الطبيعية المختلطة للأمن العالمي بسبب آثارها المدمرة

على ترؤسه هذه الجلسة. وكذلك أتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات على إعطائنا نظرة متعمقة بشأن هذه المسألة.

تشكل جلسة اليوم دليلاً على الأهمية التي نوليها جميعاً لمسألة تغير المناخ. إن تغير المناخ، بوصفه أكبر التحديات المنفردة التي يواجهها العالم اليوم، يشكل بالفعل مسألة حاسمة في عصرنا. فلضخامة المشكلة في حد ذاتها إمكانية أن إملاء مستقبل مناقشاتنا والتدفقات التجارية والمالية، وقبل كل شيء، الطريقة التي نعيش بها.

يشكل تغير المناخ عاملاً مضاعفاً للمخاطر بالنسبة لباكستان. فإلى جانب التكاليف البشرية والمادية المأساوية، تعوق التهديدات الناجمة عن تغير المناخ قدرتنا على تحقيق الأولويات الوطنية وتعزيز التنمية المستدامة والنمو وكفالة الرخاء الاقتصادي لشعبنا. وكذلك من معضلات عصرنا أن أقل من ساهم في التسبب بتغير المناخ هم الأكثر معاناة من جرائه. فعلى سبيل المثال، معدل انبعاث غازات الدفيئة لكل فرد في باكستان من أدنى المعدلات في العالم، ومع ذلك فإننا البلد الثامن الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ في العالم. إننا مهد إحدى أقدم الحضارات في العالم، التي تطورت حول أنهار عظيمة، غير أننا كدولة مشاطفة سفلى نعاني حالة نقص في المياه، لا يمكن أن تدمر سلة غذاء باكستان فحسب، بل وجنوب آسيا بأسره.

والتهديدات التي يمثلها تغير المناخ للسلام والأمن على كوكبنا ليست سرا. فالجلسة يناقشها منذ عام ٢٠٠٧. وكذلك فإن أحدث تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يقر بأن المخاطر المتصلة بالمناخ على الأمن البشري ستزداد مع زيادة الاحترار العالمي. والسؤال المطروح هو كيفية التعامل مع ذلك الأمر لتفادي نشوب النزاعات. إننا نرى أن معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ هي الحل، إذ لا يمكننا معالجة المرض بمجرد معالجة الأعراض.

الشركاء المحليين والدوليين من أجل بناء وتطوير القدرات الوطنية للاستجابة للكوارث الطبيعية.

وقد عملنا، فيما يتعلق بأفريقيا، على الاستجابة لظاهرة النينيو في إثيوبيا وموزامبيق وملاوي وإسواتيني وزمبابوي. وفي منطقة الساحل، تدعم إيطاليا استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بقوة. وسنفتتح يوم الاثنين القادم، في روما، المركز الأفريقي الجديد للمناخ والتنمية المستدامة لتيسير مشاريع المساعدة المتعلقة بالأمن الغذائي والمياه النظيفة والطاقة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

كما أقامت إيطاليا شراكات مبتكرة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية بشأن المسائل ذات الصلة بالمناخ.

ونحن نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن كذلك، مع مراعاة خصائص ومضمون ولايته، أن يؤدي دوره ويدرج بشكل منهجي البعد الأمني للآثار المتصلة بالمناخ في تحليله ومداولاته، بما في ذلك بشأن الحالات المتعلقة ببلدان محددة، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة ككل.

أمامنا تحد عالمي ومتعدد الأبعاد. ولذا يجب على جميع الجهات الفاعلة الرئيسية والمؤسسات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن السلطات الوطنية والقطاع الخاص، اعتماد نهج منسق وشامل للجميع في توفير استجابة أكثر فعالية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد عمران خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونتقدم بشكر خاص إلى وزير الخارجية ميغيل فارغاس مالدونادو

المراعاة والاستباقية لمنع نشوب النزاعات التي كثيرا ما تنشأ عندما يتأثر الاستقرار الوطني والإقليمي جراء عدم إمكانية الحصول على الغذاء والمياه النظيفة وأثرهما الحتمي على حركة الشعوب، مما يفضي في بعض الأحيان إلى التشريد القسري والطويل الأمد.

ويكفي أن نتذكر كيف تزداد التوترات بسبب ظاهرة التنقل الرعوي الموسمي، إذ يتفاقم الشقاق بين المزارعين والرعاة المتنافسين على الموارد المحدودة أو المتناقصة، وفي بعض الحالات تصبح عاملا آخر يتسبب في زعزعة الاستقرار. ففي منطقة حوض بحيرة تشاد، على سبيل المثال، التي طالما وفرت مصدرا للحياة في الصحراء لملايين الناس، نواجه - بسبب استمرار النزاعات الإقليمية والتهديد الذي يشكله توسع التطرف - بسكان لاجئين ومشردين داخليا يكافحون من أجل الحصول على المياه، ناهيك عن التأثير على صيد الأسماك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مفاقمة مشكلة الفقر وجعل السكان من الفئات الضعيفة للغاية أصلا يعيشون ظروفًا أكثر بؤسا.

وإذا كانت الكوارث المناخية القاسية بالفعل عشوائية، فإن هذه الأمثلة تبين أن الأشد فقرا هم من يدفعون أعلى تكلفة. ووفقا للدراسات التي أجريت مؤخرا، فإن الذين يعيشون في البلدان الأفقر أكثر عرضة بخمسة أضعاف لأن يتشردوا نتيجة للظواهر الجوية الشديدة مقارنة بنظرائهم في البلدان الأغنى. يجب علينا أن نتصرف بسرعة.

من الضروري اتخاذ إجراءات فورية لا لمنع العواقب المتعددة لارتفاع درجات الحرارة في دارنا المشتركة فحسب، ولكن كذلك لمعالجة الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن جراء الكوارث المناخية التي يمكن منع وقوعها. تشكل تلك الأعمال جزءا من التحويل البيئي الذي يشجع البابا فرانسيس المجتمع الدولي، وكل واحد منا، بقوة على إحداثه.

تشكل هذه المناقشة المفتوحة فرصة للتمعن في بعض هذه المشاكل وتقديم حلول طموحة ومتسقة وعملية المنحى تظهر

لقد وضعنا مبادئ وأطر، على مر العقود، تدعمها الأدلة العلمية. وقد حان الوقت الآن للعمل. يجب علينا أن نعمل، جماعيا، على تعزيز التبادل والتعاون من أجل التصدي لتغير المناخ وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية عن طريق نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل.

ونعتقد أن المناقشات بشأن تغير المناخ يجب أن تسلم بالمبادئ الراسخة التي أرسيتها الاتفاقيات ذات الصلة، وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأخيرا، فإننا نعتقد كذلك أنه ينبغي للإجراءات المتخذة بشأن هذه المسألة أن تتم في إطار الولايات المنوطة بالهيئات المعنية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

**رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية):** يشكر الكرسي الرسولي رئاسة الجمهورية الدومينيكية على عقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن معالجة آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين. لقد قال الأمين العام إن تغير المناخ مسألة حاسمة في عصرنا وأنا الآن في لحظة حاسمة. ولذلك فإن هذه المناقشة حسنة التوقيت للغاية.

فالكوارث المتصلة بالمناخ تؤثر على جميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء. ونحن نشهد آثار الأحوال الجوية الشديدة في جميع أنحاء العالم، من منطقة البحر الكاريبي إلى المحيط الهادئ. ففي السنة الماضية، تسببت الأمطار الغزيرة والفيضانات والحرائق والزلازل والجفاف في ألم ومعاناة هائلين لسكان مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك في الأمريكتين وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، من بين مناطق أخرى.

وبصرف النظر عن الخسائر المأساوية في الأرواح الناجمة عن التغيرات المناخية البالغة الشدة والتكاليف المالية الهائلة التي تستتبع تلك الكوارث، هناك حاجة إلى إبداء قدر أكبر من

ثانيا، بغية وقف تفاقم تغير المناخ وتصاعده إلى تحديات أمنية، نحتاج إلى استجابة شاملة من منظومة الأمم المتحدة ككل. إن تغير المناخ هو القضية الشاملة الأساسية في عصرنا. ولكن منظومة الأمم المتحدة الحالية تبدو منقسمة. ولذلك، لا بد من قيام الأمم المتحدة بتعميق التعاون والتنسيق في الاستجابة للجوانب الأمنية المتعددة الأوجه لتغير المناخ. وفي إحاطته إلى الجمعية العامة في جلسة غير رسمية في الأسبوع الماضي، أشار الأمين العام غوتيريش بحق إلى أن تغير المناخ يشكل إحدى أولويات الأمم المتحدة الرئيسية هذا العام. وينبغي ألا يكون مجلس الأمن استثناء من هذا الجهد على نطاق المنظومة. ويرى وفدي أن الاجتماع المشترك للجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي بشأن تأثير تغير المناخ على الأمن والحالة الإنسانية في منطقة الساحل كان جهدا مجديا في هذا الصدد. وجمهورية كوريا، بصفتها الرئيس الحالي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ستسعى إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل تيسير مناقشات متكاملة بشأن العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفي هذا الصدد، عقدنا في المجلس التنفيذي هذا الأسبوع حوارا تفاعليا متعمقا بشأن القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المتصل بالمناخ، والنهج الكفيلة بتعزيز الروابط بين التنمية والمساعدة الإنسانية.

ثالثا، إن مناقشات مجلس الأمن ذات الصلة ينبغي أن تفضي إلى نتائج ملموسة. ونشير إلى البيان الرئاسي S/PRST/2011/15 لعام ٢٠١١، الذي يطلب إلى الأمين العام إدراج معلومات عن الآثار الأمنية لتغير المناخ في تقاريره إلى مجلس الأمن. كما نسترعي انتباه المجلس إلى البيان الرئاسي S/PRST/2018/3 الصادر في العام الماضي، الذي يشدد على الحاجة إلى تحليل المخاطر المناخية ووضع استراتيجية لإدارة هذه

احتراما للكوكب واهتماما بالتنمية التكاملية للجميع. وقد أعرب البابا فرانسيس، في حديثه إلى الدبلوماسيين المعتمدين لدى الكرسي الرسولي في بداية هذا العام الجديد، عن أمله في التزام أكثر حزما من جانب الدول بتعزيز التعاون لمكافحة ظاهرة الاحترار العالمي المثيرة للقلق، على وجه السرعة.

إن دعم المجتمع الدولي، في ذلك الصدد، أمر ملح لصالح تطوير البنية التحتية ونمو الآفاق للأجيال المقبلة وتحرير أضعف قطاعات المجتمع حتى لا يضطروا للقتال من أجل الغذاء وشن الحروب على المياه بسبب إخفاقنا في اتخاذ إجراءات.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد بارك تشول - جو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الإعلامية. وفيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم، تود جمهورية كوريا أن تسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، من المهم لمجلس الأمن أن يفهم الآثار الأمنية لتغير المناخ بطريقة منهجية ومتسقة مع جهودنا لتعزيز الدبلوماسية الوقائية. والواقع أن اتباع نهج شامل إزاء الأسباب الجذرية للصراعات يكمن في صميم الدبلوماسية الوقائية. وفي بلدان مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، يشكل تغير المناخ نفسه أكبر تهديد للأمن. وفي أماكن أخرى، بات من الواضح بشكل متزايد أن تغير المناخ، الذي يتفاعل مع عوامل أخرى، يخلق ويدفع عدم الاستقرار الإقليمي إلى صراعات كاملة وأزمات إنسانية، كما ورد في حالات مثل تلك الموجودة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وفي حالات كثيرة، توجد حدود لاستنباط حلول أساسية لمثل هذه الحالات دون النظر في الآثار الأمنية لتغير المناخ.

المكسيك تؤيد الأمين العام وترجي له الشكر لعقده اجتماعا رفيع المستوى بشأن تغير المناخ هذا العام.

ومن المهم التمييز تحليلا بين أسباب هذه الظاهرة ونطاقها من أجل تحديد الوكالات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة القادرة على التصدي لها، وبالتالي ضمان أن تكون جهودنا متماسكة ومتناسقة وفعالة وكفؤة بحق. ومن الضروري أن يعبر مجلس الأمن عن قلقه إزاء هذه المسألة البالغة الأهمية، ونأمل أن يؤكد من جديد، في هذا الصدد، أن الاتفاقية الإطارية هي المكان المناسب لتنسيق الإجراءات الرامية إلى معالجة أسبابها وآثارها عبر ركائزها للتخفيف والتكيف، والخسائر والأضرار، والتمويل المتعلق بالمناخ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

والسبيل الأمثل لدراء المخاطر المرتبطة بتغير المناخ يتمثل في التعامل مع أسبابه الهيكلية وعوامل الضعف. ولتلك الغاية، يجب أن نلتزم بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تترجم إلى بناء القدرة على الصمود وتعزيز التعاون الدولي. إن المسائل التي تطرح في المناقشات حول العلاقة بين تغير المناخ والأمن تعكس آثار الأول بوجه عام، وكثير منها يرتبط بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحديات التنمية مثل النزوح والهجرة والأمن الغذائي وندرة المياه وإنتاج الطاقة والأوبئة، في جملة أمور. وبعبارة أخرى، فإن الآثار غير المباشرة لتغير المناخ على السكان تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهي عوامل خطر فيما يتعلق بظهور الصراعات وتفاقمها. إلا أن علينا أن ندرك أن هذه الظاهرة وإن كانت تزيد من الضعف، فإنها ليست السبب الأساسي للهشاشة المؤسسية والهيكلية التي يعاني منها العديد من البلدان. والأمر لا يتعلق بإعادة صياغة نهج مكافحة تغير المناخ إلى نهج يضمن الأمن، بل بالأحرى الاعتراف بآثاره المدمرة التي تتزايد بشكل يومي، بينما تؤثر في العلاقات الدولية والأمن.

والنقاش الدائر حول الروابط بين آثار تغير المناخ والأمن يجب أن يستند دوما إلى السياقات المحددة للبلدان والمناطق.

المخاطر في منطقة الساحل. ونأمل في مواصلة المناقشات بشأن إيجاد طرق ملموسة للمتابعة.

وبغية منع تفاقم الأزمات المناخية إلى تهديدات للسلم والأمن، يعتبر التعاون الدولي وتقديم الدعم للبلدان الضعيفة أمرا أساسيان. ومن الضروري في الوقت نفسه تقديم الدعم لقدرة التنمية والحكومة، إلى جانب دعم التكيف مع تغير المناخ. ولتلك الغاية، ستواصل جمهورية كوريا المشاركة بنشاط في جهود التعاون الدولي والدعم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

**السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** تشكر المكسيك الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام في جدول الأعمال الدولي. وكما أوضح الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤخرا، فإن العمل من أجل مكافحة تغير المناخ مرادف للعمل من أجل الحفاظ على الجنس البشري.

والأدلة العلمية الواردة في تقرير خريف ٢٠١٨ الخاص للفرق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ واضحة وقوية وتثير القلق. وزيادة تصميمنا أمر أساسي لمعالجة هذه الظاهرة، فجهودنا الحالية لا تزال قاصرة. ونحن بعيدون كل البعد عن تحقيق الهدف المنشود من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي السنوات الأخيرة، كانت مكافحة تغير المناخ، وستبقى على الدوام، أولوية وطنية ودولية لحكومة المكسيك. ومنذ المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في كانكون، المكسيك، حيث وضعنا الأساس لجميع التفاهات الحالية، اخترنا نظاما ملزما وطموحا وديناميا، وهو ما يتجلى اليوم في اتفاق باريس، مع الاتفاقية الإطارية باعتبارها المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، فإن

واستنادا إلى كل ما قلته للتو، فإن من الضروري أن يؤكد المجلس مجددا - بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة - الدور الذي يضطلع به في إطار إسهامه في تنسيق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة برمتها وليس باعتباره هيئة معنية بتلك الصلة وحدها أو تعمل بمعزل عن بقية المنظومة. وفي السياق نفسه، ينبغي أن يستفيد عمل مجلس الأمن ويستكمل على النحو المناسب بالأدوات والعمليات المتاحة لمعالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات المدرجة في جدول أعمال المنظمة، مثل الهجرة والأمن الغذائي والحد من مخاطر الكوارث، من بين أمور أخرى. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد شيشير (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة الهامة. بداية، تؤيد نيوزيلندا البيان الذي سيدي به ممثل ناورو باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي أكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ أن تغير المناخ يعد الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن المعيشي ورفاه شعوب المنطقة. وقد تعمد قادتنا في اختيار عباراتهم في وصف ذلك. إن تغير المناخ لا يشكل تحديا مستقبليا لكي نواصل مناقشته إلى ما لا نهاية، بل هو تهديد حقيقي آني ومباشر.

وقد سلّم مجلس الأمن بالصلات التي يمكن إثباتها بين تغير المناخ والأمن. وحين تتقاطع الآثار الناجمة عن تغير المناخ مع المسائل البيئية والاجتماعية، فإنها تؤدي إلى عدم الاستقرار ونشوب النزاعات. وتشكل المسائل الواردة في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2019/1، المرفق) الواقع الذي تعيش فيه دول منطقتنا.

ففي منطقة المحيط الهادئ تزداد الكوارث المرتبطة بالمناخ كما هو الأمر في جميع أنحاء العالم. وتزيد الأعاصير والعواصف

ولذلك، نرى أنه، بغية إيلاء الاهتمام الشامل والكافي لها، يجب أن تدرج آثار تغير المناخ كجزء من تحليلات المخاطر التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على أساس كل حالة على حدة، مع الإبقاء على نهج تدريجي قائم على التنمية المستدامة وعوامل الضعف.

وما من جزء من الكوكب بمنأى عن تأثير الظواهر المناخية الشديدة، ومن ثم كانت الحاجة الملحة إلى تحسين آليات وأساليب الإدارة الناجحة للمخاطر التي تمثلها وتجنبها. ولحسن الحظ، بدأ إدراج هذه التحليلات في ولايات بعض عمليات حفظ السلام التي تعترف بآثار تغير المناخ كعوامل خطر. وتطبيق هذا النهج سيكون موضع ترحيب في استعراض مختلف الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس بحيث يصبح جزءا من الموارد التحليلية لدعم عملية صنع القرار في مجلس الأمن وفيما يتعلق ببناء السلام.

وفي هذا الصدد، فإن نهج السلام المستدام يهيئ نقلة نوعية واسعة وضرورية ووثيقة الصلة تماما في تناول هذه المسألة. إن السلام تحديا، وليس النزاع، هو ما يجب أن يكون نقطة مرجعية للوقاية والحافز لاستخدام كل الموارد والأدوات المتاحة لتعزيز المجتمعات السلمية التي تستفيد من التنمية المستدامة، بما في ذلك القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. لذلك، فإن السبيل الأمثل لمواجهة آثاره هو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بغية تحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي لا تدع أحدا يتخلف عن الركب.

وقبل النظر في جعل هذا الموضوع بندا دائما في جدول أعمال مجلس الأمن، يجب أن تكون لدينا أدوات تحليلية موثوقة من شأنها أن ترشد وتدعم قرارات مجلس الأمن، بما يمكنها بالتالي من إدماج منظور كهذا. ويعد التقسيم الواضح للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة أفضل السبل للمضي قدما في التصدي لأثر تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشكل

تغير المناخ تحدياً غير مسبوق للحضارة العالمية. ولذا، نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للتعبير عن آرائنا في الجوانب المحددة لهذا المسألة الشاملة. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

وترى الهند أنه ينبغي أن يكون العمل على مسألة المناخ أحد أولويات التعاون الدولي. ويجب أن تستجيب المؤسسات العالمية للاحتياجات البشرية الملموسة، بما في ذلك التأهب للكوارث والتصدي لها، فضلاً عن القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث. وكثيراً ما تهدد مثل هذه الظواهر رفاه الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، وكما سمعنا اليوم، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر من بين حالات أخرى، يهدد السلامة الإقليمية للدول حتى وإن كانت خالية من أي نزاعات أو أعمال عنف.

من ناحية أخرى ومن منظور السياسة العامة، وكما هو ملخص في الفصل المتعلق بالأمن البشري في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: فإن "الأدلة على تأثير تغير المناخ وتقلبه على أعمال العنف ما زال مطعوناً فيها". ومع أن المخاطر المناخية واضحة في بعض الحالات المحددة لا تزال نتائج البحوث فيما يتعلق بتعميم الصلات بين المناخ والكوارث والأمن غامضة.

والسبب هو أن الصلة بين تغير المناخ والأمن تتسم بالتعقيد ولا تزال موضع جدال وخلاف. وبالتالي فإننا نواجه العضلات إزاء عزم الممارسين على التصدي لهذه المسائل من خلال التعاون الدولي. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل من بين المسائل الخلافية الكثيرة في هذا الصدد.

أولاً، هل يمكن تحقيق أمن المناخ عن طريق المعالجات السريعة لتغير المناخ بغية التصدي للكوارث المتصلة بالمناخ؟

والجفاف من ضعف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة وتهدد التنمية التي تحققت بشق الأنفس.

وتشعر دول المحيط الهادئ بالفعل أيضاً بآثار الكوارث الناشئة ببطء. ويعد ارتفاع مستوى سطح البحر أوضح تهديد لبلدان الجزر المرجانية المنخفضة. وليس ارتفاع درجة حرارة المحيطات وتحمض المحيطات والتلوث الملحي لإمدادات المياه العذبة والتربة الزراعية سوى بعض التحديات العديدة التي يسببها تغير المناخ في منطقتنا.

وتسبب تغير المناخ سلفاً في لجوء بعض الناس إلى الهجرة داخل بلدانهم غالباً حتى الآن. وليس ثمة أمل في عودة المجتمعات المحلية التي أجبرت على التخلي عن أراضيها بسبب اقتراب البحر منها. وليس مثل هذا التشريد ظاهرة شاذة، بل سيكون مستقبلنا الجماعي إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية.

وينبغي في إطار الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمنع نشوب النزاعات والتهديدات للسلام والأمن الدوليين الناشئة عن تغير المناخ، تحديد تلك التحديات والتصدي لها منذ بدايتها. وتؤيد نيوزيلندا بقوة جهود الأمين العام الرامية إلى كفاءة استجابة أكثر تنسيقاً وتكاملاً لأثر تغير المناخ. ولأجل المساعدة في تحقيق المزيد من التنسيق والتركيز على الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بمرمتها، فإننا نؤيد تأييداً كاملاً الاقتراح الذي قدمته الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بهدف تعيين ممثل رفيع المستوى عن تغير المناخ.

وعلاوة على ذلك، نشاطر الآخرين الذين تكلموا اليوم، وندعو الأمانة العامة إلى تمكين المجلس من التصدي لهذه التهديدات من خلال إدراج التحليلات ذات الصلة وتقييم المخاطر المتعلقة بأثر تغير المناخ في جميع التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن. وكما قال الأمين العام، فإن تغير المناخ مسألة حاسمة في عصرنا. فهو خطر يهدد سبل العيش والرفاه، علاوة على كونه تهديداً للسلام والأمن الدوليين.



مع جهود التصدي لتغير المناخ حقيقة ملموسة، مثلما هو الحال أيضا بالنسبة للتشريع المتعدد الأطراف.

ونحن نؤيد اتخاذ نهج تحذيري إزاء هذا الموضوع المتنازع عليه. وتؤيد الهند مسارا يعزز التعاون على تحقيق هدفنا المشترك: منع الكوارث الخطيرة المرتبطة بتغير المناخ والتصدي لها. ولمعالجة هذه المسائل، فإننا بحاجة إلى التعاون في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، تمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد سانتوس مارابار (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه المناقشة. فهي بلد عرضة للكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ بوصفها دولة جزرية وبلدا كاريبيا أيضا. وإن للجمهورية الدومينيكية تقاليد طويلة وثرة فيما يتعلق بالسياسات البيئية. ولذلك، فإن خبرتها تسهم في الدعوة إلى ضرورة إدراج مجلس الأمن البعد المناخي في استراتيجية السلام والأمن، وخاصة في سياق تعزيز صلاحيته الوقائية.

وكما هو معروف جيدا، فإن إسبانيا بلد معرض بشدة لآثار تغير المناخ. ولهذا السبب، فإننا نعلق أهمية كبيرة على النظر في الآثار التي يخلفها تغير المناخ على صون السلام والأمن الدوليين. وقد روجنا لهذه المناقشة خلال فترة عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن، في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، عندما نظمنا اجتماعات بصيغة آريا بالمشاركة مع ماليزيا وأنغولا ودعونا بالاشتراك مع مصر، إلى عقد إحاطة إعلامية بشأن التصحر. ونلاحظ مع الارتياح الاهتمام الذي يكرسه المجلس لهذه المسألة في السنوات الأخيرة.

وتُحَدِّثنا الأدلة العلمية بصورة متكررة، والتي ورد آخرها في أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من

فالسلام والأمن الدوليان غالبا ما يطغيا على الاعتبارات الأخرى. ولذلك، فإن تعريف مشكلة باعتبارها تحديا أمنيا كثيرا ما يؤدي إلى زيادة الاهتمام والموارد المخصصة للتصدي لها. وربما يساعد النهج الأمني إزاء تغير المناخ على تعزيز الوعي العام غير أن له سلبيات كبيرة أيضا. ويخاطر مثل هذا النهج بجفز البلدان على التنافس فيما بينها، في حين أن التعاون هو السبيل الأكثر فعالية في التصدي لهذا التهديد. فالتفكير الأمني عادة ما يؤدي إلى حلول عسكرية مفرطة للمشاكل التي تتطلب استجابات غير عسكرية لحلها. وباختصار، فإنه يأتي بالجهات الفاعلة الخطأ إلى الطاولة. وكما يقول المثل، فإذا لم تكن لك حيلة أخرى سوى المطرقة، فإنك تنظر من خلالها وحدها إلى كل ما من حولك.

ثانيا، هل تستجيب الكوارث المتصلة بالمناخ للعمليات والحلول المستخدمة في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن تنفيذ استراتيجيات التخفيف والتكيف عن طريق إجراءات الإنفاذ؟ وهل بوسع أولئك الذين يستشهدون بمكافحة الإرهاب وعدم الانتشار بوصفهما سبيلا للإجراءات التي يتخذها المجلس بوصفها تدابير عقابية أن يوضحوا لنا من هم أولئك "الآخرين" الذين تجب مساءلتهم عن الكوارث المناخية؟ هل هم أولئك الذين لا يفون بمسألتهم المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس؟ وهل سيحجر أولئك الذين لا يدفعون التمويل الذي تعهدوا به لتغير المناخ على سداد ما عليهم أم ستطرح جانبا الحقائق المزعجة؟

ثالثا، هل يمكن إقامة العدالة المناخية عن طريق تحويل عملية التشريع المناخي الشاملة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى عملية صنع القرار لدى منظمة ليست ممثلة هيكلية؟ وقد أصبح تغييرا مفاجئا كهذا تم بمجرد قرار اتخذه المجلس بشأن عمليات الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس، فضلا عن الأجهزة الأخرى المتعددة الأطراف المشاركة حاليا في التعاون

وأن يضع استراتيجيات تدمج أثر تغير المناخ في تحليله وفي جهوده لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام.

وقد أدمجت إسبانيا العلاقة بين المناخ والاستقرار في استراتيجيتها الأمنية الوطنية المعتمدة في عام ٢٠١٧، التي تنصّ صراحة على أن "آثار تغير المناخ... أصبحت بمثابة أسباب هيكلية للنزاعات المسلحة". وباختصار، فإنها تؤكد العلاقة الجوهرية بين المناخ والأمن. وإذا كان هذا الواقع يجد حيزاً له على الصعيد الوطني، فإن ثمة مبررات أقوى وحاجة ملحة بقدر أكبر لأن يحظى بذلك أيضاً في المجال المتعدد الأطراف الذي يمثله مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد بارينتي (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للعضوية وهي ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، إلى جانب أوكرانيا وجمهورية مولدوفا. يشيد الاتحاد الأوروبي بالجمهورية الدومينيكية على مبادرتها بعقد مناقشة مفتوحة بشأن المسألة الهامة المتعلقة بأثر الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين. إن رئاسة الجمهورية الدومينيكية، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، تضيف منظوراً مهماً جداً إلى مناقشتنا.

وكما أشار السيد شتاينر صباح هذا اليوم، فإن المنتدى الاقتصادي العالمي أكد في تقريره الذي نشر مؤخراً عن المخاطر العالمية لعام ٢٠١٩ أن الشواغل البيئية والمناخية تمثل ثلاثة من أكبر خمسة مخاطر من حيث الاحتمال، وأربعة من أكبر خمسة من حيث الأثر، ما يؤيد الاستنتاجات الواردة في آخر تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمعنون "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية"، بشأن حجم

الآثار التي لا تُطاق لارتفاع درجات الحرارة والتي ستتجسد في شكل كوارث طبيعية لا يمكن التحكم فيها ونوبات جفاف مستمرة وإحراق دمار لا يمكن إصلاحه بالموائل الطبيعية وارتفاع في مستوى سطح البحر لا يمكن للكثيرين تحمله. وبدورها، تضرّ تلك التغييرات بشكل خطير بالأمن الغذائي وبإمكانية الحصول على مياه الشرب وبصحة البلايين من الناس - وهي تغييرات يمكن أن تؤدي إلى حركات هجرة قسرية واسعة النطاق. وباختصار، فإن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى آثار سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة والتي ستؤثر حتماً على السلام والاستقرار الدوليين. وهناك حاجة ملحة إلى العمل، وإلى القيام بذلك في مجال الأمن.

وقد جعلت إسبانيا مكافحة تغير المناخ إحدى أولوياتها الوطنية. ويظهر إنشاء وزارة معنية بشؤون التحول الإيكولوجي بوضوح التزامنا الراسخ بالتصدي لآثار تغير المناخ والحاجة إلى القيام بتحوّل كامل في نظامنا من أجل تكييفه مع متطلبات التنمية المستدامة حقاً. وفي هذا السياق، أعلن رئيس حكومة إسبانيا، في الأسبوع الماضي، عن خطة للطاقة والمناخ ستحشد ٢٣٥ بليون يورو على مدى السنوات العشر المقبلة.

ولكننا ندرك أن الجهود الوطنية تكون عديمة الجدوى إذا لم تقترن بالتعاون الدولي الأساسي. وانطلاقاً من هذا الاقتناع، انضمت إسبانيا، هنا في المقر، إلى التحالف من أجل تقييد أثر انبعاثات الكربون، الذي يلتزم بالإزالة الكاملة للانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠. ونتوق بنفس الاقتناع إلى انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيعقده الأمين العام.

ونؤيد مناقشة مسائل المناخ في مداولات مجلس الأمن. وحرص تغير المناخ في مجال التنمية المستدامة أو تجاهل أنه عامل مضاعف من عوامل عدم الاستقرار، يبيّن وجود نقص خطير في المسؤولية. ويتعين على المجلس أن ينشئ نظاماً لتقييم المخاطر

وينبغي لنا أيضاً أن نتذكر المخاطر والأعباء والآثار الضارة الأكبر على النساء والفتيات أثناء الكوارث وفي أعقابها، بما في ذلك زيادة خطر العنف الجنساني عند محاولتهن الحصول على الغذاء وغيره من الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة ولأنفسهن. إن تمكين المرأة باعتباره أحد محركات النمو الاقتصادي يقوّي القدرة المجتمعية على الصمود. وينبغي أن تكون التدابير المتصلة بتغيير المناخ والحد من مخاطر الكوارث مراعية للاعتبارات الجنسانية ولنظم المعارف الأهلية وأن تحترم حقوق الإنسان.

وتتمثل خطوة أولى في إدماج العوامل الأمنية - المناخية في أطر السياسات العامة على المستوى الاستراتيجي، والتوجيه العملي على الصعيد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وكذلك في عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة. والتدابير الطويلة الأجل، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتعاون الوثيق بين البلدان التي تنقسم هذه الموارد أمر أساسي للحد من مخاطر النزاعات الداخلية أو الدولية ذات الصلة.

ولا بدّ أن تظل الإجراءات الطموحة المتعلقة بالمناخ في إطار اتفاق باريس وما بعده - على سبيل المثال، مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيعقد الأمين العام في عام ٢٠١٩ - حجر الزاوية في التزامنا المشترك. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الإجراءات والشراكات المتعددة الأطراف، التي تعالج الأسباب والأعراض وتعزز التعاون، أمور بالغة الأهمية في هذا الصدد. ونحن نعمل بشكل وثيق مع شركائنا في جميع أنحاء العالم لتعزيز قدرتنا المشتركة على تخفيف آثار تغيير المناخ والتكيف معه والتصدي للتدهور البيئي وإدارة الكوارث والتصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً.

ومن خلال طائفة واسعة من البرامج، يدعم الاتحاد الأوروبي التدابير الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود بطريقة

التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. إن آثار تغيير المناخ والتدهور البيئي على الأمن الغذائي والنظم الإيكولوجية وسبل العيش وإمدادات المياه والقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة هي آثار خطيرة في كثير من أنحاء العالم. ويشكل تغيير المناخ عاملاً مضاعفاً لمخاطر النزاعات الناشئة بشأن الحصول على الموارد التي تزداد شحاً وعدم الاستقرار الدولي والتشرد الداخلي، وهو ما ينطبق بصفة خاصة على البلدان والمناطق الضعيفة أو الهشة التي تفتقر إلى القدرات اللازمة لبناء القدرة على الصمود والتكيف مع الكوارث أثناء وقوعها وبعده.

ويجعل الطابع المتنوع للروابط القائمة بين تغيير المناخ والأمن، إلى جانب طائفة التدابير اللازمة لمنعها أو التخفيف منها أو معالجتها بفعالية، من الضروري اتباع نهج متكامل. واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تجمع بين الحوكمة والأمن وتدابير القدرة على الصمود، هي مثال جيد على ذلك. ونرحّب بأن التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتناول المناخ والمخاطر البيئية.

إن تقييم المخاطر المناخية والبيئية وتأثيرها المحتمل على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ينبغي أن يُجرى في جميع البلدان، ولكن يتعين أن يصبح أولوية بصفة خاصة في الحالات الأكثر هشاشة. وهذا أمر أساسي لتعزيز القدرة على الصمود والتأهب، مما يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث.

ويلزم القيام بمزيد من العمل لضمان إدماج المخاطر المناخية والبيئية ذات الصلة على النحو الملائم في تقييمات المخاطر التي تشكل أساس قرارات مجلس الأمن، ويتعين إدراجها في نظم الإنذار المبكر، وهو ما من شأنه تعزيز دور المجلس في منع نشوب النزاعات. والتعاون بين الأركان الأساسية أمر جوهري. وفي هذا الصدد، نرى أن الدور الاستشاري المتزايد الذي تضطلع به لجنة بناء السلام تجاه مجلس الأمن أمر هام جداً.

الكاريبية، التي تؤيد البيان الذي سيدي به في وقت لاحق اليوم ممثل بليز باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

تعتقد الجماعة الكاريبية اعتقاداً قويا بوجود صلة بين السلام والأمن والتنمية والاستدامة - وهي توازن دقيق يهدده الآن تغير المناخ. ولا يمكن لهذا التهديد الذي تتعرض له كل البلدان، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، أن يمر دون استجابة، وهو يتطلب استجابة استراتيجية شاملة على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف.

نود أن نشير، أولاً، إلى تمسك الجماعة الكاريبية بالرأي القائل بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ينبغي أن تظل هي الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة للتصدي لظاهرة تغير المناخ. ثانياً، في حين أن الخطر الذي يهدد سلام وأمن الأسرة البشرية بأكملها حقيقي، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها تلك الموجودة في المنطقة الكاريبية دون الإقليمية، تقع في دوامة تهديد وجودي مباشر، مما يتطلب تقديم استجابة استباقية تشمل تقييم المخاطر، والتخطيط، وتوفير التمويل المناسب لتحقيق القدرة على التكيف وبناء القدرات. ثالثاً، ينبغي للنظر في هذه المسألة من جانب مجلس الأمن أن يركز على معالجة النطاق الكامل للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين. وفي الواقع، ثمة مسألة هامة للغاية تتمثل في أفضل السبل للتنسيق بين مجموعة من الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي لدعم الدول في التخفيف من تلك المخاطر الأمنية.

لقد كان اتفاق باريس بشأن تغير المناخ اتفاقاً تاريخياً، ولكن، كما ذكرنا الأمين العام في الأسبوع الماضي، في حين لم تحدث أي انتكاسات في كاتفيتسه، لم يحرز أي تقدم يذكر في القضية أيضاً. ولذلك، فإننا ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بالتمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا بموجب اتفاق باريس، والعمل بدأب وعلى وجه الاستعجال نحو

متكاملة في مناطق مختلفة من العالم. فعلى سبيل المثال، نعمل من خلال برنامج "يوروكليما بلس + Euroclima" بغية تعزيز التنمية الصامدة في وجه تغير المناخ في ١٨ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية، مع التركيز على أكثر الفئات ضعفاً. وفي الوقت نفسه، تهدف مبادرتنا الجديدة في منطقة المحيط الهادئ، والتي أطلقناها مع الشركاء خلال مؤتمر قمة "كوكب واحد" في العام الماضي، إلى معالجة آثار تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في ١٩ من البلدان والأقاليم الواقعة وراء البحار. أما التحالف من أجل منطقة الساحل، وهو مصمّم على أساس ستة من القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك الطاقة والمناخ، فإن الهدف منه هو تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة من أجل توطيد الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة. وقد استخدمت الصور الساتلية للبرنامج الأوروبي لرصد الأرض "كوبرنيكوس" للاستجابة الفورية المنقذة للحياة في حالات الكوارث المناخية الشديدة، وذلك على سبيل المثال من خلال التوجيه من منزل إلى منزل للعثور على الناجين، في أعقاب إعصاري هارفي وإيرما في عام ٢٠١٧. ويوفر البرنامج أيضاً الإرشاد للأعمال التحضيرية الطويلة الأجل للتأثيرات المناخية التي تهدد سبل عيش المجتمعات الساحلية بل وحتى وجودها.

ونحن مقتنعون بأن في وسعنا، من خلال العمل بطريقة ملتزمة ومحددة الأهداف على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، الحد من مخاطر الكوارث المتصلة بالمناخ وضمان معالجة آثارها على نحو أفضل. ومن خلال تحقيق ذلك، سنزيل خطراً كبيراً على السلام والأمن في أجزاء كثيرة من العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بربادوس.

السيدة طومسن (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة

تموز/يوليه ٢٠١٨ خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ (انظر S/PV.8307) لتعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن، والذي لن يقوم بتوسيع نطاق ولاية المجلس، بل سيخدم الأمين العام ويعمل على سد ثغرة خطيرة في منظومة الأمم المتحدة، مع تزويد المجلس بالمعلومات التي تمس حاجته إليها. كما تؤيد الجماعة الكاربية الدعوة الموجهة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن التهديدات الأمنية المتعلقة بتغير المناخ الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

وفي الختام، تتقدم الجماعة الكاربية مرة أخرى بالشكر للجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يتصدى للمخاطر المناخية في سياق أمني، إذا استدعى الأمر. وترى الجماعة الكاربية أن هذا تذكرة قوية أخرى بأن علينا أن نعمل معا وبصورة جادة لمكافحة تغير المناخ قبل أن نجد أنفسنا مجردين من أي قدرة دولية على التصدي لعواقبه.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

**السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت.

تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد استمعنا إلى تحذير الأمين العام بأن

”مستقبلنا ومصير الجنس البشري ذاتهما يرتكبان بكيفية الارتقاء إلى مستوى تحدي المناخ“.

إن تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا مباشرا للسلام والأمن الدوليين، تهديدا لا يمكن التصدي له إلا من خلال مشاركة

تحقيق هدف الحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار ١,٥ درجة مئوية.

وفي تموز/يوليه، اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاربية إعلانا بشأن تغير المناخ دعوا فيه إلى بذل جهود عالمية بهدف سد الفجوة في مستوى الطموح في مجال التخفيف، ووضع العالم على مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات والمتكيفة مع تغير المناخ. كما حثوا المجتمع الدولي على مواصلة دعم منطقة البحر الكاربي في جهودها الجارية الرامية إلى الإسهام في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها على المستوى العالمي، وبناء قدرة منطقتنا على الصمود من أجل تخفيف وإدارة المخاطر الحقيقية والخسائر والأضرار التي لا تعوض، ودعم المنطقة في طموحها لأن تصبح أول منطقة ذكية مناخيا.

وثمة حاجة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحسين فهم الكيفية التي يهدد بها تغير المناخ السلام والأمن الدوليين ويؤدي إلى نشوب النزاعات. عندئذ فقط ستدعم السياسات المناخية جميع الخطط والمبادرات الإنمائية الأخرى. ولا يمكننا أن نأسف لاتجاهات الهجرة لكونها تهدد الأمن دون التصدي لعامل الدفع المتمثل في تغير المناخ. ويجب ألا نضع الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتخطيط الموارد العامة خارج سياق تغير المناخ. وينبغي ألا نتجاهل تاريخ ندرة الموارد وعلاقته بالنزاعات والحروب. ولا نجروء على التغاضي عن الآثار المحتملة للغمر الساحلي الناتج عن ارتفاع مستوى سطح البحر على الحدود البحرية والمخاطر المحتملة لنشوب نزاعات وعلى أمن الدولة. ويجب ألا نتكلم عن السلام والأمن والاستدامة على المستوى العالمي في حين أن الآثار المناخية تجعل التنمية بعيدة المنال.

ومن الضروري إدراج تحليل هادف في التقارير العادية للأمين العام، وتقييم المخاطر، والإنذار المبكر. وبناء على ذلك، تخطط دول الجماعة الكاربية علما مع الاهتمام بالنداء الذي وجهته الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في ١١

وخلال رئاسة البرتغال لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقد المجلس جلسة إحاطة إعلامية رفيعة المستوى (انظر S/PV.6668) بشأن التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين، تم فيها النظر في مسألة تأثير تغير المناخ على اللاجئين والمشردين.

وقد تطورت هذه المناقشة منذ ذلك الحين، بفضل جهود العديد من الدول الأعضاء التي سعت إلى جعل هذه المسألة في الصدارة، بما في ذلك السويد مؤخرًا، في عام ٢٠١٨. ونعتقد أن الوقت قد حان لإدراج مزيد من المخاطر المناخية والبيئية ذات الصلة في تقييم المخاطر الذي يشكل أساس مناقشات مجلس الأمن، ومن ثم تعزيز دور المجلس في منع نشوب النزاعات.

وفي الختام، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأن يعمل بصورة جماعية على التصدي لآثار تغير المناخ، ويضمن دعم تلك الدول الأكثر عرضة لآثاره. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل أوجه الترابط العديدة بين تغير المناخ والأمن. وينبغي له أن يكون على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع المخاطر القائمة وحفضها والتصدي لها. وتؤيد البرتغال اتباع نهج متكامل لمواجهة تلك التحديات، يقوم على التعاون الأقاليمي والتعاون بين الركائز ويرمي إلى تعزيز القدرة على الصمود والتأهب. ونرى أن هذا النهج يعتبر خطوة ضرورية نحو التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أودّ في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على استعراض انتباه مجلس الأمن إلى مسألة أخرى بالغة الأهمية. إن تغير المناخ تحدٍّ وجودي، وتشكل آثاره السلبية والعبارة للحدود على الاقتصاد والصحة والبيئة تحديات كبيرة للأجيال المقبلة.

جميع الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها. هذا هو الواقع الذي يدفع بنا إلى السعي للعمل، ويشجعنا على تجسيد تغير المناخ بقوة أكبر في أعمال مجلس الأمن.

إننا جميعًا نعرف جيدًا الاتجاهات المقلقة التي نواجهها المتمثلة في التكاليف الاقتصادية غير المسبوقة للكوارث المتصلة بالمناخ، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة بمستويات تاريخية، والمحيطات الأكثر دفئًا وحمضية من أي وقت مضى. وهذه التحديات تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة. ولذلك، فإننا نشيد بعقد الأمين العام لمؤتمر القمة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٩ في أيلول/سبتمبر، فضلًا عن اجتماع رئيس الجمعية العامة الرفيع المستوى المقرر إجراؤه في آذار/مارس.

إن ما يجمعنا هنا اليوم هو الاعتراف بأن تغير المناخ، من بين العديد من آثاره، يؤثر أيضًا بشكل ملموس على السلم والأمن الدوليين. إن تغير المناخ عامل رئيسي مضاعف للمخاطر، ولا سيما في المناطق الهشة بالفعل. والتوتر الإضافي المتمثل في التنافس على الموارد الطبيعية المتناقصة من تيزيد أجيح النزاعات القائمة. وتتضاعف مواطن الضعف القائمة بسبب ارتفاع منسوب المياه، والأمطار الطوفانية، واستمرار الجفاف لفترات طويلة، مما يزيد من زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي غالبًا ما يؤدي إلى تنقل الناس بحثًا عن ظروف معيشية أفضل. وتتجسد هذه الشواغل في إعلان لاهاي بشأن أمن الكوكب لعام ٢٠١٧، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة التصحر في منطقة الساحل وتحسين جهود التنسيق الدولية.

كما يتناول مفهوم البرتغال الاستراتيجي للدفاع الوطني، الذي اعتمد عام ٢٠١٣، هذا الواقع من خلال مراعاة التهديدات والمخاطر البيئية وتمهيد الطريق أمام تعزيز قدرتنا على منع التحديات الأمنية المتصلة بالبيئة والتكيف معها والاستجابة لها.

مواجهة الآثار المدمرة للكوارث المرتبطة بالمناخ على نحو أفضل. وتركيا عازمة ومستعدة للمساهمة في هذه الجهود. وتمنح تركيا، من خلال وكالاتها الإنسانية والإنمائية، الأولوية لمساعدة البلدان المتضررة بشدة من الظواهر الجوية القسوى ومن الكوارث التي تلحق ضرراً كبيراً بسبل عيش الناس، وذلك من خلال توفير مستشفيات متنقلة ومواد إغاثية ونشر أفرقة البحث والإنقاذ.

وتقع تركيا بدورها في منطقة معرضة للخطر فيما يتعلق بتغير المناخ. إذ تعاني المنطقة بشدة من جراء الاحترار العالمي، الذي تسبب في انخفاض التهطال وزيادة الجفاف وتدهور الأراضي، فقد سجل عام ٢٠١٧ أعلى معدلات الجفاف خلال الأعوام الـ ٤٤ الماضية. وبالتالي، من المتوقع أن تصبح تركيا بلداً من البلدان التي تعاني من شح المياه بحلول عام ٢٠٣٠. وما فتى موقف تركيا ثابتاً بشأن تغير المناخ. وتسعى تركيا جاهدة، في محاولة لتهيئة بيئة قليلة الانبعاثات الكربونية لمواطنيها، إلى إدماج الأهداف العالمية المتعلقة بتغير المناخ في سياساتها الإنمائية، ونشر الكفاءة في استخدام الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والمشاركة بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ.

وكما دأب الأمين العام على التحذير بشدة، فإن تغير المناخ يعتبر المسألة الفاصلة في عصرنا وسرعتها في التطور تفوق بأشواط سرعتنا في معالجتها. وتستدعي مكافحة تغير المناخ والكوارث المرتبطة به تعاوناً عالمياً وتقاسم الأعباء تقاسماً عادلاً. ويعد بدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ واعتماد كتاب القواعد الخاص بالتأكيد إنجازين هاميين. وقد أسهمت تركيا بنشاط في المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق ناجح. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ اتفاق باريس بنجاح إلا إذا استند إلى مبادئ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وفقاً لقدرات كل طرف من الأطراف ومبدأ الإنصاف. وبوصف تركيا بلداً يواجه صعوبات هائلة متعلقة بتغير المناخ، فإنها تظل ملتزمة بتنفيذ

وقد باتت الكوارث المرتبطة بتغير المناخ من الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار الاجتماعي في العقود الأخيرة، وذلك من خلال المساهمة في حركات النزوح الواسعة النطاق. ولا يزال للتدهور البيئي والتنافس على الموارد دور حاسم في النزاعات في العديد من المناطق. كما أنهما يعطلان التقدم على صعيد الأمن والاستقرار والتنمية. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن عدد الأشخاص الذين قد يضطرون إلى الهجرة بسبب التدهور البيئي يمكن أن يبلغ ٢٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠. وقد حصدت الكوارث المرتبطة بالمناخ أرواح الآلاف في عام ٢٠١٧ وتسببت في خسائر قدرها ٣٢٠ بليون دولار. وما من شك في أن هذه الأرقام ستفرض مزيداً من الضغوط على البلدان المضيفة للنازحين وستنبثق منها تحديات جديدة للأطر القانونية القائمة بشأن النزوح والهجرة. وتحملنا هذه الحقائق على التفكير في الآثار الاقتصادية والأمنية المترتبة على تغير المناخ.

وتعاني منطقتا البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشدة وعلى نحو متزايد من تغير المناخ وما يتصل به من عواقب أمنية مع أنه بالكاد كانت لهما يد في الاحترار العالمي. إن الأخطار البطيئة الظهور، مثل ارتفاع مستويات سطح البحر والكوارث المتصلة بالأحوال الجوية القسوى، تعرض وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية للخطر. كما يترتب على هذه الظروف آثار بالغة الأهمية على سبل عيش الأشخاص الذين يعملون غالباً في مجالات صيد الأسماك والحراجه والزراعة.

وثمة حاجة ماسة إلى استحداث وتكييف أدوات منهجية وشاملة لبناء قدرة تلك البلدان على الصمود. ويجب أن تتصدى هذه الآليات لمخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنزاعات التي تنشأ عن التفاعل بين تغير المناخ والعوامل الاجتماعية والسياسية. ويعدّ نقل التكنولوجيا والدراية إلى تلك بلدان ضرورة ملحة. وينبغي تعزيز قدرات السكان المحليين والحكومات الوطنية من خلال سياسات واستراتيجيات تتيح لهم

ومن أجل التأهب لمواجهة هذه التحديات الجديدة، اعتمدت سويسرا استراتيجية وطنية بشأن التكيف مع تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت سويسرا إجراء دراسات للأثر وتقييما لحالة تغير المناخ الراهنة وتدابير السلامة القائمة بغية تنفيذ تدابير التكيف اللازمة لحماية سكانها. وتعكس التزامات سويسرا الدولية شواغلها إزاء آثار تغير المناخ على السلام والأمن. إذ استهلّت سويسرا، على سبيل المثال، مبادرة السلام الأزرق في عام ٢٠١٠، التي تهدف إلى تعزيز التعاون عبر الحدود في مجال إدارة الموارد المائية.

ونشير إلى أن تغير المناخ يؤثر أيضا في الأمن البشري، أي أمن الأفراد المادي وغير المادي في مجالات شتى من قبيل الاقتصاد والصحة والثقافة. ومن أجل التخفيف من تلك الآثار، ينبغي أن ينصب التركيز على الوقاية. ويتطلب ذلك استحداث نظم إنذار مبكر بغرض القيام على نحو منهجي بتحديد الحالات التي يكون فيها تغير المناخ عاملا مضاعفا للمخاطر، من أجل الاستجابة لها على نحو مناسب.

وعلى مجلس الأمن الاضطلاع بدور هام في هذا السياق، ولا سيما فيما يخص نقطتين. أولا، يجب على المجلس أن يدرج على نحو منهجي المخاطر المناخية في الحالات الإقليمية والقطرية الواردة بالفعل في جدول أعماله. ثانيا، يجب أن يستفيد مجلس الأمن بشكل كامل من المعلومات المتوفرة والموارد المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة. فعمليات جمع البيانات المناخية والسيناريوهات المناخية ونظم الإنذار المبكر قائمة بالفعل ويجري تطبيقها بنجاح اليوم.

لذلك من الحيوي تقاسم هذه المعارف والاستفادة من عناصر التأزر داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ويتعين الشروع في تنسيق فعال بحيث يمكن معالجة مسألة تغير المناخ والأمن على نحو ملائم.

التدابير اللازمة لحماية كوكبنا والتغلب على تلك التحديات على قدم المساواة مع البلدان ذات المستويات الإنمائية المماثلة.

وقد أكدت مناقشة اليوم مجددا مختلف الصلات القائمة بين تغير المناخ، من ناحية، والسلام والأمن، من ناحية أخرى. وما من دولة في مأمّن من التحديات ذات الصلة. ولذلك، علينا العمل متحدّين لمواجهةها. ونشكر رئاسة الجمهورية الدومينيكية على التركيز على هذه المسألة الهامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل

سويسرا.

**السيد فافر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** نوّد أن نشكر الجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية. ترحب سويسرا بهذه الفرصة لمناقشة العلاقة التي تربط الكوارث المتصلة بالمناخ بالسلام والأمن، في مجلس الأمن. ونقر بالحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات استباقية للحد من تأثير تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين.

وتبين مناقشة اليوم المفتوحة بوضوح البعد العالمي لتغير المناخ، الذي تختلف آثاره بحسب خصائص كل بلد. وتعاني سويسرا أيضا بصورة متزايدة من عواقب تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، خلال موجة الحرّ التي شهدتها منطقتنا في عام ٢٠١٨، فإن درجات الحرارة المرتفعة وسقوط الأمطار بكميات غير كافية وبالتالي انخفاض مستويات المياه، أعاقت بشدة النقل البحري عبر نهر الراين، الذي يكتسي أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لاقتصاد بلدا. وقد عطل ذلك عمليات الاستيراد والتصدير، فباتت سبل حصول المناطق غير الساحلية من سويسرا على السلع الحيوية، مثل الوقود، محدودة. وفي ظل اقتصاد عالمي مُعولم، سيكون لتسارع تغير المناخ أثر متزايد على الأنشطة البشرية والاقتصادية. وتهدد هذه التطورات استقرارنا وأمننا الجماعيين.



إن أستراليا، للمساعدة في تنفيذ الإعلان، تعمل مع الشركاء في منطقة المحيط الهادئ لإنشاء مركز الدمج في المحيط الهادئ، الذي سوف يعزز تبادل المعلومات والتحليل على الصعيد الإقليمي، والاستفادة من البيانات المناخية وتحليل الكوارث للتصدي على نحو أكثر دقة للتهديدات الأمنية المشتركة. تقوم أستراليا أيضا بإنشاء مرفق أسترالي بميزانية تبلغ مليار دولار لتمويل الهياكل الأساسية في منطقة المحيط الهادئ. ويعمل المرفق مع الشركاء في منطقة المحيط الهادئ من أجل وضع الهياكل الأساسية الرئيسية لقطاعات الطاقة والمياه والنقل. سيبني ذلك على عقود من الدعم الذي سنقدمه لرصد دقيق للمناخ ومستوى سطح البحر في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية الكبيرة في أعقاب الكوارث.

تري أستراليا أنه يجب علينا أن نتبع منظور التنمية الطويلة الأجل بشأن الحد من مخاطر الكوارث، ونحن ملتزمون بمساعدة البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. إن المساعدة الإنمائية التي نقدمها للحد من مخاطر الكوارث تتجاوز باستمرار هدف الواحد في المائة المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية منذ أن أوصي بها المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠٠٩. وفي إطار هذا الالتزام، تتوق أستراليا إلى المشاركة مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في المؤتمر الوزاري الآسيوي المعني بالحد من مخاطر الكوارث والمزمع عقده في عام ٢٠٢٠.

إن إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استثماراتنا في المساعدة الإنمائية يقع في صميم النهج الذي تتبعه أستراليا. ونقوم بذلك من خلال تفحص مخاطر المناخ والكوارث، والاستثمارات الجديدة للوقاية من تغير المناخ والكوارث وتصميم برامج جديدة لضمان تحقيق النتائج الإنمائية حتى في ظل الظروف المناخية المتغيرة. كما نقوم أيضا بتنفيذ الضمانات الإلزامية لكفالة حماية البيئة عند تنفيذ البرامج في الخارج.

في الختام، يجب أن نتخذ تدابير استباقية ومنهجية، بما في ذلك في هذا المجلس، لكفالة السلم والأمن الدوليين في سياق المخاطر المنبثقة من هشاشة المناخ وتزايد الكوارث الشديدة والمخاطر التي تتكشف ببطء. ثمة فرصة أخرى ممتازة لمعالجة تغير المناخ في سياق الكوارث تحديدا، وستتاح هذه الفرصة في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، الذي سيلتئم في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٩.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة بيورد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** تشكر أستراليا الجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وترحب بهذا النقاش المهم.

الاحترار العالمي، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية البالغة الشدة كلها تزيد من الضغط على المجتمعات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأغذية والمياه وموارد الطاقة. ومع تزايد حدة الضغوطات البيئية، يتعين علينا أن نكون مستعدين للتصدي للتهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ. إن أستراليا ملتزمة بإنفاق ما لا يقل عن مليار دولار لتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات التي يطرحها تغير المناخ في البلدان النامية على امتداد خمس سنوات، بما في ذلك ٣٠٠ مليون دولار مخصصة لمنطقة المحيط الهادئ. وبصفتنا ثاني أكبر بلد مانح لمنطقة المحيط الهادئ، فإننا نبني القدرة على التكيف من خلال جميع قطاعات برامجنا للمساعدة، بما في ذلك الهياكل الأساسية والصحة والتعليم والأمن الغذائي والمائي.

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، اعتمد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ الإعلان المتعلق بالأمن الإقليمي. يعترف الإعلان بأن تغير المناخ يمثل أكبر خطر يتهدد سبل كسب الرزق والأمن ورفاه شعوب منطقة المحيط الهادئ.

فارتفاع مستوى سطح البحر والتدهور الساحلي يشكلان تهديدا لاستمرار الحياة وسُبل العيش في المناطق المنخفضة. إن زيادة تواتر الفيضانات، وخطر فقدان أجزاء من اليابسة في البحار يزيدان من انتشار التشرد والهجرة، والاضطرابات الاجتماعية. والدول الجزرية مثل سري لانكا معرضة بشكل خاص للآثار الناجمة عن بيئات المحيطات وتغير المناخ. في العقد الماضي أو نحو ذلك، لحق بسري لانكا دمار هائل بسبب المآسي الطبيعية، من قبيل الفيضانات والأهيارات الأرضية وموجات التسونامي الهائلة التي حدثت في عام ٢٠٠٤ وغيرها من الكوارث.

بالنسبة لسري لانكا ترتبط حياة شعبنا بالمحيط وموارده ارتباطا وثيقا. إن المحيط الهندي، الذي يقع عليه بلدنا، يوفر لنا العمالة والأغذية وسُبل التبادل التجاري والتجارة. وتعيش مجتمعاتنا المحلية الساحلية على مستوى سطح المحيط. وهكذا بالنسبة لنا، لا يعتبر ارتفاع مستوى سطح البحر وتلوث المحيطات، ونضوب الثروة السمكية والنظم الاقتصادية الساحلية الجيدة مجرد قضايا، بل إنها في صميم وجودنا.

إن تنفيذ الرؤية العالمية من خلال الالتزام والتعاون المتعدد الأطراف وفقا لمبدأ السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للدول، يحول دون تدهور هذا الكوكب وما ينجم عن ذلك من تهديد للسلام والأمن. لذلك، من الحيوي التضامن في العلاقات الدولية، ليس فقط في معالجة هذه المسألة على جميع المستويات وفي جميع المراحل، بدءا بالوقاية إلى إدارة ما بعد الكوارث، بل أيضا بالتضامن في تقديم الإغاثة في حالات الكوارث في الأجلين الطويل والقصير على حد سواء. إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، وأهداف التنمية المستدامة، من بين أمور أخرى، تشكل الإطار المعياري الأساسي للتصدي لتغير المناخ بشكل منهجي. ما فتئت سري لانكا تؤيد بقوة اتفاق باريس. بل في الواقع نؤيد جميع الاتفاقات البيئية الدولية المهمة. ومجدونا الأمل في أن تكون المصلحة الجماعية الواردة

إن إطار سندي وخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس يعزز كل منها الآخر. وهنا يكمن التحدي في ترجمة اتساق السياسات بين هذه الأطر الرئيسية الثلاثة في الممارسة العملية.

تقر أستراليا بأن الجهود العالمية والوطنية لتخفيض الانبعاثات والحد من الاحترار العالمي يجب أن تكون في صلب النهج الذي نتبعه. كان اعتماد قواعد اتفاق باريس في بولندا في العام الماضي خطوة هامة إلى الأمام. لقد أكد من جديد أهمية التصدي للتحديات العالمية بتوفير حلول عالمية لها من خلال النظام القائم على قواعد، ووضع إطار لتنفيذ اتفاق باريس. ويتعين على الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة أن تكمل هذه الجهود العالمية والوطنية، وأن تساعدنا على تحسين فهم الآثار الأمنية لتغير المناخ ومعالجتها. وأستراليا ترحب بإتاحة الفرصة لتقديم المساعدة إلى العديد من الأجزاء القيمة في منظومة الأمم المتحدة للعمل معا للاستجابة لهذه المسائل على نحو جماعي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية ليس على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير فحسب، بل أيضا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن إحدى أكثر المسائل إلحاحا في عصرنا، أي تغير المناخ. إن سري لانكا بوصفها دولة جزرية شديدة التأثر بالكوارث الطبيعية، تدرك التحديات التي تواجهها جميع البلدان المتأثرة بتغير المناخ. نشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهمتهم في مناقشة اليوم.

لقد لاحظت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن السنوات الثلاث إلى الأربع الماضية كانت أكثر السنوات احترارا على الإطلاق. إذ ما زالت مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي آخذة في الارتفاع، مما يزيد من المخاطر التي تسببها موجات الحر والفيضانات والجفاف والحرائق البرية.

يفضي إلى التوتر الدولي والتهديدات المحتملة للسلام والأمن الدوليين.

ويكتسي مبدأ الحياد أهمية بالغة لضمان تنفيذ القائمين على إيصال الإغاثة في حالات الكوارث لأنشطتهم بهدف وحيد هو الاستجابة للكارثة وفق المبادئ الإنسانية، وليس لأغراض التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتضررة.

وإزاء هذه الخلفية، لا بد لنا من أن نأخذ في الحسبان أن التعاون الدولي يجب ألا يُضعف الدور الرئيسي الذي تضطلع به الدولة المتضررة في توجيه مساعدات الإغاثة ومراقبتها وتنسيقها والإشراف عليها. ويجب أن يكون التعاون الدولي دائما مكملا لواجب الدولة المتضررة الأساسي تجاه الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية. وفي حالة عدم التقيد بتلك المبادئ، فإن ذلك قد يؤدي، في أسوأ الحالات، إلى خلق مظالم وزيادة مخاطر النزاع، في حين أن الإجراءات الحكومية يمكن، في أفضل الحالات، أن تكون منطلقا لبناء السلام وزيادة القدرة على الصمود.

وفي هذا السياق، فإن العمل الذي أنجزته مؤخرا لجنة القانون الدولي بشأن موضوع حماية الأشخاص في حالات الكوارث، يجسد التوازن الدقيق الذي لا بد من تحقيقه في الاعتراف بالدور الرئيسي للدولة المتضررة في تقديم المساعدة الغوثية لشعبها في حالات الكوارث، وللتأكيد في الوقت نفسه على أهمية التضامن والتعاون الدوليين في تقديم الإغاثة في حالات الكوارث إلى الدولة المتضررة بوصف ذلك تدابير إنسانية حقيقية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

**السيد غونساليس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):** إننا ممتنون على المذكرة المفاهيمية (S/2019/1، المرفق) التي عُمت لدعم مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع، ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة.

في تلك الصكوك الأساس الذي يقوم عليه توافق الآراء العالمي بشأن تغير المناخ وآثاره على الصعيد العالمي.

إنّ الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين تتجلى في العديد من المجالات. من بينها: أن تعدد المخاطر الناجمة عن تغير المناخ يضاعف المخاطر لأنه يؤدي إلى ندرة بعض أهم الموارد الطبيعية. فإذا كانت القدرة على الصمود منخفضة ربما تتشرد المجتمعات المحلية داخليا مما يزيد من استغلال العناصر المتطرفة لها. فزيادة التوتر بسبب التنافس على الموارد الطبيعية المتناقصة توجج الصراعات القائمة وتزيد من الهجرة وتنقلات اللاجئين والتحويلات الداخلية في مجال السكان.

كذلك فإن التدهور البيئي إلى جانب انعدام الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي من الدوافع الرئيسية للهجرة وتنقلات اللاجئين. لقد أثارت هذه الظاهرة الذعر بحيث دفع بعض الدول إلى التهاون مع التصريحات المعادية للمهاجرين ولجأت إلى إقفال الحدود، مما أدى إلى تفاقم التوترات الدولية. التنافس على الموارد المحلية. وفقا لتقارير وسائط الإعلام يودي الاحترار العالمي، بحياة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص كل عام في جميع أنحاء العالم. ويعزى العديد من هذه الوفيات إلى الظواهر الجوية البالغة الشدة، لكن مرد معظمها إلى الجوع والمرض الناجمين عن تغير المناخ. ويمكن أن يسهم التنافس على الموارد الطبيعية ونقصان الأغذية في زعزعة الاستقرار الإقليمي أو نشوب الصراعات المدنية.

إن الكيفية التي تستجيب بها الحكومات والمجتمع الدولي للكوارث الطبيعية يمكن أن تزيد أو تقلل من مخاطر نشوب الصراعات. فلا مندوحة من احترام الكرامة الإنسانية المتأصلة في الإنسان، واحترام المبادئ الإنسانية، والحياد والنزاهة، وعدم التمييز في تقديم الإغاثة في حالات الكوارث، كلها عناصر تجسد الركائز التي يقوم عليها سلوك الدولة الثالثة فيما يتعلق بكارثة طبيعية تحدث في دولة أخرى. والخروج عن هذه المبادئ

التي تبين أنها ثاني أقوى حدث من هذا القبيل في التاريخ، مما أسفر عن آثار كارثية أدت إلى حرائق غابات وندرة في المياه وتضرر هكتارات كثيرة من الأراضي الزراعية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية.

ولهذا السبب، فإن التكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية بالنسبة لبلدنا والمنطقة، لأنه السبيل الوحيد للحد من ضعفنا. ومع ذلك، وبغية الحد من آثار هذه الظاهرة، من الضروري إجراء خفض كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومن المهم للغاية أيضاً أن نعزز تدابير التنفيذ، ألا وهي، توفير وتعبئة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية، بهدف تعزيز الاستجابات والحلول للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

ويود بلدي أن ينتهز هذه الفرصة لإعادة تأكيد الأهمية التي يعلقها على عمل مجلس الأمن في صون السلام والاستقرار العالميين. وبالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، نعتقد أيضاً أن الجمعية العامة هي المنتدى الطبيعي للشروع في المناقشات واتخاذ القرارات المتصلة بأسباب تغير المناخ وآثاره. ولا تكفل تلك الهيئة العالمية اتباع نهج جامع وشامل ومشاركة جميع الدول الأعضاء فحسب، ولكنها تراعي أيضاً العلاقة المتأصلة بين تغير المناخ والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

أخيراً، اسمحو لي أن أؤكد مجدداً التزام بلدي التام بالتصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ بصورة شاملة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطيت الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة.

**السيد راي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):** إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي متساوية في السيادة في الأمم المتحدة، تستحق مقعداً في مجلس الأمن بصورة منتظمة وعلى

تُعد هذه المناقشة في عام حاسم سيعقد فيه الأمين العام مؤتمر القمة المعني بالمناخ، بحضور قادة العالم، سعياً إلى زيادة الالتزام الدولي بمكافحة تغير المناخ. ومما يعزز هذا الجهد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي دعت إليه رئاسة الجمعية العامة، فضلاً عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سيجري خلاله استعراض التقدم المحرز في تحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتغير المناخ. وبالإضافة إلى تبادل الآراء بشأن هذه الظاهرة وصلتها الوثيقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ستعزز تلك المحافل أيضاً تنفيذ المستوى الأمثل من الاستجابة العالمية لهذا التهديد. وسيكون العقد القادم حاسماً على صعيد الإجراءات المتعلقة بالمناخ. ولذلك، إذا لم نتصرف الآن ولم نواجه هذه الظاهرة بطريقه حازمة ومنسقة، فإن تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٣٠ سيغدو شبه مستحيل.

إن العلم واضح في بيان أن المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ غير كافية للحد من الارتفاع في درجة الحرارة عند مستوى ١,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٣٠، وأن البلدان الواقعة في المناطق المدارية وشبه المدارية من نصف الكرة الجنوبي ستعاني من أشد آثار تغير المناخ على النمو الاقتصادي.

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية المعدة لهذه المناقشة، فإن تغير المناخ ومخاطر الكوارث التي تصاحبه عملية، ولكنها أيضاً متمايزة. ومنطقة أمريكا اللاتينية، بما فيها كولومبيا، معرضة بشدة للآثار الضارة لتغير المناخ. وفي حالة بلدنا، يُعزى ذلك إلى ارتفاع مستوى التنوع البيولوجي والموقع الجغرافي والتحديات الإنمائية المحددة. ويتجلى ذلك في تزايد شدة وتواتر ظاهري النينو والنيña، اللتين تسببان في خسائر بشرية واقتصادية وبيئية هائلة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، كلفت ظاهرة النينيا بلدنا حوالي ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد ذلك، وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، عانينا من ظاهرة النينو

ثانياً، نُذكر المجلس بأنه عندما نتكلم بشأن السلام والأمن الدوليين ضمن اختصاص المجلس، ينبغي ألا ننسى أننا نتكلم بشأن حياتنا وسبل معيشتنا "نحن، شعوب الأمم المتحدة". إن الاحتياجات الأساسية للجنس البشري هي الغذاء والماء والهواء. ونحن نشهد تناقص تلك الاحتياجات الأساسية من الناحيتين الكمية والنوعية في أماكن كثيرة من العالم، مما يؤثر على حياة وسبل عيش أعداد كبيرة جداً من البشر نتيجة للآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. والتقارير الصادر مؤخراً عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ واضح لا لبس فيه. ولذلك، يجب معالجة جميع الجوانب والمصادر المحتملة لعدم الاستقرار وانعدام الأمن التي تهدد رفاه جميع الشعوب في كل مكان. ويشمل ذلك آثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ على السلام والأمن. وعلينا ألا نسمح للمشككين في هذا العالم بأن يكونوا السبب في عدم إنقاذ أنفسنا من مسيرة تغير المناخ الخطيرة ومخاطر ذلك على السلم والأمن.

ثالثاً، إننا نقدر المناقشة المستمرة في المجلس بشأن هذا الموضوع الأساسي ونرحب بها. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق الشديد إزاء الهوة غير المقبولة التي لا تزال قائمة بين آراء الجمعية العامة ووجهات نظر مجلس الأمن. وكان قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١ المرة الأولى التي يعترف فيها المجتمع الدولي بشكل جماعي بالآثار الأمنية لتغير المناخ. ويدعو القرار، على وجه التحديد، هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تكثيف جهودها في النظر في مشكلة تغير المناخ ومعالجتها، بما في ذلك آثارها الأمنية المحتملة. وعلى الرغم من القرار، لم يُتخذ سوى الحد الأدنى من الإجراءات الملموسة أو المنسقة على المستوى الدولي لمعالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ. ويجب تعزيز ذلك الآن، وليس في المستقبل.

ونرحب بالخطوة المتواضعة في الاتجاه الصحيح التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً بالاعتراف بالآثار الضارة لتغير المناخ على

نحو متسق. ولذلك، يسر وفد بلدي أن الجمهورية الدومينيكية، وهي دولة جزرية صغيرة نامية مثلنا، قد حظيت بالاعتراف الذي تستحقه وجرى تمكينها من الاضطلاع بدورها في المجلس. ونشيد بوزير الخارجية، معالي السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، على تولي الجمهورية الدومينيكية القيادة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن واحدة من قضايا الساعة، وهي مناقشة مناسبة إلى حد كبير وحسنة التوقيت وتمثل منطلقاً عظيماً لبدء فترة عضويتها في المجلس.

وأود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي سيبدلي بها ممثل ناورو باسم منتدى جزر المحيط الهادئ، وممثل توفالو باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وللبيانات التي أدلى بها ممثلو أستراليا وفيجي ونيوزيلندا.

في بلدي، وعلى جزر كارتريت التي غمرتها المياه في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، اضطر غالبية السكان للنزوح والتشرد، حيث أعيد توطينهم داخل البلد نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. وما زالت عملية إعادة توطينهم داخل البلد يشوبها التوتر وتثير النزاع بينهم وبين سكان منطقة الاستيطان على الأرض والموارد. ويرجع ذلك إلى نظام حيازة الأراضي في بلدي حيث يمتلك الشعب، وليس الحكومة، غالبية الأراضي.

كما أننا نشهد الشيء نفسه في الجزء الشمالي من بلدنا، حيث سُرد السكان من جزيرة مانام بسبب الانفجارات البركانية المتكررة وجرى نقلهم. فلتخيل السيناريو نفسه وقد تضاعف عدة مرات والعواقب المصاحبة التي يشكلها على السلام والأمن وفي سياق عابر للحدود. وتبين هذه الأمثلة أهمية التصدي للأسباب الجذرية للأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن، بما في ذلك بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية، سواء على المستوى الوطني أو بشكل جماعي من خلال منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس.

يتعلق بمتابعة هذه المسائل. ونرحب بشدة بالخطوات التي اتخذتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنشاء آلية تنسيق لهذه الغاية، والتي نرى أنها تشكل بداية لتحسين تحليل التهديدات المشتركة القائمة بين المناخ والأمن والتي يتعين أن يتناولها المجلس بصورة أكثر تواترا.

وقمنا في شهر تموز/يوليه ٢٠١٨، خلال رئاستنا لمجلس الأمن، بتنظيم مناقشة مواضيعية - كما تفعل أنتم، سيدي الرئيس، اليوم - والتي أظهرت تأييدا عريضا على الصعيد الأفريقي للمضي قدما بجدول الأعمال هذا. وفي ضوء ذلك، نشكر الجمهورية الدومينيكية على حمل الراية وتنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت اليوم. لقد تجاوزنا الآن مسألة ما إذا كان تغير المناخ يؤثر على السلام والأمن؛ فقد ثبت ذلك وأصبح أمرا معترفا به. ويتعلق الأمر الآن بما يجب عمله وكيف يمكن عمله، وضرورة القيام به الآن.

إن بعض الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن واضحة بالفعل، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والمائي والطقس المتقلب بشكل متزايد والكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر. وهذه ظواهر نعلم أنها تنطوي على مخاطر تؤدي إلى فقدان الأرواح والنزوح والتنافس على الموارد الشحيحة وأنها تُذكي التوترات الاجتماعية، بل إنها تؤدي إلى نشوب نزاعات. وتوضح حقيقة إدراج البلدان في جميع أنحاء العالم لهذه التهديدات في استراتيجياتها للأمن القومي كيف أصبحت القضية حقيقية وواسعة الانتشار. ونحن نتجه إلى المجهول. والتقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والذي يحمل عنوان "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية"، يوضح ذلك بجلاء. لقد تجاوز العالم بالفعل بعض حدود تحمل الكوكب، وأعتقد أن ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أكد نفس هذه المسائل في إحاطته الإعلامية في هذا

السلم والأمن في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. ونحث على النظر إلى ذلك الأمر في سياق أوسع ليشمل المناطق العديدة الأخرى التي تعاني من تغير المناخ، مثل منطقتنا.

أخيرا، اسمحوا لي أيضا بأن أهنئ وأتمنى لألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا التوفيق خلال فترة عضوية هذه البلدان في المجلس. ونتطلع إلى العمل في شراكة معها للنهوض بقضيتنا ومعالجة قضية تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن شكرنا لمقدمي الإحاطات الإعلامية خلال هذا الصباح. وأود أن أقول إنه منذ اليوم الأول، شكل المناخ والأمن أولوية قصوى بالنسبة للسويد خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن على مدار العامين الماضيين. واستمعنا إلى بلدان كثيرة جدا طلبت من المجلس تنفيذ جدول الأعمال هذا بشكل أفضل استنادا إلى الحقائق على أرض الواقع. وسمعنا ذلك مرة أخرى اليوم، ولكن بمزيد من الإلحاح، بالطبع، دون المساس بولايات الهيئات الأخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها.

وإذ نعتبر منع نشوب النزاعات منطلقا لنا، قمنا بدمج المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ بالكامل في عملنا الخاص الذي يستهدف بلدا بعينه أو منطقة بعينها. وخلال فترة السنتين، أقر المجلس بوضوح بالصلات بين تغير المناخ والأمن في عدد من السياقات الجغرافية بعينها. وأكد المجلس مرارا الحاجة إلى إجراء تقييمات كافية للمخاطر من أجل جعل جهود منع نشوب النزاعات أكثر فعالية. وأوافق على وجود حاجة إلى أن يصدر مجلس الأمن قرارا قائما بذاته يعترف بالعلاقة بين الأمن وتغير المناخ، وأن ذلك سيكون أمرا مفيدا. ولكن ينبغي ألا ننسى، كما قلت، إن هناك عدة قرارات مهمة بدرجة كافية لإبقاء مجلس الأمن مشغولا بها ومن شأنها جعله قابلا للمساءلة فيما

ويشمل ذلك إسهامنا الكبير في جميع الصناديق ذات الصلة بالمناخ وسياستنا الوطنية الرائدة على مستوى العالم بشأن خفض انبعاثات الكربون، والتي أصبحت مكرسة الآن في قوانيننا الوطنية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على أخذ زمام المبادرة لمناقشة الروابط بين الكوارث ذات الصلة بالمناخ والسلام والأمن الدوليين. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لمقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم المحفزة للتفكير.

إن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ العالمي يمكن أن تتحول إلى شواغل أمنية كبيرة. وتحذرنا النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الخاص، المعنون "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية"، من العواقب الخطيرة التي ستحدث إذا فشلنا في الحد من الاحترار العالمي عند مستوى ١,٥ درجة مئوية، لا سيما في مجالات القضاء على الفقر والأمن الغذائي والصحة العامة.

وبنغلاديش هي أحد أشد البلدان تضررا من تأثيرات تغير المناخ العالمي بسبب موقعها الجغرافي. وهي عرضة بشدة للكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات والانزلاقات الأرضية والزلازل. ويشكل تغير المناخ تهديداً خطيراً لسكاننا البالغ عددهم ١٦٠ مليون نسمة، على الرغم من أننا لم نساهم تقريبا في تدهور البيئة. وحتى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار ١ درجة مئوية فقط وارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن ذلك سيتسبب في غرق منطقة كبيرة من بنغلاديش، ونخشى أن يتم تهجير ٤٠ مليون شخص بحلول نهاية هذا القرن. كما أننا نخسر ٢ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي السنوي جراء الكوارث الطبيعية وتدهور البيئة. وتضر الملوحة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الأخرى

الصباح. ولذلك بالطبع عواقب بعيدة المدى لم تُعرف بعد، بما في ذلك على السلم والأمن الدوليين. وأود أن أقدم ثلاثة اقتراحات عملية وجيزة بشأن الطريق إلى الأمام فيما يتعلق بمعالجة الشواغل الأكثر إلحاحا.

أولاً، يحتاج المجلس، وغيره من هيئات صنع القرار الرئيسية داخل الأمم المتحدة وخارجها، إلى معلومات شاملة عن المخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ وإلى تحليل استراتيجي وآليات للإنذار المبكر حتى يتسنى له اتخاذ قرارات مستنيرة. وقد تمت الدعوة إلى ذلك بالفعل في البيان الرئاسي الذي روجت ألمانيا لإصداره بشأن المناخ والأمن في عام ٢٠١١ (S/PRST/2011/15) ويجب الآن أن يصبح حقيقة واقعة.

ثانياً، بينما نبدأ في فهم المخاطر بشكل أفضل، هناك حاجة إلى وضع نُهج تُعجّل تعالجها بمزيد من الفعالية، بما في ذلك من خلال الولايات المستكملة للبعثات والبرامج وتخصيص الموارد. ويجب أن نضمن أيضاً الاسترشاد بالتقييمات الواجبة للمخاطر في الجهود الدبلوماسية والتدريب ونشر البعثات، فضلاً عن السياسات الإنمائية.

ثالثاً، يجب علينا النظر بشكل متزايد في التحديات المتعلقة بالمناخ في إطار جهود الوساطة.

ولمواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ والأمن، نحتاج إلى مكان مؤسسي حقيقي لحل تلك القضايا داخل الأمم المتحدة. وتمثل آلية التنسيق خطوة أولى مهمة ويمكن تطويرها بشكل أكبر. ونعتقد أن مؤتمر القمة القادم المعني بالمناخ المقرر عقده في شهر أيلول/سبتمبر سيشكل المحفل المناسب لدفع هذا الأمر إلى الأمام.

أخيراً، ستظل الحكومة السويدية شريكا نشطا بشأن جدول الأعمال العاجل هذا من خلال الاستفادة من خبراتنا في معالجة هذه القضايا في مجلس الأمن خلال العامين الماضيين.

وإنشاء ملاجئ من الأعاصير والمشاركة الفعالة لمتطوعين متفانين في برنامج التأهب للأعاصير في أنشطة التأهب والاستجابة.

إن وقف تغير المناخ العالمي والحد من مخاطر الكوارث يرتبطان إلى حد كبير بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥، نصا وروحا. وكذلك فإن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمد مؤخرا، يقر بأن من شأن الاستثمار في التعاون العالمي من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها أن يسهم في القضاء على الدوافع السلبية والعوامل الهيكلية التي ترغم الناس على مغادرة أوطانهم.

ولذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا بأنه يجب مناقشة تغير المناخ والكوارث المتصلة به في إطار التعاون الإنمائي الدولي. ويجب أن يهدف المتسببون الكبار في انبعاثات الغازات الدفيئة إلى تسريع التخفيف منها. كما أن توفير الموارد المالية وكفالة نقل التكنولوجيا إلى البلدان الضعيفة لاستخدامها في جهودها في مجال التكيف سيمثلان أكثر الاستجابات فعالية للتهديدات التي يشكلها تغير المناخ والكوارث المتصلة به.

وإذ نؤكد أن التنفيذ الفعال لاتفاق باريس وغيره من الوثائق العالمية والآليات ذات الصلة يشكل ضرورة لمكافحة آثار تغير المناخ، فإننا لا نتجاهل أنه قد تكون هناك صلة بين تغير المناخ والسلم والأمن الدوليين. فينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تعمل معا من أجل تحسين معرفتنا وفهمنا لكشف ما إذا كان تغير المناخ يشكل أي تهديد مباشر للسلام والأمن في منطقة محددة، أو ما إذا كان يشكل أحد العوامل المضاعفة. وكذلك ينبغي لكامل منظومة الأمم المتحدة أن تتكلم بصوت واحد لمنع أو معالجة أي أزمة تكون نتيجة واضحة للآثار الضارة لتغير المناخ.

بإنتاجنا من الأرز والمحاصيل الأخرى. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن استضافة ١,١ مليون شخص من الروهينغا النازحين قسراً من ميانمار المجاورة تؤثر أيضاً على بيئتنا الهشة.

ويرتبط التصدي لتغير المناخ ارتباطاً مباشراً بالتنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود. وتماشيا مع هذا المنظور، وتحت قيادة زعيمة التصدي لتغير المناخ في بلدنا، رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، تواصل بنغلاديش بذل جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة مع وضع خطط محددة لميزانية الكربون وإزالة الكربون من مسارات التصنيع والتصنيع المنخفض الكربون. وفي سياق النظر في نقاط الضعف المتعددة الأبعاد التي يفرضها تغير المناخ والكوارث، اعتمدت حكومة بلدنا مؤخراً "خطة دلتا ٢١٠٠" لتوجيه مسار التنمية المستدامة على الصعيد الوطني خلال المائة عام القادمة.

وتلتزم بنغلاديش بتنفيذ إسهاماتها المحددة وطنيا في إطار اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.

لقد عممنا الإجراءات المتعلقة بالمناخ والكوارث في استراتيجيتنا الوطنية للتخطيط والتنمية المستدامة. ويتم استخدام ١ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي في مكافحة تغير المناخ. ولضمان الأمن الغذائي لشعبنا، دأبنا على الاستثمار في تحويل الزراعة وجعلها أكثر قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والكوارث. وقد قمنا بمختلف المبادرات لزيادة زراعة الغابات، بما في ذلك مشروع تبلغ قيمته ٥٠ مليون دولار للحفاظ على سندايبانس، أكبر غابات أشجار المانغروف في العالم وموقع تراث عالمي لليونسكو.

وقد تمكنت بنغلاديش، على الصعيد الوطني، رغم التحديات العديدة، من الحد من الخسائر البشرية في حالات الكوارث الطبيعية في الآونة الأخيرة باتخاذ تدابير مختلفة، مثل إدخال تحسينات على نظام الإنذار المبكر لدينا، ونشر المعلومات،



أفريقيا التي نصبو إليها. وقد واجهت بعض البلدان الأفريقية، وستواجه، مخاطر ناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وظواهر مناخية شديدة، بما في ذلك الحرارة الحارقة والأمطار الغزيرة والحرارة الحارقة وحوادث مد العواصف القوي. وواجهت بلدان أخرى، وستواصل مواجهة، مخاطر ناجمة عن ظروف أصعب من حيث الغذاء والزراعة والمياه والصحة ومصائد الأسماك والبنية التحتية والنقل وغير ذلك من مصادر الرزق. وكذلك فإن تغير المناخ مسؤول جزئيا عن زيادة الهجرة، ولا سيما هجرة الشباب.

ثانيا، إذا أردنا التصدي بشكل جدي للنزاعات والمخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ، فليس أمام الدول الأعضاء من بديل سوى أن تفي بصورة تامة بالتزاماتها التي تعهدت بها في الأطر المختلفة الرامية إلى التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ. فوفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة، يتعين على جميع البلدان - وخاصة البلدان المتقدمة - اتخاذ تدابير ملموسة للوفاء بتلك الالتزامات والتعهدات المعلنة بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بتوفير التمويل الكافي والمستمر للبلدان النامية، ولا سيما أشدها ضعفا. ولا يمكن المبالغة في التشديد على توفير الحسنة التوقيت لوسائل التنفيذ الواضحة للتخفيف والتكيف على حد سواء، فضلا عن تيسير نقل التكنولوجيا الملائمة. فتلك الجهود، في رأينا، ستكمل الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ ومنع التهديدات الأمنية والنزاعات المتصلة بتغير المناخ.

ثالثا، تتجلى استجابة الاتحاد الأفريقي في التصدي لتغير المناخ، في التزامه المستمر بالنظم البيئية الدولية وإطاره البيئي الخاص. فأفريقيا تواصل، بعد مرور ثلاث سنوات على إبرام اتفاق باريس، توحيد جهودها، مع التركيز بصفة خاصة على الشراكات، للتأكيد على أن البلدان الأفريقية قادرة على السير على طريق إنمائي قليل الانبعاث الكربوني ومتكيف مع تغير المناخ، من خلال تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا. وأود أن أغتنم

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة وفدكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة هامة وملحة للغاية. وكذلك أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم المتبصرة.

لا شك في أن تغير المناخ يشكل أحد أهم التحديات العالمية في عصرنا. فلا وجود لبلد أو منطقة يمكن أن تعتبر بمنأى عن آثاره المدمرة، التي لا تقوض المكاسب الانمائية فحسب، بل كذلك تهدد وجود مجتمعاتنا في حد ذاته. إن هذه مسألة هامة جدا يجب أن نكرس لها كل الاهتمام الذي تستحقه. وعلى الرغم من أنه ما زال يدور نقاش في بعض المجالات عما إذا كان لتغير المناخ والنزاعات علاقة سببية مباشرة أو غير مباشرة، فليس ثمة شك، كما ذكر متكلمون كثيرون قبلي اليوم، في أنه يجب علينا أن ندرك أن تغير المناخ يمكن أن يهيء الظروف الملائمة للنزاعات، أو أن يكون بمثابة مضاعف للمخاطر في ظروف معينة. ويمكن لتلك الظروف أن تصبح نقاطا حاسمة في الحالات الصعبة، كما يمكنها كذلك أن تضيق الخيارات المتاحة لحل المشاكل. فالحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد وفي منطقة الساحل، حيث تعتمد المجتمعات الفقيرة في معيشتها على موارد طبيعية مستمرة في التقلص، دليل واضح على العلاقة المعقدة بين تغير المناخ والنزاعات. وأود أن أشدد، في ذلك السياق، على النقاط الثلاث التالية.

أولا، إن البلدان النامية هي أكثر من يعاني من آثار تغير المناخ، على الرغم من أنها الأقل مسؤولية عن ظهور هذه الظاهرة وتفاقمها السريع. فعلى سبيل المثال، إسهم أفريقيا في انبعاثات الغازات الدفيئة لا يذكر، ومع ذلك تظل القارة تشكل أحد أكثر المناطق عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، التي تهدد تحقيق التطلعات التنموية على النحو الذي تبينه خطة عام ٢٠٦٣:

شركائه من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ وآثاره السلبية وما يتصل بذلك من نزاعات وتهديدات أمنية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإكوادور.

**السيد غاليغوس تشيريوغا** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بالجمهورية الدومينيكية إذ تشغل مقعدا في مجلس الأمن للمرة الأولى، وترأسه هذا الشهر. والمبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين، فضلا عن حضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، يدلان على أن لفت نظر الأعضاء إلى هذه المسألة الأساسية يشكل أولوية لرئاسة المجلس.

إن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا الراهن، وتقوض آثاره الضارة قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة.

وآثاره حقيقية ومباغثة، وتؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الهشة. كما أن طابعه العالمي يتطلب أقصى قدر من التعاون الدولي. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي الذي يملك الخبرة اللازمة للتفاوض بشأن استجابة عالمية لتغير المناخ. والمناقشات التي دارت في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة تكمل الجهود العالمية الرامية لتحسين فهم العلاقة بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين، فضلا عن تعبئة قدرات أجهزة الأمم المتحدة وفق ولاية كل منها.

إن الزيادة في درجات الحرارة العالمية والتصحر والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية تؤدي إلى تدمير المنازل والهياكل الأساسية وفقدان المحاصيل وانعدام الأمن الغذائي والبطالة وزيادة أوجه عدم المساواة. والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للبيئة والاقتصاد والمجتمع يمكن أن تعكس

هذه الفرصة لأعيد تأكيد التزام أفريقيا القوي باتفاق باريس، الذي يوفر إطارا طموحا للتصدي لهذا التهديد العالمي.

وقد كرس الاتحاد الأفريقي مؤخرا - وبناء على البيان الرئاسي S/PRST/2018/3، الذي اعتمد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي أقر بالعلاقة بين تغير المناخ والعنف - جلسة مجلس السلام والأمن ال ٧٧٤، التي عقدت في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، لتكون جلسة مفتوحة بشأن العلاقة بين تغير المناخ والنزاعات في أفريقيا ومعالجة التداعيات الأمنية. كما ألقى مجلس السلام والأمن كذلك الضوء على الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن في أفريقيا والتهديد الذي تشكله للسلم والأمن العالميين.

وفي ذلك السياق، وإذ نشير إلى أنه لا يوجد بلد أو منطقة بمنأى عن تغير المناخ، ذكر أعضاء المجلس السلام والأمن أهمية تنسيق الجهود للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ، وقدموا مجموعة من التوصيات إلى الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي. وقد شملت تلك التوصيات، بصفة خاصة، ما يلي: أولا، الحاجة إلى تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل وضع آليات للتكيف وتعزيز القدرة على الصمود؛ ثانيا، الحاجة إلى وضع أطر مؤسسية، على الصعيدين الوطني والقاري على السواء، من أجل العمل بشكل استباقي على التصدي للتداعيات الأمنية للنزاعات المتصلة بتغير المناخ؛ وأخيرا وليس آخرا، الحاجة إلى تعزيز آليات الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات المتصلة بالمناخ.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن سعينا إلى مكافحة تغير المناخ لن يكون مخلصا إلا إذا ارتكز إلى نهج متعدد الأطراف، وهو ما يظل اتفاق باريس يشكل أحد أفضل الأمثلة عليه. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن الاتحاد الأفريقي سيواصل النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف والعمل بصورة بناءة مع

عن صعودها إلى رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أهنئ الأعضاء الأربعة غير الدائمين الآخرين المنتخبين حديثا في مجلس الأمن - بلجيكا وألمانيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا - معربا، في البداية، عن تأييدنا لهم إذ يضطلعون بالمهام النبيلة التي تنتظرهم.

ولا يفوتني أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية التي وجهت هذه المناقشة (S/2019/1، المرفق). وأود أيضا أن أعثم هذه الفرصة لكي أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم التنويرية صباح هذا اليوم بشأن العلاقة بين تغير المناخ والنزاعات، وما يتصل بذلك من انعدام الأمن.

وكينيا تعلق أهمية كبيرة على الإدارة الفعالة للكوارث المتصلة بتغير المناخ، التي لا تزال تشكل تهديدا رئيسيا للتنمية المستدامة. وتشير البيانات والخبرات المتبادلة بشأن تغير المناخ من قبل مقدمي الإحاطات الإعلامية والعديد من المتكلمين اليوم إلى أن الكثير من دولنا ما زالت عرضة للجفاف والأعاصير وأمواج تسونامي والفيضانات ودرجات الحرارة القصوى، وغيرها من المخاطر الوجودية. وكثيرا ما تقضي تلك الأخطار على الاستثمارات وتدمر سبل العيش، وتثير الصراع وتنشر الفقر.

وحيثما يكون الفقر مرتفعا وقدرات التأقلم غير كافية، هناك ضعف كبير، حتى في الأحوال الجوية المعتدلة الشدة والصدمات المناخية الأخرى. وفي معظم الحالات، تكون النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة هم من يتحمل القسط الأكبر من المخاطر. وأصبحت حالات الظواهر الجوية المتطرفة ذات الصلة بالمناخ، مثل الجفاف والفيضانات، تحدث بصورة منتظمة في أنحاء كثيرة من أفريقيا وتشكل تهديدا رئيسيا للتنمية المستدامة، فضلا عن السلام والأمن. على سبيل المثال، كثيرا ما تسبب الجفاف المستمر في القرن الأفريقي في انعدام الأمن الغذائي،

بين عشية وضحاها مسار عوائد التنمية المكتسبة بجهد كبير. والعواقب الإنسانية كارثية، مع فقدان ملايين الأرواح والتشريد وانفصال الأسر والتعرض للاستغلال وللتهميش. ومن المثير للقلق أن يقطع الناس مسافات طويلة يوميا بحثا عن الماء والغذاء على حساب فرص التعليم والعمل، وأن يواجه الشباب خطر تجنيدهم وانخراطهم في التطرف العنيف.

فالصراعات الناتجة عن تغير المناخ، بسبب تزايد عددها وحِدَّتْها ومدَّتْها، تستحق نُهجًا عاجلة وإبداعية. وفي هذا السياق، فقد التمس ١٣٥,٧ مليون شخص المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٧، باحتياجات تمويل قدرها ٢٣,٥ بليون دولار. وإزاء هذه الخلفية، تعزز إكوادور مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، فضلا عن الحق في التنمية. وندعو إلى زيادة التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به والمستدام، إضافة إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

ومن الضروري تعزيز النهج الوقائية للتصدي لمخاطر الكوارث على نحو شامل، مع اتباع سياسات تتمحور حول الناس ومتعددة المخاطر ومتعددة القطاعات وشاملة ومتيسرة. وهذا أمر معترف به في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، حيث أن البلدان النامية المعرضة للكوارث تتطلب اهتماما خاصا بالنظر إلى ضعفها المتزايد ومستويات المخاطر التي كثيرا ما تتجاوز قدرتها على الاستجابة والتعافي.

ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة من دون السلام والأمن، وسيكون السلام والأمن في خطر من دون التنمية المستدامة. ونأمل أن تعزز هذه المناقشة الإرادة السياسية وتعبئة الموارد في المحافل ذات الصلة من أجل التصدي لتغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ

الجمهورية الدومينيكية على انضمامها إلى مجلس الأمن، فضلا

ونعتقد أنه ينبغي لنا تجديد التزامنا على المستوى العالمي وتنشيط التعاون الدولي والشراكات من أجل الحد من الكوارث والمخاطر، لا سيما في المجالات الرئيسية المتمثلة في جمع المعلومات المتصلة بالمناخ والإنذار المبكر والبحث والتطوير. ولذلك، فإن تعبئة الموارد المالية الكافية والتي يمكن للتنبؤ بها ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات سيمكن الحكومات والمنظمات الإقليمية أيضا من الاستجابة للآثار السلبية لتغير المناخ بمزيد من الفعالية وتفاذي العديد من الصراعات والتهديدات الأمنية ذات الصلة.

ختاما، أكرر دعم كينيا للجهود المتعددة الأطراف من أجل التصدي لأثر الكوارث المتصلة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين.

ولذلك، فإننا نرحب بدعوة الأمين العام لإعطاء الأولوية للإجراءات المتعلقة بالمناخ وإلى مزيد من الطموح في هذا الصدد. ونتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين.

**السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين)** (تكلمت بالإنكليزية): تهنيئ سانت فنسنت وجزر غرينادين الجمهورية الدومينيكية، العضو في الأسرة الكاريبية، على عقد هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن

ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل بربادوس باسم الجماعة الكاريبية، والبيان الذي سيدي به ممثل بليز، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ونؤكد مجددا أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الهيئة الرئيسية للتصدي لتغير المناخ، مع التسليم أيضا بأننا بحاجة إلى وضع نهج متعدد الجوانب لمكافحة. وهاتان

بالإضافة إلى النزاعات المتعلقة بالمياه والمراعي، ناهيك عن عدم الاستقرار الاقتصادي العام.

ويعتقد وفدي أنه، من خلال تعاون وتعاضد عالميين أكبر، يمكننا التكيف مع الكوارث المتصلة بالمناخ التي لا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين، وتحسين قدرتنا على مواجهتها. وقد لا نكون قادرين على تغيير زمان أو مكان أو تواتر أو حجم الكوارث المتصلة بالمناخ، ولكن يمكننا على الأقل الإعداد والتخطيط والحد من أثرها عند حدوثها.

وهناك العديد من الأطر الدولية المتعلقة بالمناخ، مثل إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تركز على افتراض أنه، من خلال جهودنا الجماعية، يمكننا المكافحة الفعالة للكوارث وغرس الصمود، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفا في مجتمعاتنا. ومع ذلك، يظل التحدي الرئيسي هو حشد وسائل التنفيذ، لا سيما على المستويات المحلية. علاوة على ذلك، ولعدم كفاية التمويل والافتقار إلى التقنيات الملائمة والقدرات الأخرى في البلدان النامية، فإن إدماج المبادئ التوجيهية الدولية بصورة موحدة في التشريعات المحلية بات يمثل تحديا كبيرا.

ولتحقيق النجاح، علينا سد الثغرات في التنفيذ من خلال المزيد من الاستثمار وتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية المسؤولة عن التأهب للكوارث وإدارتها. وكينيا استكملت سياستها الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٨، بعد أن جعلت أفضل الممارسات في إدارة مخاطر الكوارث إطارا مرجعيا. وترسي هذه السياسة استراتيجيات تكفل التزام الحكومة بالتشجيع على إجراء البحوث في ما يتعلق بالكوارث وصياغة استراتيجيات الحد من المخاطر. وتتوقف هذه السياسة، في جملة أمور، على وجود نظام فعال للإنذار المبكر والمعلومات والتنبؤ، وإدماج إدارة الكوارث في التخطيط الإنمائي وفي إطار مؤسسي قوي، لا سيما على مستوى القاعدة الشعبية، للتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة.

ونحن نجهز بصوتنا في هذه الهيئة لندعو الدول المسؤولة عن انبعاثات الكربون إلى إحداث تخفيضات أكبر لوضع حد لأسباب تغير المناخ. ونكرر الدعوة إلى أن يكون مجلس الأمن أكثر وعياً وحساسية إزاء العواقب الوخيمة التي تترتب على السلام والأمن الدوليين. وسنمضي على المسار الصحيح إن سلمنا أولاً بالمناخ بوصفه خطراً يهدد الأمن ثم عملنا بروح من التضامن بهدف حماية الجميع منه. وبالنسبة لسانت فنسنت وجزر غرينادين فإن من دواعي شعورها بالفخر والتواضع معا أن تتاح لها الفرصة لإجراء تحليل مبدئي والإسهام في حل المشاكل ذات الصلة بهذه المسألة في مجلس الأمن، وأن تسهم في بناء الجسور اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

**السيد فلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الجمهورية الدومينيكية لاستضافتها مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام والعاجل. وأعرب عن تحملي أيرلندا لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويجب الاستماع إلى صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية وإيلائها ما يلزم من اهتمام في هذه القاعة.

إن تغير المناخ لا ريب فيه. وتترتب عنه آثار عالمية في حين بات أمننا في خطر. ويجب وضع حد لإنكار حقيقة تغير المناخ. ويتعين أيضاً وضع حد لإنكار الصلة بين تغير المناخ وولاية المجلس.

ومن الواضح تماماً أن المجتمع الدولي ما زال يكافح لكي يتصدى لتحدي تغير المناخ بشكل متسق. وفي حين تعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و اتفاق باريس بشأن تغير المناخ خطوتين هامتين، فإن الحقيقة الواضحة هي أن الكوارث المتصلة بالمناخ تشكل تهديداً كبيراً وستستمر كذلك. ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى لتلك الآثار. ونذكر أن الضعف القائم قد

الفكرتان لا تناقضان بعضهما بعضاً. فالحاجة الماسة إلى الحد من انبعاثات الكربون على نطاق النشاط الاقتصادي بأسره يجعل من تغير المناخ مسألة سياسية لا يمكن إنكارها، بل وتصبح مسألة وجودية قصوى بفعل آثاره، حيث أنه يهدد وجود بلدنا ذاته.

وفي كل ذلك، فإن علينا أن نسلم بأن البعض يتحمل قدراً أكبر من المسؤولية عن تلك الاعتداءات على شواطئنا مقارنة بالآخرين. ومن المفارقة أن الدول الأقل مسؤولية عن ذلك هي أشدها معاناة: الدول الجزرية الصغيرة النامية ومنطقة الساحل على سبيل المثال. وفي الواقع، فإن البلدان الرئيسية التي تصدر عنها انبعاثات تلك الغازات لا تفي بتعهدات التخفيف الطموحة، بل تتخذ إجراءات عدائية مباشرة ضد الدول النامية الجزرية الصغيرة. وينبغي لنا مقاومة تمورها هذا بإزاء مصالحنا. ونحن نشئ صلاة مباشرة وسببية بين أي تنازلات كهذه ومستقبل الدمار الذي تواجهه الدول الجزرية نتيجة لزيادة تواتر الظواهر المناخية العاصفة.

ولا شك أن التهديد المناخي فريد وغير مسبوق ومُلح. ولذلك السبب، فكثيراً ما يصعب التصدي له. ولكن لا يمكن أن يكون هذا سبباً للتغاضي عنه. ولم يحل التغير المناخي بوصفه تهديداً وجودياً لعصرنا محل الخطر المستمر الذي تشكله النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وتتطلب المعاناة الإنسانية في سوريا واليمن وميانمار أن نوليها قدراً أكبر من الاهتمام والجهود الدوليين. وبالمثل، تقتضي التهديدات المحتملة للسلام والأمن الدوليين من جراء التوترات في شبه الجزيرة الكورية وبين دول الخليج وفي دولة فلسطين تقتضي بذل دبلوماسية مثابرة وذات أولوية. وعلاوة على ذلك، يجب جبر الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا ونحن نتناول طائفة من مسائل السلام والأمن المعقدة في القارة. ومع ذلك، يجب علينا توخي الحذر وألا نخطئ في اتخاذ الخيار الخاطئ بين تلك المسائل. بل يجب علينا التعامل معها جميعاً، مهما كانت التعقيدات الأمنية ذات الصلة بالمناخ.

ومن المهم أيضا التسليم بدور المرأة بوصفها موردا قادرا على تحقيق التحولات. فالمرأة هي الأكثر عرضة للأثر المباشر لتغير المناخ. ولكنها في الوقت نفسه في وضع فريد يمكنها من إيجاد الحلول الرائدة. واستمعنا اليوم إلى بيانات بليغة عن دور الشباب أيضا. فلنصغ أكثر لأولئك الذين نادرا ما توجه إليهم الدعوة للجلوس إلى هذه الطاولة.

أخيرا وبالقدر ذاته من الأهمية، فإن تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن خطوة ملموسة يمكننا اتخاذها للمضي قدما في عملنا في هذا المجال. ولا شك أن مستقبل هذا الكوكب ومستقبلنا جميعا في النهوض لمواجهة حقيقة تغير المناخ بوصفه عاملا مضاعفا للخطر نشهده كل يوم. ويعتمد على ذلك مستقبل السلام والمساواة والتنمية. ولكننا لن نتمتع بالسلام ولا الأمن إذا أخفقنا في التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ في عالمنا.

ونؤكد لكم سيدي الرئيس، دعم أيرلندا بصفتها عضوا غير دائم مرتقب في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ في العمل الجاد والطموح على هذا البرنامج.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية)** أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

**السيد سكوكنك تايبا (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الجمهورية الدومينيكية على ترؤس وعقد هذه المناقشة الهامة لمجلس الأمن بشأن معالجة آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا لحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، في هذه المناقشة. ونشكر أيضا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد أديم شتاينر، ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، فضلا عن العاملين السيد بافل كابات، والسيدة ليندسي غيتشل، على إحاطاتهم.

ازداد بفعل الكوارث المتصلة بالمناخ، والتي من شأنها أن تقوض الأمن الغذائي والمائي، وتزيد من عدم المساواة بين الجنسين، علاوة على الإضرار بسبل العيش. وقد أثبتت مجموعة متزايدة من البحوث الصلات القائمة بين تغير المناخ والنزاعات وتشريد السكان. خلاصة القول أن تغير المناخ يعد عاملا مضاعفا للخطر.

وفي حين يتباين أثر الكوارث المتصلة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين من منطقة ودولة وأخرى، فإن التصدي له على الصعيد العالمي هو السبيل الوحيد لمواجهة هذا التهديد. ونرى أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار بالمناخ والشواغل الأمنية في جميع الحالات القطرية المحددة المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ونود أن تعمل عمليات الأمم المتحدة على تقييم مخاطر تغير المناخ في جميع أشكال الصلة بين السلام والتنمية.

ويجب علينا العمل على تحديد أفضل الممارسات في التصدي لخطر تغير المناخ على الأمن. ويمكن تكرار عوامل النجاح. ويجب علينا إيجاد السبل اللازمة للقيام بذلك، بوسائل منها على سبيل المثال، أن يجد مجلس الأمن سبل الانتقال من مناقشة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ إلى اتخاذ الإجراءات. ويشمل ذلك العمل بصورة أكثر انتظاما مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية حتى تساعدنا على فهم أفضل للتحديات التي نواجهها وكيفية التصدي لها.

وينبغي للمجتمع الدولي إجراء تحليلات قائمة على الأدلة ويمكن التعويل عليها لتحسين فهم الصلات القائمة بين المناخ والأمن. ويجب استكمال ذلك بالاستماع إلى إفادات الأشخاص الأكثر تضررا إذا أردنا فهم تعقيدات تلك الروابط وكيف أنها تختلف باختلاف السياقات، فضلا عن كيفية درء المخاطر. ومن الضروري وضع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات المناخية والاستجابة الدولية. ويتعين الاستماع إلى أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر عرضة للخطر هنا. ونؤيد النظر في تمثيل أفضل للدول الجزرية الصغيرة النامية حول هذه الطاولة.

أجل الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الإقليمي. وبرز النجاح الذي تحقّق من خلال مشروع "كيزونا Kizuna"، بالتعاون مع حكومة اليابان، الذي يسعى إلى تدريب الآلاف من المهنيين في أمريكا اللاتينية والكاريبّي على إدارة حالات الطوارئ والكوارث.

ونرحّب بمبادرة الأمين العام أنطونيو غوتيريش لاستضافة مؤتمر قمة عام ٢٠١٩ المعني بالمناخ والمقرر عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، أودّ أن أعلن التزام حكومة شيلي الثابت والحازم بالتعاون في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للآثار المدمرة لتغير المناخ. ولهذا السبب، سوف يستضيف بلدي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويترأسه. وفي الواقع، يملؤنا هذا بالفخر، ولكنه في الوقت نفسه يمثل تحدياً هائلاً بالنسبة لبلدنا، الأمر الذي يُجبرنا على العمل بجد أكبر لضمان نجاح هذا الحدث الهام الذي من شأنه توحيد المجتمع الدولي. ونحن نضطلع بهذا الدور على أساس التزام شيلي بتعددية الأطراف، لا سيما مع الاقتناع بأن تغير المناخ هو مهمة جماعية يجب التصدي لها من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وفي الختام، نؤمن إيماناً راسخاً بأن مؤتمر الأطراف لا بدّ من أن يشكل معلماً بارزاً في السعي إلى تحقيق المزيد من الإجراءات المتعلقة بالمناخ. ومن المهم أن تغتنم البلدان الفرصة للإعلان عن خطوات ملموسة نحو ارتفاع مستويات الطموح في الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ناورو.

**السيدة موزيس (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة.

لقد أتت هذه المناقشة في وقتها المناسب تماماً، لأنها تعقد عقب اعتماد المجتمع الدولي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي يرسّي القواعد والمبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاق باريس في كاتوفيتسه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، في إطار المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، فإن تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر يصف تحديات جديدة ويحذرننا من أن تحقيق هدف الحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي سيتطلب إحداث تخفيض كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، فضلاً عن اتباع سياسات تكيف متعمقة وبعيدة الأثر.

إن البيئة تتغير بوتيرة أسرع من الجهود التي نبذلها لفهمها وحمايتها. ولا تزال أجراس الإنذار تُقرع؛ لقد انتهى وقت التردد. وسيحدد التهديد الذي يشكله تغير المناخ شكل هذا القرن والقرون التي ستأتي من بعده ويتطلب بذل جهد كبير متعدد الأطراف. إنه تهديد خطير وملح ومتزايد لا يمكننا الاستمرار في تجاهله أو التقليل من خطره.

ويجب أن نعمل معاً من أجل تحسين فهمنا للآثار الأمنية المترتبة على الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ، وأن نضع استراتيجيات لتقييم مخاطر هذه الكوارث والتخفيف منها. ولذلك فمن الضروري تطوير المهارات التحليلية داخل منظومة الأمم المتحدة التي تتيح لنا المجال لتقييم التهديدات المرتبطة بتغير المناخ على الأمن الدولي بالسرعة الممكنة، بينما تزوّد مجلس الأمن بمعلومات مفيدة عن هذه التهديدات وتساعد الدول على وضع وتنفيذ خطط العمل لمعالجة هذه القضايا على النحو المناسب.

وفي هذا الصدد، وعن طريق وكالة التعاون الدولي الشيلية للتنمية، نفذ بلدنا آليات تعاونية ابتكارية لبناء القدرات من

ولأغراضنا هنا في الأمم المتحدة، يجب علينا أن ندرك أن هذا النوع من المشاكل لا يمكن معالجته من جانب فرادى البلدان. ومن خلال "إعلان بو"، التزمت منطقة المحيط الهادئ بالعمل معاً على اتخاذ إجراءات منسقة تبني القدرة على التكيف مع المخاطر الأمنية التي يشكّلها تغير المناخ. وفي السراء والضراء، باتت مصائرنا الآن مرتبطة من خلال نظام عالمي غالباً ما يترك الفئات الأكثر فقراً في حالة محفوفة جداً بالمخاطر. إن استجابتنا الوطنية تحدث فرقاً، ولكن مشكلة بهذا الحجم تتطلب قدراً من التعاون الإقليمي والدولي أكبر بكثير مما يوجد اليوم. وتتطلب أيضاً من الأمم المتحدة العمل بمزيد من الفعالية في مختلف المؤسسات ذات الولايات المتصلة بهذا الأمر.

وأود أن أركز للحظة على إنتاج الأغذية وتوزيعها، لأن لدينا بعض التجارب الأخيرة لنستند إليها. لقد أثارت الأزمة الغذائية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ اضطرابات اجتماعية في البلدان في جميع أنحاء العالم ودفعت بعضها إلى إعلان حالات الطوارئ. وغالباً ما يُحتفى بسلاسل الإمداد العالمية لدينا باعتبارها أعجوبة للرأسمالية الحديثة. ومع ذلك، فهي لم تتمكن أثناء الأزمة الغذائية من إيصال الغذاء للأشخاص الذين يحتاجون إليها بأسعار يمكنهم تحملها. أسهمت العديد من المتغيرات في الأزمة الغذائية، ولكنها شملت عوامل مناخية في المناطق الرئيسية المنتجة للأغذية في العالم. ويتوقع العلماء انخفاضاً كبيراً في المحاصيل الزراعية في عالم أكثر دفئاً، ولذلك فإنها ليست سوى مسألة وقت قبل أن تضرب الأزمة الغذائية المقبلة.

ليس النظام الغذائي وحده في قابليته للتأثر بتغير المناخ. فتوزيع المياه، والنقل الدولي، والإنتاج الصناعي، وأسواق التمويل والتأمين هي نظم بشرية معقدة مترابطة فيما بينها، وهي عالمية الأثر وغالباً ما تكون هشة للغاية. وأي انهيار في تلك النظم البشرية قد يكون أكثر خطورة من الآثار المناخية التي أدت إليها.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر والتهنئة إلى الجمهورية الدومينيكية، وهي دولة جزرية صغيرة نامية مثلنا، على إظهار هذه القيادة الجديرة بالثناء من خلال وضع مسألة تغير المناخ بشكل مباشر على جدول أعمال مجلس الأمن. قلة هي البلدان التي أرادت مناقشة التداعيات الأمنية لتغير المناخ قبل عقد من الزمن، ولكن بات من المستحيل الآن تجاهل أن هذا التحدي الذي كانت إدارته ممكنة ذات يوم قد أصبح أزمة تغيب العالم.

لقد اجتمع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في ناورو عام ٢٠١٨ تحت عنوان: "بناء منطقة قوية في المحيط الهادئ، شعبنا وجزرنا وإرادتنا"، واعتمدوا "إعلان بو" بشأن الأمن الإقليمي في أيلول/سبتمبر. إن منطقة المحيط الهادئ تعلم أنها أقوى عندما تعمل معاً، وقد أظهرت قيادةً جماعية للتصدي لآثار الكوارث المرتبطة بتغير المناخ. ويعيد الإعلان التأكيد على أن تغير المناخ هو أكبر تهديد منفرد يواجهه سبل كسب العيش والأمن والرفاه لشعوب منطقة المحيط الهادئ. كما يُقر أيضاً بتوسيع مفهوم الأمن - بأن تغير المناخ يشكّل تحديات متعددة الأوجه على الأمن البشري والمساعدة الإنسانية وأمن البيئة.

وقد بدأنا بالفعل نشهد آثاراً خطيرة على البلدان والمجتمعات المحلية، حيث تتحمل الفئات الأكثر ضعفاً بيننا العبء الأكبر. وحسب رأي العلماء، أسهم تغير المناخ في العديد من الظواهر الجوية البالغة الشدة في الآونة الأخيرة التي دمّرت المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من اتفاق باريس، فإن تغير المناخ ليس آخذاً في الزوال. ولن تكون هناك عودة إلى المناخ الطبيعي في مدى حياتنا. والواقع أن الحالة ستستمر في التدهور، حتى وإن حققنا هدفنا المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية. فمن منظور قادتنا، لا وجود للمؤسسات اللازمة لمواجهة الآثار الأمنية لتغير المناخ، ويرجع ذلك جزئياً إلى أننا نعلم القليل جداً عن الكيفية التي يمكن بها لنظمتنا البشرية أن تستجيب إلى تزايد الآثار المناخية.



الضوء على مسألة الكوارث المتصلة بالمناخ بكل ما تتسم به من إلحاح وتعقيد فحسب، بل وعلى أفضل سبل التصدي لها من الناحية المؤسسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتعرب البرازيل عن عميق تعاطفها مع محنة البلدان المتضررة من الكوارث المتصلة بالمناخ، ولا سيما أولئك الناس الموجودين في المناطق المعرضة للكوارث، الذين يواجهون مرارا وتكرارا المهمة المستعصية المتمثلة في البدء من جديد في نهاية كل موسم للأعاصير أو عندما تتوقف الأرض في النهاية عن الاهتزاز. وتقر البرازيل بالتحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتعامل مع الآثار الناجمة عن الزلازل والفيضانات والانهيالات المحلية وغيرها من الكوارث المتصلة بالمناخ على سلامة الناس ورفاههم، وكذلك على الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية. ويعد تنسيق المساعدة الإنسانية المتعددة الأطراف في أعقاب الكوارث الطبيعية أمرا حاسما لتحسين الحالة على أرض الواقع، سواء بإنقاذ الأرواح، أو توفير الإغاثة الفورية إلى المحتاجين، أو مساعدة البلد الذي واجه الكارثة في جهود إعادة البناء في مرحلة لاحقة.

للبرازيل تاريخ طويل من إظهار التضامن مع البلدان التي أصابتها كوارث، ولم يكن بوسعها أن تتصرف بطريقة مختلفة. وكى نسلط الضوء على مثال واحد ضمن أمثلة كثيرة، ففي أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي منذ أكثر من ثماني سنوات بقليل، تمكن ذوو الخوذ الزرق البرازيليون، العاملون في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، من العمل بوصفهم أول المسعفين، فقاموا بتوزيع الماء النقي والغذاء والأدوية الأساسية على أكثر الفئات ضعفا من سكان هايتي. وبعد استضافتها لكل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو عام ١٩٩٢ ومؤتمر متابعته - ريو+٢٠ - تفخر البرازيل بمؤهلاتها في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخ، على الصعيد المحلي والدولي.

وفي رأينا، فإن تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن هو الخطوة التالية الحاسمة للاستعداد للآثار الأمنية لتغير المناخ. وأود أن أشير إلى أن ذلك ليس مقترحاً جديداً؛ فقد طرحته الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لأول مرة في عام ٢٠١١. يؤدّي هذا الممثل الخاص للأمين العام المهام التالية: يُبقي الأمين العام ومجلس الأمن على معرفة جيدة بالمخاطر المناخية الناشئة التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ وييسّر التعاون الإقليمي والتعاون عبر الحدود بشأن المسائل التي يمكن أن تتأثر بتغير المناخ؛ ويرصد نقاط التحول المحتملة في الصلة بين المناخ والأمن؛ وينخرط في الدبلوماسية الوقائية، حسب الاقتضاء؛ ويدعم حالات ما بعد النزاع عندما يكون تغير المناخ هو أحد عوامل الخطر التي قد تقوّض الاستقرار. هذا الممثل الخاص للأمين العام سيكون في موضع يمكنه من تنسيق جهود هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ينبغي أن نتحلى بالشجاعة للتعامل مع واقع الحالة الراهنة، مهما كان غير ملائم من الناحية السياسية. سيكون تغير المناخ أكبر التحديات الأمنية للقرن. وهذا لا يقتصر على احتواء عدد قليل من المناطق الساخنة؛ فغالبا ما سيتطلب إعادة نظر بشكل جذري في كيفية تعاوننا في عالم شديد الترابط ومتزايد الخطورة. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دوغ إسترادا مبير (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):  
أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة الدومينيكية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. إن هذه المناقشة المفتوحة لا توفر لنا فرصة فريدة لتسليط

كما أود أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية على تولي رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد قيادتكم، سيدي الرئيس، في طرح هذه المسألة الهامة والملحة في هذه القاعة. لا تزال ترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية، بوصفهما دولتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية، في طليعة مواجهة هذه التحديات الملحة، ويجسد عقد هذه المناقشة المفتوحة ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي السعي حقا في تنفيذ التزاماته الطموحة، وقبل كل شيء، العمل من أجل التصدي لآثار تغير المناخ، ولا سيما العلاقة بين هذه الظاهرة والسلام والأمن الدوليين.

على مدى السنوات القليلة الماضية، شهدت ترينيداد وتوباغو مواسم جفاف قاسية، ومستويات قياسية من الأمطار والفيضانات، وتحت ساحلي بمعدل ينذر بالخطر. ولا ينفرد بلدي بهذا؛ فهي تمثل الواقع الحالي الذي يواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وخلال المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في كاتوفيتسه ببولندا، ذكر الأمين العام أن المجتمع الدولي يواجه مشاكل كبيرة فيما يتعلق بتغير المناخ. وقد خلص التقرير الخاص عن الحد من الاحترار العالمي عند مقدار ١,٥ درجة مئوية الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن آثار تغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان أسوأ مما كان متوقعا، ومن ثم فهي تزيد من المخاطر التي تهدد الصحة، وسبل العيش، والأمن البشري، والنمو الاقتصادي.

غير أن هذه المخاطر المتصلة بتغير المناخ لا تحدث في فراغ. في هذا المنعطف الحاسم، فإن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية البعيدة المدى لتغير المناخ يمكن أن تفاقم أوجه ضعف العديد من البلدان، بما فيها بلدي. يضيف تغير المناخ، باعتباره عاملا مضاعفا للمخاطر، مزيدا من الضغوط على الموارد المحدودة، وضغوطا اجتماعية واقتصادية، وضغوطا على

إننا نفهم أن القضايا البيئية لا تندرج بشكل مباشر تحت سلطة مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولكن الربط بين المسائل الأمنية وجدول الأعمال البيئي يخاطر خطأ بافتراض أن أي إجهاد بيئي أو كارثة طبيعية في هذا الخصوص، ستؤدي تلقائيا إلى اضطرابات اجتماعية ونزاعات مسلحة، وفي نهاية المطاف، تهديدا للسلام والأمن الدوليين. لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الكوارث الطبيعية ونشوب النزاعات، والتي تتفاوت أسبابها، في أغلب الأحيان، وتتنوع على أساس كل حالة على حدة.

وهذا لا يعني القول بأن مجلس الأمن ينبغي أن يمتنع عن النظر في عوامل المناخ عندما تبرز حالة محددة وتشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين. فمن ناحية، إذا كان من الممكن للكوارث الطبيعية أن يكون لها عواقب على البيئة الأمنية، فالعكس صحيح أيضا، فالنزاعات المسلحة يمكن أن تشكل خطرا على البيئة. ويعد إشراك المجتمع الدولي بأسره، وليس فقط بعض الأعضاء المختارين، أمرا بالغ الأهمية للتوصل إلى الصيغة القانونية والآليات المؤسسية اللازمة لوضع استراتيجيات لإدارة المخاطر، وتنسيق الجهود المطلوبة لمساعدة الدول الأعضاء، والحكومات، والشعوب على الحد من تأثير الكوارث الطبيعية. وينبغي ألا ندخر أي جهد في ضمان تزويد بلداننا بالإطار القانوني والهياكل المؤسسية اللازمة للتعامل مع الكوارث الطبيعية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

**السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):** بداية، تعرب ترينيداد وتوباغو عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل بربادوس، باسم الجماعة الكاريبية، والبيان الذي أدلى به ممثل بليز، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

المرتبطة بالمناخ وكيفية معالجتها في مجلس الأمن. بل إن ذلك يتعين أن يعزز الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة والكيانات التابعة لها من أجل تحسين تنفيذ الولاية المنوطة بكل منها.

في الختام، تتقدم ترينيداد وتوباغو بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة، التي تفيد في زيادة الاهتمام بالآثار الأمنية لتغير المناخ. وبالنسبة لبلدي، وهو على الخطوط الأمامية في مواجهة هذا التهديد الوجودي، فقد حان الوقت الآن للعمل الطموح والجاد من أجل التصدي لمخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ والتي تهدد السلام والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل فييت

نام.

**السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** تقدّر فييت نام أيما تقدير مبادرة الجمهورية الدومينيكية للدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام جداً. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم الزاخرة بالمعلومات.

لقد تغيّر المناخ بأسرع مما توقعنا وبأسرع مما يمكننا أن نتحرك وبأسرع مما بوسعنا أن نتكيف. ويزداد تواتر وشدة الكوارث الجوية الشديدة والمتصلة بالمناخ، فضلاً عن خطورة عواقبها، كل سنة. وقد تسببت العواصف المدارية المدمرة والأمطار الغزيرة والفيضانات والجفاف في معاناة لا توصف لمئات الملايين من الناس.

ونتيجة لذلك، فإن النزوح وهجرة السكان وانعدام الأمن الغذائي والمائي هي من المخاطر الأمنية المحتملة وقد تسببت في نزاعات فعلية في بعض الحالات. وأشد آثار تغير المناخ خطراً هو ارتفاع مستوى سطح البحر. وتشير الدراسات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠، في السيناريو الأكثر تفاقماً، ستتضرر مئات من البلدان

قدرة نظمنا الإيكولوجية الهشة على التكيف، والتي يمكن أن تؤدي جميعها إلى حالة ندرة ونزاع وتشريد للسكان.

لذلك، لا يمكن إنكار أن الأسباب والآثار المعقدة والمتزايدة لتغير المناخ على الناس والكوكب تتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل يضم جميع الآليات والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ترحب ترينيداد وتوباغو باعتراف مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ في عدة سياقات محددة - حوض بحيرة تشاد، وغرب أفريقيا، ومنطقة الساحل، والصومال - مع تأكيده أيضاً على الحاجة إلى تحسين عمليات تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ للتنبؤ على نحو أكثر فعالية بالنزاعات المحتملة.

وعلى الرغم من ذلك، هناك حاجة إلى زيادة تعزيز فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ والآثار الأمنية المترتبة على الكوارث المتصلة بالمناخ من أجل تحسين إبلاغ مجلس الأمن بشأن تلك التهديدات، لا سيما في المناطق الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن خلال الاستفادة من المعارف المؤسسية لآلية السلام والأمن التابعة للمجلس إلى جانب آلية المنظومة الأوسع نطاقاً، فإن ثمة إمكانية كبيرة لتحقيق التآزر بين الدول ومنظومة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرة على الصمود بفعالية من خلال التعجيل باتخاذ الإجراءات الرامية إلى دراسة الأخطار المرتبطة بتغير المناخ التي تهدد السلام، والتخفيف منها.

أخيراً، وربما الأهم، لا بد من تحديد دور مجلس الأمن في الأجل الطويل وعمله بشأن هذه المسألة. وفي حين يقرّ وفد بلدي تماماً باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بوصفهما المحفلين الرئيسيين لتنسيق الاستجابة العالمية لتغير المناخ، ترى ترينيداد وتوباغو أنه ينبغي تفادي ازدواجية المسؤوليات مع الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة وعدم حدوث ذلك في سياق تعزيز فهم المخاطر الأمنية

الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا هو المسؤول عن تيسير التعاون والتنسيق للتأهب للكوارث والتصدي لها على مستوى الدول الأعضاء العشرة في الرابطة. وتدعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى التعاون الوثيق معنا ومساعدتنا.

ونود أيضاً أن نشجّع على المزيد من تبادل المعلومات مع الممثلين والخبراء، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ، وكذلك على تبادل البيانات والخبرات بصورة أكثر تكاملاً.

إننا نؤيد وضع خطة شاملة للاستجابة لتغير المناخ تعالج جميع جوانب هذه المسألة، بما في ذلك الآثار الأمنية، وتكفل المشاركة النشطة لجميع مؤسسات الأمم المتحدة على مستوى المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري والتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية من أجل التصدي بفعالية لهذه المسألة. ونعوّل على استمرار قيادة مجلس الأمن في هذا الاتجاه.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. إننا نشعر بقلق عميق إزاء تواتر الكوارث المتصلة بالمناخ ونطاقها وسرعتها وشدتها. وتحدث هذه الكوارث في كل مكان تقريباً، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. بيد أن تأثيرها على حياة الشعوب مختلف للغاية.

ووفقاً لمنشور صدر حديثاً عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فإنه على مدى السنوات العشرين الماضية، كان الناس في أشد البلدان فقراً أكثر عرضة للوفاة بسبع مرات وأكثر عرضة للإصابة بست مرات مقارنة بأمثالهم من السكان في الدول الغنية نتيجة لهذه الكوارث. وهذا وحده يثبت أن

والأقاليم ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة بخصوص المناخ والتنمية. وبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية في حد ذاته على المحك. وأصبحت الآثار المباشرة لتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين أكثر وضوحاً. فالخطر بات بالفعل موجوداً. وستحدد الطريقة التي نستجيب بها لهذا الخطر مستقبلنا.

وخلال السنوات العشرين الماضية، كانت فييت نام من بين البلدان العشرة الأكثر تضرراً من المخاطر المناخية، وكنا من بين أشد ستة بلدان تضرراً خلال السنوات الأربع الماضية. وأودّ أن أذكر جانباً واحداً فقط - ارتفاع مستوى سطح البحر. وتبين إحدى الدراسات أن مستوى سطح البحر إذا ارتفع بحوالي متر واحد تقريباً بحلول عام ٢١٠٠، فإن المياه ستغمر حوالي ٤٠ في المائة من دلتا نهر ميكونغ. وهناك بالفعل زيادة في تملح التربة بسبب مياه البحر في منطقة كبيرة من الدلتا. ولن يؤثر ذلك على أسباب رزق قرابة ٢٠ مليون شخص في تلك المنطقة من فييت نام فحسب، بل سيكون له أثر أيضاً على الأمن الغذائي خارج حدودها، بما أننا أحد أكبر ثلاثة مصدري الأرز. وتساهم منطقة دلتا الميكونغ بحوالي ٩٠ في المائة من صادراتنا من الأرز.

وتؤيد فييت نام اتباع نهج شامل للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك آثاره على الأمن. ويشجعنا أن نرى مجلس الأمن يُقرّ بشكل متزايد في السنوات الأخيرة بأهمية هذه المسألة ويبقي تركيزه عليها. ونشدد على الأدوار الهامة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والعديد من المنظمات الإقليمية. فهذه الأدوار بالغة الأهمية لضمان تناول البعد الأمني في عملها وتعاونها في دعم الجهود الوطنية والإقليمية. وفي جنوب شرق آسيا، وفي إطار "إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن رابطة واحدة، استجابة واحدة: توحيد أداء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال التصدي للكوارث داخل المنطقة وخارجها"، أضحي مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة

أو القدرة التقنية على معالجة هذه المسألة. وفي الجلسات ذات الصلة للمجلس منذ عام ٢٠٠٧، لم يكن هناك توافق في الآراء لا بين أعضاء المجلس ولا بين عموم أعضاء الأمم المتحدة، يدل على أن هذه المسألة تقع ضمن اختصاص المجلس. بل اعتبرت العديد من البلدان أن ذلك مثال لتعدي المجلس على سلطات ووظائف أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وبينما لم يستطع المجلس حتى التصدي بشكل كامل لبعض النزاعات الخطيرة، فإن إصراره على الخوض في مسائل لم يثبت أنها تُهدد السلم والأمن الدوليين أمرٌ يستعصي على الفهم.

ونتشاطر ما للدول الجزرية الصغيرة النامية من شواغل في ذلك الصدد، ونؤكد على أن مشاكلها المتصلة بالمناخ لا يمكن حلها إلا من خلال بناء القدرات، فضلاً عن المساعدة المالية والتقنية، التي تتجاوز اختصاصات المجلس وسلطته. وإذ أخذ ذلك في الاعتبار، نحث المجلس على التمسك بولايته الأساسية فقط، وتجنب إطلاق الوعود بتقديم حلول لا يمكنه الوفاء بها في نهاية المطاف.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد مرزوق (العراق):** سيدي الرئيس، يشرفني الحضور معكم اليوم جلسة الحوار المفتوح لمجلس الأمن بشأن تأثيرات الكوارث ذات الصلة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين. وهو موضوع حيوي يتصدر اهتمامات المجتمع الدولي. وأشيد بمبادرة الجمهورية الدومينيكية في إقامة هذا الحوار المفتوح.

على الرغم من قناعتنا بأن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، هي المنتدى الأممي المناسب، فإننا ننظر بقلق إلى المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية، باعتبارها ارتقاء بالمسؤولية الدولية، وإجراء وقائياً للحد من المخاطر، وتجنباً للأزمات المحتملة، وعلى جميع المستويات، وهو تحدٍّ أممي.

جهودنا يجب أن تنصبّ على الحد من عدد الوفيات والإصابات في المناطق المتضررة من الكوارث.

وينبغي لنا أيضاً السعي بقوة إلى التصدي لتغير المناخ، مما يسهم في انخفاض عدد الكوارث المرتبطة بالمناخ. ويجب أن يتم ذلك، بطبيعة الحال، على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للدول، فضلاً عن تيسير الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة.

وبالمثل، ينبغي أن نعزز الصكوك والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإن أي محاولة لتقويض الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الانسحاب منها، يجب أن تلقى معارضة شديدة. كما أننا نؤكد على وجوب تمكين البلدان النامية، ولا سيما تلك الأكثر عرضة لهذه الكوارث، من خلال بناء القدرات. ويعني ذلك تشاطر أفضل الممارسات وتبادل الخبرات والتحويل غير المشروط وغير التمييزي للموارد المالية، فضلاً عن المعارف والتكنولوجيات المراعية للمناخ.

ولن يُمكن هذا الأمر تلك البلدان من الإسهام في التصدي لتغير المناخ وحسب، بل أيضاً من أن تكون مستعدة لإنقاذ مزيد من الأرواح في حالات الكوارث. وعلاوة على ذلك، فإنه سيسهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة في تلك المجتمعات من خلال إزالة العقبات الناجمة عن تغير المناخ. وهذا هو الحال في منطقتنا فيما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية، التي تشكل تحديات أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا. وغني عن القول إن الجهود المبذولة لبناء القدرات ينبغي أن تتكامل مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

وإذا كانت تلك هي الأهداف التي يتعين علينا تحقيقها، فإنه ينبغي السعي إلى ذلك في المحافل ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى المماثلة، وليس هنا في مجلس الأمن، الذي لا يملك الاختصاص القانوني

في الوقت الذي نشيد فيه بمواقف المجتمع الدولي الداعمة التي أسهمت في دحر الإرهاب على أرضه، فإننا ندعو بقوة إلى احترام الحقوق المائية، ومنع إفناء رافديه دجلة والفرات، وذلك مساهمة فاعلة من المجتمع الدولي في إشاعة الأمن والاستقرار والسلم.

ختاماً، وبما أن التغير المناخي ظاهرة عالمية لا تتوقف عند الحدود السياسية، فإن المقاربات الإقليمية الشاملة، التي تستند إلى مبادئ القانون الدولي، والمبادرات التي تتبع وسائل دبلوماسية لحل المشاكل بين الدول المتشاطئة، تجنب المنطقة والعالم مخاطر التوتر وعدم الاستقرار، وتعزز الانتصار على الإرهاب والإسراع في إعادة إعمار البنية التحتية لجميع القطاعات، وتعزز إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية، وتسهم في الاستدامة في إدارة واستخدام الموارد الطبيعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتناول مسألة بالغة الأهمية وحسنة التوقيت، ولها تأثير كبير على مستقبل العديد من البلدان. وكما أكد الأمين العام،

”يُعتبر تغير المناخ القضية الفاصلة في عصرنا... ونحن نواجه تهديداً وجودياً مباشراً“.

والواقع أن تغير المناخ، وفي العديد من المناطق، يلحق أضراراً بالنظم الحيوية مثل المياه والغذاء والتأمين الصحي ويسهم في تشريد السكان. وتؤثر الكوارث المتصلة بالمناخ أيضاً على النزاعات، وتقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاعات معينة مثل

ونعتقد أن التغيرات المناخية لها تأثير سلبي كبير على الركائز الثلاث للأمم المتحدة. إن ارتفاع معدلات حرارة سطح الأرض تشكل تهديداً مباشراً ومحسوساً، كما أنها تضاعف من حجم المخاطر المألوفة الأخرى، وتزيد من تعقيدها وشدتها تأثيرها في مناطق عديدة من العالم، ومنها منطقتنا في الشرق الأوسط، وتعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدانا.

إن انجاس الأمطار، والاستخدام غير المستدام للموارد المائية، يفاقم مشكلة ندرة المياه واستنزاف موارد الأرض الساندة للحياة، ويسبب النزوح والهجرة؛ وإن أسباب الهجرة المميته يعرفها الجميع.

تعرض أحواض الأنهار الكبرى في بلادنا إلى ضغوط وإجهاد كبيرين، ناتجة عن التنافس على الاستخدامات، والسيطرة على الموارد المائية المشتركة، في ظل انعدام اتفاقيات فاعلة، أو أطر إقليمية للاستخدام المنصف والمعقول للمياه المشتركة، أو نابعة من عدم الاكتراث بتطبيق مبادئ القانون الدولي ومرجعياته المعروفة، بما يؤمن حقوق جميع الدول المتشاطئة، وفي شقها الثاني ناجمة عن التغير المناخي.

إن تدهور بيئة الدلتا العراقية عند نهر الخليج، والممر المائي الشهير المعروف باسم شط العرب، مثال صارخ على التحول القسري من نظام إيكولوجي للمياه العذبة، غني بالتنوع الإحيائي وتمييزاً بخصوبة الأرض، وبغابات كثيفة من أشجار النخيل، إلى بيئة للمياه المالحة نتيجة لانحسار كمية المياه العذبة الواردة إليه من روافده. ولا يسعنا إغفال الإشارة إلى التدمير الذي أحدثته الإرهاب في المنشآت المدنية والمائية على وجه الخصوص. فإن عدم الاستقرار، والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في انتشار التطرف والتزمت والانتقام، وتندر بالانفجار. وتدعو إلى اعتبار إجراءات التكيف مع التغير المناخي جزءاً من مقاربات الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

لقد كان مؤتمر قمة العمل الأفريقي، الذي عقد على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بمراكش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فرصة للقادة الأفارقة من أجل تنسيق ومواءمة جهودهم الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، والبحث عن حلول أفضل للتحديات المناخية التي تواجهها قارتنا. وقد أفضت تلك القمة إلى العديد من المبادرات، وهي إنشاء لجنة المناخ، والصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو، وذلك بمبادرة من جلالة الملك محمد السادس.

وخلال المؤتمر، تم أيضا إطلاق مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة في إفريقيا. وتسعى تلك المبادرة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، التي تتفاقم بسبب تدهور الأراضي وتغير المناخ. ومن خلال مبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة، يعتمز بلدنا الجمع بين القيادة فيما يتعلق بمسائل تغير المناخ مع ولاية الاتحاد الأفريقي، بغية تنسيق برنامج المهجرة إطار مفوضية الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، أطلقت خلال مؤتمر مراكش أيضا، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية. وقد اعتمدها ٢٧ بلدا أفريقيا وأسست تحالفا حقيقيا من أجل تحسين تكييف الزراعة الإفريقية مع تغير المناخ.

كما تمثل المياه والإدارة السليمة لها أولويتين رئيسيتين للمغرب. ويواجه العالم، والمنطقة الإفريقية على وجه الخصوص، مشكلة ندرة المياه. وتواصل مملكة المغرب الاستثمار في مشاريع كبيرة للري الحديث وتنفيذ برامج لتوفير مياه الشرب في أكثر المناطق ضعفا. وعلى الصعيد التشريعي، فقد مكن اعتماد قانون جديد للمياه، يرسى قواعد للإدارة الشاملة والتشاركية واللامركزية للموارد المائية، من تحقيق تقدم كبير في التنبؤ وضمان أمن المياه، لا سيما في أوقات الجفاف.

الزراعة أو السياحة. وعلاوة على ذلك، فإن الظواهر البطيئة الحدوث، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، تشكل تهديدا على وجود بعض البلدان في منطقة المحيط الهادئ والمحيط الهندي ذاته. وهذه الجزر معرضة لأن تصبح غير صالحة للسكن قبل أن تبتلعها البحار بفترة طويلة بسبب أنواع العواصف العديدة التي تؤثر عليها، وتحات التربة، وتحمض المحيطات، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف سبل معيشتها، وتقويض قطاعات الزراعة والسياحة وصيد الأسماك. ولذلك لا بد من التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ، وذلك ليس فقط بسبب ما لها من آثار مباشرة على الأمن الغذائي، لكن أيضا لأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل التصدي للمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وانعدام الأمن، والنزاعات الناجمة عن التفاعل بين تغير المناخ والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية. ومن الضروري أيضا زيادة الاستثمار في تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على تحسين صمودها في وجه الكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق، فإن هناك حاجة ماسة لاتخاذ تدابير من أجل تقليل الآثار المحتملة للكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها. وينبغي دعوه القطاع الخاص إلى تكثيف جهوده ومشاركته في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، فضلا عن المساعدة الإنسانية، بغرض الحد من الاحتياجات وتعبئة الموارد الإضافية من خلال آليات التمويل المقررة.

لقد أدركت المملكة المغربية في وقت مبكر التهديدات التي يشكّلها تغير المناخ، بما في ذلك جانبه باعتباره عاملا مضاعفا للمخاطر، واعتمدت سياسة استباقية لمعالجة تلك التهديدات. وقد تُرجم هذا الالتزام إلى اعتماد عدة استراتيجيات قطاعية تضع رفاه المواطنين وتمكين المرأة في صميم تنفيذها، وتعزز

ويعتمد اقتصاد بلدي، بما في ذلك قطاع التصدير، اعتمادا كبيرا على الإنتاج الزراعي، المعرض بدوره للتقلبات المناخية وللظواهر الجوية التي تزيد شدتها والأضرار الناجمة عنها على نحو مطرد.

ورهاننا على الطاقات المتجددة الذي تعهدنا به في العقد الماضي، بهدف تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة من خلال اتباع سياسات مستدامة اقتصاديا وبيئيا، هو خير مثال على التزام أوروغواي بالبيئة وبمكافحة تغير المناخ. وبالمثل، فإن البلدان النامية، وخاصة دول منطقتنا أمريكا اللاتينية، معرضة بشدة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية المتكررة بشكل متزايد.

وبينما نعتقد أن هذه المناقشة المفتوحة تشكل إسهاما في النقاش الدائر حول موضوع ذي أولوية لمستقبل الحياة على كوكبنا، يرى بلدي أنه بغية تجنب ربط تغير المناخ بالمسائل الأمنية وحدها، ينبغي الاقتصار في مناقشة المواضيع المحددة ذات الصلة بهذه المسألة على المحافل المختصة، أي، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، باعتباره الصك المتعدد الأطراف الرئيسي للمجتمع الدولي لمواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ، لا رجعة فيه. وعليه، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الدفاع عنه والتعجيل بتنفيذه. ويجب علينا أن نواصل العمل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، من بين صكوك أخرى، للوفاء بالتزامتنا.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن مجلس الأمن محق في النظر بصورة منتظمة في الصلة التي لا تنفصم بين تغير المناخ وتفاقم الآثار المدمرة للنزاع والفقر والتخلف. وبحكم مشاركتنا في عدة بعثات لمجلس الأمن تنتشر في منطقة الساحل وفي بلدان حوض بحيرة تشاد والصومال وهاتي خلال الفترة بين عامي

ويهدف المغرب إلى أن يصبح أحد الموردين الرئيسيين للطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بحلول عام ٢٠٣٠ ليس في المغرب العربي فحسب، بل أيضا في أفريقيا والمنطقة الأوروبية المتوسطة. وعلى الرغم من أن المغرب لا يبعث سوى مقدار ضئيل من غازات الدفيئة، فإنه يبذل جهودا كبيرة بإنفاق ٦٤ في المائة من النفقات المخصصة لقضايا المناخ على التكيف، وهو ما يعادل ٩ في المائة من إجمالي النفقات الاستثمارية.

وفي هذا الصدد، فإن محطة نور للطاقة في ورزازات، أول مشروع للطاقة الشمسية في المغرب، هي أكبر مجمع للطاقة في العالم، بقدرة إجمالية ٥٨٠ ميغاواط. وتتألف محطة نور، التي تغطي مساحة تزيد على ٣ ٠٠٠ هكتار، من أربع محطات للطاقة الشمسية تستخدم تكنولوجيات متعددة. وقد جرى تشييدها مع الامتثال التام للمعايير الدولية، على الصعيدين التكنولوجي والبيئي، وهي مرتبطة بمنصة للبحث والتطوير تقع على مساحة أكثر من ١٥٠ هكتار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديث ألباريت (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتهنئة الجمهورية الدومينيكية على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن وذلك بوضع جدول أعمال موضوعي لشهر كانون الثاني/يناير. ونرحب بحضور السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، لترؤس هذه المناقشة المفتوحة ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم القيمة.

تعتقد أوروغواي أن الوقت قد حان لإعادة التأكيد على أن تغير المناخ يشكل تهديدا حقيقيا للحاضر والمستقبل القريب للبشرية جمعاء، وبالتالي فإن السلام والأمن الدوليين يتأثران أيضا. وتمثل مكافحة تغير المناخ أولوية عالية جدا بالنسبة لأوروغواي.



فيها البلدان والمجتمعات المحلية والسكان الأقل تأهباً وقدرة على حماية أنفسهم وعلى التكيف. وتضر النزاعات بالهياكل والنظم اللازمة لتيسير التكيف مع تغير المناخ.

في الأسبوع الماضي، اختتم رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر مورير زيارة استمرت ثمانية أيام لمنطقة الساحل. وفي تلك المنطقة، لا يرجع النزاع المسلح والفقر الشديد وضعف الخدمات العامة والإخلال بالوسائل التقليدية للبقاء إلى القتال فحسب، ولكن أيضاً إلى تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وعدم القدرة على التنبؤ بالموارد المائية. وقد رأى مورير بنفسه، كما نرى في العمليات التي نقوم بها في مناطق أخرى، أن المجتمعات المحلية التي تواجه هذه التحديات المزدوجة متضررة بصورة غير متناسبة. فهي غالباً ما تواجه المخاطر المتزايدة للفيضانات أو الجفاف ويضطر أفرادها للبحث عن سبل جديدة لكسب العيش أو تغيير نمط حياتهم أو التحرك بعيداً عن ديارهم.

ونعرف أيضاً أن البيئة الطبيعية أو الهياكل الأساسية المدنية غالباً ما تتعرض للضرر أو الدمار في حالات النزاع المسلح، الأمر الذي قد تترتب عليه آثار بيئية والتي يمكن أن تسهم في تغير المناخ. وعلى الرغم من أن القانون الدولي الإنساني لا ينص صراحة على التصدي لتغير المناخ، فإنه يتضمن قواعد تحمي البيئة الطبيعية. فعلى سبيل المثال، يحدد القانون الدولي الإنساني وسائل لحماية الموارد الطبيعية الحيوية، والتي يمكن أن يترتب على استغلالها مخاطر مناخية. كما يحمي القانون الدولي الإنساني بعض الموارد الطبيعية، مثل مياه الشرب أو المناطق الزراعية بوصفها أشياء لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

ولدى مناقشة آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين، يجب النظر في كيفية مضاعفة تغير المناخ لضعف الناس في حالات النزاع المسلح. وفي الواقع، فإن الاستجابة الإنسانية لحركتنا يجب أن تراعي هذا التحدي المتنامي ويجب

وبفضل نتائج زيارتنا الميدانية والمقابلات مع السلطات وأفراد المجتمعات المحلية، شهدنا كيف أن آثار تغير المناخ كثيراً ما تُوَجَّح التوترات.

وأوروغواي مقتنعة بأن التعاون الملائم والمرن بين مختلف الأجهزة والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية للتصدي للاضطرابات المناخية التي تؤثر على النزاعات، بدءاً بمعالجة أسبابها الجذرية. وقد ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش مؤخراً أن تغير المناخ هو المسألة الحاسمة في عصرنا. وإذا لم نتصرف على وجه السرعة، وبطريقة منسقة ومشاركة، سيكون الأوان قد فات لمكافحة هذا التهديد الوجودي الذي يلقي بظلاله علينا جميعاً. إن من حق الأجيال المقبلة السكنى في كوكب آمن يصبو إلى تحقيق التنمية المستدامة. في الختام، نود أن نؤكد على أهمية مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، بوصفه وسيلة لتعزيز الالتزامات التي قُطعت بالفعل وتكثيف الجهود المشتركة في مكافحة تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

السيد مارديني (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وباسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. سأعرض منظورنا الميداني لما نعتبره التأثير المزدوج لتغير المناخ والنزاعات المسلحة. وسأتناول أيضاً كيف أن القانون الدولي الإنساني يوفر الحماية للبيئة.

يضر الأثر المزدوج للصدمة المناخية والنزاع المسلح بقدرة الناس على التكيف. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة، ولا سيما في حالات النزاع المسلح، التي تكون

تسببت التغيرات المناخية في نشوب النزاع فيها وفي تعقيدها وتعقيد إيجاد الحلول لها، ودونكم النزاع الذي نشب في إقليم دارفور في غرب السودان منذ العام ٢٠٠٣، والذي كان محركه الرئيس هو تغير المناخ الذي أدى إلى الجفاف والتصحر وقلة موارد المياه، ولما كان النشاط الاقتصادي لسكان دارفور يعتمد على الرعي والزراعة كان لا بد من وقوع احتكاكات بين المزارعين والرعاة، في تنافس بينهم على الموارد الشحيحة أصلاً، والتي تناقصت بفعل الجفاف والتصحر الذي أصاب إقليم الساحل الأفريقي كله، وساعد على ذلك زيادة عدد السكان وانتشار السلاح، وسهولة الحصول عليه، بسبب الصراعات المتعددة في الدول المجاورة.

على المستوى الوطني، ومن أجل التصدي لمخاطر المناخ عملت حكومة السودان على عدة محاور كان أولها تكثيف الجهود لتحقيق السلام في مجمل أرجاء البلد، باعتبار أن السلام هو الخطوة الأساسية الأولى لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتصدي لخطر تغير المناخ وتداعياته. كما بذلت حكومة بلدي جهوداً مقدرَةً لتحقيق التنمية في جميع ولايات البلد، بجانب زيادة جهود توليد الكهرباء من المصادر المائية، والسعي إلى زيادة واستخدام الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، وزيادة استزراع الأشجار وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال البيئة، خاصة مبادرة السياج الأفريقي الأخضر التي تضم عدداً من الدول الأفريقية التي تنتشر من غرب القارة في السنغال إلى شرقها في جيبوتي. ومن أجل تحقيق تقدم في معالجة المخاطر المرتبطة بالمناخ، نقدم أدناه مقترحات بشأن كيفية التعاون بين مختلف الأطراف لمعالجة هذا التحدي الكبير الذي يواجه عالمنا. أولاً، تعزيز الدبلوماسية الوقائية، ومعالجة الآثار المترتبة عن تغير المناخ قبل استفحالها وتحولها إلى نزاع، عبر تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة، ووكالاتها ذات الصلة بقضايا تغير المناخ

أن نشرك الجهات الفاعلة المحلية في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف معها.

في هذا العام، وبدعم من مركز المناخ التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإننا نعقد سلسلة من اجتماعات مائدة مستديرة بشأن المناخ ضمن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمعالجة هذه القضايا. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر هذا العام بتنقيح المبادئ التوجيهية للجنة الدولية لعام ١٩٩٤ بشأن الأدلة والتعليمات العسكرية المتعلقة بحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح. ونتطلع إلى استمرار الحوار مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد النور (السودان):** السيد الرئيس، أرجو أن أقدم بالشكر لبلدكم الصديق على تنظيم هذه الجلسة المهمة، كما أرجو أن أقدم بالشكر للسادة مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإفادات القيمة التي قدموها صباح اليوم. ويضم وفد بلدي صوته إلى البيان الذي أدلت به السيدة السفيرة فاطمة محمد المراقبة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. لم تعد النزاعات المسلحة وأنشطة الإرهاب الدولي تنفرد بكونها التهديدات الأساسية للسلم والأمن الدوليين في عالم اليوم، بل انضمت إلى القائمة التهديدات الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ والتبدل البيئي، التي أصبحت تشكل محفزاً إضافياً للعوامل التي تهدد السلم والأمن، نظراً لما تسببه من تدهور في الظروف المعيشية والأمن الإنساني، وإضعاف قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، خاصة عندما تقتزن بعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، وسياسية أخرى، ونجد أن المجتمعات والدول التي تعاني من الهشاشة ومحدودية الموارد هي أكثر البلدان عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ. والسودان إحدى الدول التي

إن خطر تغير المناخ والكوارث المرتبطة بالمناخ وآثارها على السلم والأمن الدوليين هو خطر حقيقي. حيث يؤثر تغير المناخ على الأمن الغذائي والمائي ويضعف من المخاطر المرتبطة بالصراعات والهجرة القسرية. ويجب علينا التصدي لهذه التحديات العالمية بطريقة متكاملة وتعزيز الجسر الذي يربط بين الإنذار المبكر والاستعداد والإجراءات المبكرة. ونعتقد أن لمجلس الأمن دور يتعين عليه القيام به من أجل معالجة هذه المسألة. وبوصف فنلندا الرئيس الحالي لمجلس القطب الشمالي، فقد اعتبرت تغير المناخ وآثاره على منطقة القطب الشمالي، مسألة ذات أولوية.

ويعد التحذير الأخير الذي أطلقته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تحذيرا واضحا. ولا يزال ارتفاع متوسط درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية خطيرا، ولكن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٢ درجة مئوية سيكون مدمرا.

وأود أن أبلغ المجلس بأن رؤساء وزراء بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج - قد وقعوا، هذا الصباح في هلسنكي، على إعلان للعمل معا صوب تحييد أثر انبعاثات الكربون، استجابة للنتائج التي توصل إليها تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ "الحد من لاحتراق العالمي عند مقدار ١,٥ درجة مئوية".

كثيرا ما يشكل التنافس على موارد طبيعية، مثل المياه، أسبابا جذرية للنزاعات المسلحة. وتشكل معالجة هذه المسائل بطريقة شاملة أمرا بالغ الأهمية، من منظور الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وغالبا ما تكون المرأة من بين أول من يعاني من المخاطر المتصلة بتغير المناخ، ومساهمة المرأة في الحلول السلمية أمر حاسم. ويكتسي إشراك الشباب نفس القدر من الأهمية. وقد شهدنا أمثلة مشجعة على اضطلاع الشباب بدور ريادي بشأن تغير المناخ، وينبغي لنا أن نفعل المزيد لدعم هذا الأمر.

من ناحية، ومع مؤسسات التمويل الدولية من ناحية أخرى، وتكثيف الجهود لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ويعبر وفد بلدي في هذا الشأن عن أمله في أن تكون قمة شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ التي سيعقدها السيد الأمين العام، على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، أن تكون علامة فارقة في جهودنا لمحاربة تغير المناخ، وتدابيرته. ثانيا، الاهتمام بئذ الإنذار المبكر، خاصة تلك المرتبطة بالنزاعات ذات الصلة بتغير المناخ. ثالثا، وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها لتمكين الدول النامية من تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يجعلها أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تداعيات تغير المناخ. رابعا، تكثيف الجهود لتحقيق السلام خاصة في المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية، وإيلاء المزيد من الاهتمام للدول الخارجة من النزاعات، وخامسا، بناء قدرات الدول النامية لتمكينها من تعزيز الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والاستفادة من الثورة التكنولوجية في هذا الشأن. سادسا، تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يخص قضايا المناخ والنزاعات، وإيلاء اهتمام أكبر للبعد الإقليمي لقضايا المخاطر الأمنية المناخية. سابعا وأخيرا، منح بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والمكاتب القطرية للأمم المتحدة دورا أكبر في التعامل مع تغير المناخ والإسهام في تقديم المعالجات المطلوبة على المستويين المحلي والوطني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد سوير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذه المناقشة المفتوحة ونشكر الجمهورية الدومينيكية على توجيهها الانتباه إلى هذا الموضوع. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم.

الذي يشكل، من وجهة نظر أوزبكستان، حدثا مهما جدا وحسن التوقيت للغاية، نظرا لمختلف التحديات الخطيرة في العالم المعاصر في ميدان حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس، اليوم، إلى إحدى أخطر الكوارث البيئية - جفاف بحر الآرال، الذي تسبب في سلسلة من التحديات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية والصحية والإنسانية للحكومات والمجتمعات المحلية في المنطقة. فقد قلل الانخفاض في تدفق المياه بمقدار خمسة أضعاف من نهرى أمو داريا وسير داريا من حجم بحر الآرال بمعدل يفوق ١٤ على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية. وارتفعت مستويات الملوحة بمعامل قدره ٢٥ وهي الآن تتجاوز بكثير مستويات ملوحة محيطات العالم. واليوم يوجد ملح رملي يغطي مساحة تزيد على ٥,٥ ملايين هكتار - لتحل محل ما كان فيما مضى منطقة صيد مزدهرة - مما يشكل أرضا خصبة لعواصف الغبار والملح، التي تحمل أكثر من ٧٥ مليون طن من الغبار والمعادن السامة إلى الجو سنويا لمسافة آلاف الكيلومترات.

وقد فاقمت كارثة بحر آرال الظروف المناخية في المنطقة، وأدت إلى زيادة الجفاف والحرارة في فصل الصيف وفترات ممتدة من البرد في فصل الشتاء. ووفقا لتوقعات الخبراء، قد تزيد درجة الحرارة في المنطقة بحلول الفترة بين عامي ٢٠٣٥ و ٢٠٥٠ بما يتراوح بين ١,٥ درجة مئوية و ٣ درجات مئوية أخرى مقارنة بالمؤشرات الحالية. وعلاوة على ذلك، فإن مخاطر آثار كارثة بحر الآرال ملحوظة في جميع أنحاء العالم. ووفقا لخبراء دوليين، جرى العثور على أملاح سامة مصدرها منطقة بحر الآرال على سواحل القارة المتجمدة الجنوبية وفي أنهار غرينلاند الجليدية، وفي غابات النرويج وفي أجزاء عديدة أخرى من العالم.

وقد لفت رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد شوكت ميرضيائيف، في الكلمة التي ألقاها في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في نيويورك في عام ٢٠١٧ (انظر A/72/PV.5)،

إن الكوارث المتصلة بالمناخ تتسبب في معاناة بشرية وخسائر اقتصادية هائلة. وإذ يظل تعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ يشكل أهم طريقة للحد من المخاطر في المستقبل، يجب علينا كذلك أن نفعل المزيد من أجل التصدي للعواصف والفيضانات والجفاف اليوم. لقد زادت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية من الأثر العالمي للمنظمة، كما ورد في الإحاطة التي قدمت في وقت سابق من هذه الجلسة. وتشي فنلندا على الدور الذي تضطلع به المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في إيجاد حلول للتحديات المناخية، ومن ثم المشاركة في جهود الأمين العام لمنع نشوب النزاعات. وقد شددت فنلندا على أهمية التعاون في مجال الأرصاد الجوية المائية ويسرت التعاون بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومعاهد الأرصاد الجوية الوطنية في جميع أنحاء العالم. وتأتي معونتنا الإنمائية في ميدان الأرصاد الجوية في المرتبة الثانية في العالم من حيث الحجم. ومن شأن تحسن القدرة على استخلاص معلومات عالية الجودة خاصة بالطقس والمناخ أن يساعد البلدان على التصدي للزيادة في المخاطر المتصلة بالمناخ.

وختاما، فإن أهم وسيلة للحد من المخاطر المتصلة بالمناخ في المستقبل هي تعزيز التخفيف. وإن كان لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ أن يأتي فعلا بالنتائج المرجوة منه، فيجب علينا أن نرفع من مستوى طموحاتنا. ونتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي يعقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر القادم، الذي سيكون فرصة لنا جميعا لإظهار تصميمنا على إبقاء الزيادة في درجات الحرارة العالمية دون ١,٥ درجة مئوية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أوزبكستان.

السيد نذيروف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة لتناول آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين، الأمر

العواقب المترتبة عليه. وإذ نضع في الاعتبار الطابع العالمي لكارثة الآرال، من الضروري توسيع نطاق الإجراءات المشتركة من قبل المجتمع العالمي في هذا الاتجاه بتنفيذ مشاريع مدروسة جيدا وموجهة وممولة تمويلًا جيدًا.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أنه ينبغي لإنشاء الصندوق الاستئماني المذكور أن يشجع المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة على النظر من جديد في مشكلة بحر الآرال وعلى بذل جهود متضافرة للتصدي لهذه المسألة العالمية. وستكون حكومة أوزبكستان، من جانبها، على أهبة الاستعداد للتعاون الوثيق معها ومع الجهات المعنية الأخرى للتخفيف من آثار هذه المشكلة الإيكولوجية الحادة في عصرنا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أشيد بالجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه الجلسة بشأن هذه المسألة الهامة.

تؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن تغير المناخ لا يشكل سبباً مباشراً للاشتباكات أو تعطيل السلام. إنه يعمل تدريجياً وبشكل غير محسوس. يجسد تغير المناخ، بطريقته الخاصة، الأزمة المقبلة، التي يجعلها تقدمها البطيء تغيب غالباً عن انتباهنا لكنها يمكن أن تكون بنفس درجة خطورة النزاع المفتوح. ويشكل تغير المناخ وآثاره مصدر قلق بالغ في منطقة الساحل وفي آسيا الوسطى والشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي أو في جزر المحيط الهادئ. بل إنه يشكل في بعض الأحيان مسألة وجودية، كما هو الحال بالنسبة لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة، التي تكافح من أجل البقاء، في مواجهة خطر الغمر الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة.

ويؤثر تغير المناخ بشكل مباشر على أعداد السكان المشردين وانعدام الأمن الغذائي ونقص المياه والجفاف وارتفاع مستوى

انتباه قادة العالم بوجه خاص إلى أزمة بحر الآرال، وشدد على الحاجة إلى بذل جهود متضافرة من قبل المجتمع الدولي. وشدد رئيس أوزبكستان، خلال مؤتمر قمة رؤساء الدول المؤسسة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، على أهمية توحيد الجهود للتغلب على آثار كارثة بحر الآرال. وطرح زعيم أوزبكستان، تحديداً، عدداً من المبادرات، بما في ذلك تعيين منطقة بحر الآرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيا الإيكولوجية. وتهدف هذه المبادرة إلى توحيد جهود بلدان آسيا الوسطى من أجل تهيئة الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير واستحداث تكنولوجيات إيكولوجية نظيفة وضمان التطبيق الواسع النطاق للاقتصاد الأخضر والحيلولة دون المزيد من التصحر وتطوير السياحة البيئية وتنفيذ تدابير أخرى.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الإقرار بأن من شأن عدم كفاية مستوى التمويل وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة في منطقة بحر الآرال أن يحد من الجهود التي تبذلها دول آسيا الوسطى من أجل التصدي بفعالية لهذه المشكلة الإيكولوجية. وقد دفع ذلك الوضع أوزبكستان والأمم المتحدة إلى إنشاء منصة موحدة للتخفيف من حدة آثار أزمة بحر الآرال وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في منطقة بحر الآرال.

وتم إنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للأمن البشري لمنطقة بحر الآرال، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد ترأسه الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي زار شخصياً بحر الآرال في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ووصفه بأنه واحد من أكبر الكوارث البيئية التي تسبب فيها الإنسان. إن الصندوق الاستئماني مصمم ليكون تحويلياً وقائماً على الأدلة وعلى حقوق الإنسان وشاملاً في هدفه المتمثل في تحفيز وتعزيز الاستجابة المتعددة القطاعات والمتمحورة حول الإنسان لمعالجة

بناء السلام والحفاظ على السلام، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل“. ونعرب عن بالغ امتناننا لقبول اقتراحنا بتوافق الآراء من جانب جميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، ولإسهام الاجتماع في التوعية بالآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار في منطقة الساحل، وبالتحديات التي تواجه بناء السلام في المنطقة وضرورة الاتساق والتعاون والتنسيق في تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وتولي رومانيا تعلق أهمية كبيرة للتعاون الدولي، ونعتقد أن تعددية الأطراف هي الإطار الملائم للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، شاركنا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، التزاما منا بصون وتطوير وتحقيق السلام والتنمية المستدامين بطريقة شاملة. وعلاوة على ذلك، نؤمن بأن الوقاية وبناء القدرة على الصمود حلان ملموسان.

وفي هذا الصدد، نظمت بعثتنا في الشهر الماضي هنا في مقر الأمم المتحدة، حدثا جانبيا بشأن تعزيز التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية. وفي تلك المناسبة، عرض رئيس المكتب الروماني للاستجابة لحالات الطوارئ تجربتنا في مجال إعداد المؤسسات للاستجابة للكوارث الطبيعية وتقاسم الممارسات الفضلى المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك العملية التي جرت مؤخرا في رومانيا، بشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسبعة دول أخرى، والتي تنطوي على عنصر واسع النطاق من عناصر التعاون الدولي.

وفي الختام، إن تغير المناخ لا يؤدي فحسب إلى تفاقم التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، بل يشكل في حد ذاته تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، نرى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تحسين تقييم الروابط بين تغير المناخ والمخاطر الأمنية وتقديم الدعم إلى البلدان والمناطق الأكثر تضررا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

سطح البحر. كما يمكن أن يشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي بالتسبب في التوترات السياسية والدبلوماسية بين البلدان المجاورة وفي الصدمات الداخلية بين الرعاة والمزارعين وفي النزوح الكبير للسكان. ومن المتوقع، استنادا إلى تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي، أن يتشرد ١٤٠ مليون شخص بحلول العام ٢٠٥٠، مع سعيهم إلى تجنب تأثيرات الكوارث الناجمة عن تغير المناخ.

إن تغير المناخ الآن من أولويات الأمم المتحدة، على النحو الذي أكدته اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتلتزم رومانيا التزاما تاما بتلك الوثائق الرئيسية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شارك بلدي في المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ووقع على إعلان كاتوفيتسه الوزاري بشأن الغابات من أجل المناخ وإعلان سيلسيا بشأن التضامن والتحول العادل.

وخلال وجودنا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبعثة الخلف، شهدنا تطور أزمة إنسانية تقع في صميمها المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. كما وقفت رومانيا مع أصدقائها في منطقة البحر الكاريبي من خلال تقديم الدعم المالي إلى دومينيكا، وأنتيغوا وبربودا، وسانت كيتس ونيفس مباشرة بعد الإعصارين المدمرين إيرما وماريا.

إن الأزمات الإنسانية الراهنة في جميع أنحاء العالم تبين أن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ أصبحت أكثر انتشارا وتتطلب استجابات أمنية واقتصادية وسياسية وعسكرية وبيئية متكاملة. وبفضل ما لرومانيا من فهم عميق للأسباب الجذرية المتعددة الأبعاد لانعدام الأمن في منطقة الساحل، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام، رومانيا بادرت إلى إثراء النقاش بشأن هذه المسألة واقترحت كموضوع للاجتماع المشترك بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ”الروابط بين تغير المناخ والتحديات التي تواجه

علاوة على انعكاسات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى حقوق الإنسان، برزت العلاقة بين المناخ والسلام والأمن. فقد أدرك مجلس الأمن هذه العلاقة بشكل متزايد، بما في ذلك في بيانه الرئاسي S/PRST/2011/15، وفي إطار تعامله مع حالات إقليمية محددة، خاصة في أفريقيا. وتظل هناك حاجة لفهم أكبر لمخاطر الهشاشة المتصلة بالمناخ وعوامل تأثيرها في النزاع، وتحسين جمع المعلومات وتقييمها، والإنذار المبكر، بغية الاستجابة الفاعلة والمناسبة لهذه المخاطر، وذلك لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

يعكس اتفاق باريس بشأن تغير المناخ توافر الإرادة السياسية للعمل الجماعي من أجل التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ. وستعمل دول قطر، مع المجتمع الدولي، من أجل ترجمة الالتزامات التي تملئها مصادقة الدولة على الاتفاق. وكان لدولة قطر شرف استضافة جزء هام من العملية التي أدت في نهاية المطاف إلى اتفاق باريس، حيث استضافت دولة قطر المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وكان لها شرف الانضمام لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه على قواعد تطبيق اتفاق المناخ المبرم في باريس عام ٢٠١٥، وذلك في المؤتمر الرابع والشعيرين للدول الأطراف الذي عقد في بولندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وامتثالاً للالتزامات دول قطر تجاه اتفاق باريس، يستثمر جهاز قطر للاستثمار في المشاريع التمويلية المتعلقة بالمناخ. فهو عضو مؤسس وفاعل في "صندوق الثروة السيادي لكوكب واحد"، المنبثق عن مؤتمر قمة "الكوكب الواحد" الذي عقد في باريس في عام ٢٠١٧، والذي يهدف إلى زيادة الكفاءة في تخصيص رؤوس الأموال العالمية من أجل المساهمة في الانتقال السلس نحو اقتصاد أكثر استدامة ويتميز بانخفاض الانبعاثات الكربونية.

السيدة آل ثاني (قطر): بداية نشيد بإدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس خلال هذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه الجلسة. كما أتقدم بالشكر لكل من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، ومدير الأبحاث في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وخبيرة الأمن البيئي بمركز ستيمسون على إحاطاتهم القيمة.

إن قضية تغير المناخ تعد واحدة من أبرز القضايا الهامة في يومنا الحالي، حيث التحديات والشواغل المتعلقة بما آخذة في التفاقم، الشيء الذي يحتم على المجتمع الدولي بأن يتعامل معها بشكل جاد وفعال. لم تعد هذه القضية من قضايا المستقبل البعيد، بل باتت من قضايا الوقت الحاضر، إذ بدأ كوكب الأرض بالفعل يشهد آثار هذه الظاهرة، سواء البطيئة أو السريعة الظهور منها. وتتجلى هذه الآثار على نحو مثير للقلق في مجالات عدة، بما فيها الكوارث الطبيعية، وتهديد الأمن الغذائي والمائي، وانتشار الأمراض، وتهديد التنوع البيولوجي، وشح الموارد الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التنافس على هذه الموارد وارتفاع حدة التوتر، إضافة إلى النزوح البشري الكبير نتيجة للجفاف والفيضانات وعدم كفاية سبل العيش التقليدية كالزراعة والصيد وغيرها.

وفي حين أن المناطق والمجتمعات الهشة هي الأكثر تأثراً بهذه المخاطر والآثار السلبية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الجافة، إلا أن جميع المناطق ليست بمنأى عن هذه التداعيات، بما فيها منطقتنا التي تعد من أكثر المناطق العالم جفافاً. وتحمل البلدان النامية على وجه الخصوص العبء الأكبر من هذه التداعيات. وأمام هذه الحقائق، يصبح من الضروري تكثيف وتسريع وتيرة العمل الجماعي للتصدي لتداعيات تغير المناخ ضمن إطار أممي دولي لمواجهة هذه القضية بشكل منهجي، حيث يتوجب علينا إيلاء الاهتمام الواجب لهذه القضية من قبل جميع المحافل والهيئات الأممية ذات الصلة، كلا حسب اختصاصه وولايته.

والفقر و/أو النزوح إلى أقاليم أخرى. وهذه العوامل غالبا ما تؤدي إلى الخلافات والنزاعات وحتى المواجهات المسلحة بين البلدان التي تسعى إلى الحصول على الموارد المحدودة بصورة متزايدة أو السيطرة على أجزاء من كوكبنا لا تزال غير المنظمة أو خضعت لتوها للأنظمة.

تقع كوستاريكا في منطقة تعرضها لمخاطر مناخية شديدة. وكما قال كبير علماء المنظمة العالمية للأرصاد الجوية هذا الصباح، كان إعصار ناتي في ٢٠١٧ أكبر كارثة طبيعية في تاريخ كوستاريكا. ونحن نفهم الحالة ونتخذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المصاحبة بصورة شاملة.

وفي عام ٢٠١٧، أصدر المراقب المالي العام للجمهورية تقريرا يكشف عن انخفاض مرتبة كوستاريكا عام ٢٠١٥ وفقا للمؤشر العالمي لقياس المخاطر من الثامنة والأربعين إلى الحادية والتسعين في عام ٢٠١٧، مما يدل على تدهور كبير في هذا المجال. وبالمثل، كان هناك ٣٢٠ حدثا مرتبطا بتغير المناخ بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٠. ووفقا لنفس التقرير، فإن التكلفة السنوية لإصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة من الفيضانات والعواصف والجفاف قد ازدادت من ١٤,٨٣ مليون دولار إلى ٣٣٧ مليون دولار في الفترة نفسها. وتزداد التكلفة الحالية للكوارث الطبيعية بنسبة ٣ في المائة كل ثلاثة أشهر ويقدر أن تبلغ ٢,٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن بلدي قد أثارت ضرورة تهيئة إطار مالي خاص بالمناخ سيتيح المجال أمام استثمار فعال وتخصيص الموارد للتخفيف من الظواهر المناخية الشديدة والتكيف معها، وهي التي لم تعد حالات الطوارئ قلما تحدث وأما ظواهر متكررة. كما وضعت كوستاريكا سلسلة من السياسات والخطط الوطنية الرامية إلى الوفاء، مع مساهماتنا المحددة وطنيا، فضلا عن الخطة الوطنية لإزالة الكربون للفترة ٢٠١٨-٢٠٥٠، التي إذا نظر إليها بالاقتران مع خططنا الإنمائية الوطنية، وخطتنا

ويتجلى اهتمام الدولة، دولة قطر، بحماية البيئية من خلال ركيزة التنمية البيئية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ولدى الدولة خطط واستراتيجيات للحفاظ على البيئة وتقليل الاعتماد على الطاقة الهيدروكربونية، وتقوم بجهود ومشاريع وطنية في مجال الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة، بما في ذلك من خلال ولدينا أيضا عددا من المشاريع الوطنية في مجال الطاقة النظيفة والكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك من خلال استخدام الطاقة الشمسية، حيث تسعى إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية بنسبة تتجاوز ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. كما تبذل الجهود لتقليل البصمة الكربونية، وتشمل رؤيتها السعي إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الطاقة الناضبة.

ختاما، سيدي الرئيس، تؤكد دولة قطر التزامها التام بالتعاون مع الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي من أجل الاستجابة لجميع التهديدات الناشئة عن التحديات العالمية، لا سيما تغير المناخ والكوارث الطبيعية، لما فيه خير ومصصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

**السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):** يود وفد بلدي أن يشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام، الذي يؤثر علينا جميعا. وقد وصف الأمين العام تغير المناخ بأنه مسألة حاسمة في عصرنا وتهديد مباشر لوجودنا. وقد حذرنا من "أننا في ورطة".

وقد ثبت مرارا وتكرارا أن تغير المناخ مرتبط ارتباطا وثيقا ببعض أكثر التحديات الأمنية الملحة، نظرا للعواقب الخطيرة المترتبة على فقدان سبل كسب الرزق، وانعدام الأمن الغذائي، والتهميش الاجتماعي - الاقتصادي وتدهور البيئة، وانعدام الأمن، فضلا عن الآثار الأخرى التي تترك مجموعات سكانية بأكملها عرضة للخطر وضعيفة والسكان وأكثر عرضة للمرض



فضلا عن تعزيز قدرتنا على الصمود على الصعيد الوطني وعلى مستوى الأمم المتحدة، من أجل تحسين فهم ومعالجة المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ على جميع المستويات. ويتطلب ذلك أن تبقى تلك المسائل مدرجة في مختلف الخطط هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ابتداء من مكتب الأمين العام، وأن نعزز ونوائم التنسيق فيما بين المؤسسات للتعامل مع تغير المناخ.

وبالمثل، يجب تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسائل، فضلا عن التنسيق بين الوكالات وتعبئة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي المناقشات السابقة بشأن هذه المسألة، برز اقتراح تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن، وهو اقتراح جدير بالدراسة في ضوء الأدلة.

ولن تتمكن كمجتمع دولي من التصدي لنتائج تغير المناخ، مما سيمكننا من التصدي للتحديات الأمنية المتصلة بها، إلا من خلال العمل المتضامن والمؤسسي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** يشكر وفد كازاخستان الرئاسة الدومينيكية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشيد بكم على اختيار هذه المسألة البالغة الأهمية في الوقت المناسب جدا، ونتطلع إلى المزيد من الوعي والعمل في هذا الصدد.

كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم - السيد أديم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو - على أفكارها الشاملة. ونسلم بأن مناخ كوكب الأرض هو مشكلة أمن متزايدة، مع عدد كبير جدا من النتائج المباشرة وغير المباشرة في العديد من مناطق العالم. ونرى الصلات المباشرة بين انعدام الأمن البشري والنزاعات العنيفة، وبين تغير المناخ والافتقار إلى التنمية.

الاستثمارية وغيرها من الصكوك القطاعية الرئيسية، فإنها تشمل ١٠ محاور لإزالة الكربون تغطي كامل الاقتصاد، من قطاعي الزراعة والنقل إلى قطاعات الصناعة وإدارة النفايات والطاقة.

والواقع أن بعض مناطق العالم هي أكثر عرضة من غيرها للآثار المباشرة لتغير المناخ. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أن آثارها تلمس على الصعيد العالمي وفي جميع المناطق في العالم، وأن هؤلاء الأشخاص والمناطق الذين يشهدون حالات تتسم بقدر أكبر من الضعف والتهميش هم الأكثر تضررا.

وبالمثل، فقد تبين أن آثار تغير المناخ تتحمل وطأتها بشكل غير متناسب النساء اللاتي يضطرن لتفويت الفرص التعليمية والاقتصادية لأجل طويل. وبالتالي، وضعت كوستاريكا استراتيجية تعرف باسم التحالف من أجل الجميع، التي تسعى إلى معالجة المسائل الجنسانية في المعاهدات والاتفاقات البيئية الرئيسية، مع إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشكل شامل. ويحظى التحالف من أجل الجميع بالدعم المؤسسي المقدم من الأمم المتحدة من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك من عدد كبير من البلدان في مختلف المناطق.

وكوستاريكا مقتنعة بأنه إذا لم نتخذ إجراءات سريعة وحاسمة، ستكون العواقب مدمرة بالنسبة للجميع. وبينها أحدث تقرير مقدم من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي نؤيده تأييدا تاما، إلى ضرورة اتخاذ إجراءات شاملة لتجنب العواقب الوخيمة لتغير المناخ. كما ستحقق هذه الإجراءات فوائد واضحة للبشر والنظم الإيكولوجية، فضلا عن إمكانية إيجاد مجتمع أكثر عدلا وإنصافا.

ويجب علينا أن نستخدم الأدلة العلمية من أجل وضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تحسن من تقييمنا للمخاطر والإنذار المبكر وفي المقام الأول القدرات على تحليل النزاعات،

عام ٢٠٥٠. وتلك مشكلة عالمية تعاني منها بيرو وطاجيكستان ونيبال وبلدان كثيرة أخرى. وفي هذا السياق، فإن مركز علوم الجليديات الإقليمي لوسط آسيا، الذي أنشئ بالتعاون الوثيق مع اليونسكو، سيسهم بمدخلاته في ذلك التحدي العالمي.

كما أن كازاخستان تتأثر سلبا بكارثة بحر آرال، التي تؤثر بشكل خطير على التنمية المستدامة للمنطقة، كما ذكر الزملاء من أوزبكستان أيضا. ولا يدخر بلدي جهدا في التخفيف من الآثار السلبية لانكماش بحر آرال بشكل كبير خلال العقود الأربعة الماضية. ونحن ننخرط بنشاط في التعاون المثمر بشأن المياه العابرة للحدود بين دول وسط آسيا في إطار ولاية الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. ونتيجة لتلك المبادرة الجديرة بالثناء، قمنا في السنوات الأخيرة بزيادة مساحة بحر آرال بواقع ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وضاعفنا حجمه تقريبا من ١٥ إلى ٣٠ كيلومتر مكعب تقريبا. كما استعدنا ١٩ بحيرة في حوض بحر آرال. بيد أن الدعم الدولي لا يزال ضروريا للمنطقة.

إضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠١٦، كان لنا سبق إنشاء مركز وسط آسيا لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث في ألماني للتخفيف من مخاطر الحالات الطارئة وعواقبها وتنسيق استجابة مشتركة من خلال التعاون الإقليمي والدولي. ويخطط المركز ليكون بمثابة قاعدة عمليات في حالات الطوارئ الواسعة النطاق في وسط آسيا. ومن المهم الإشارة إلى أنه، بالتعاون مع الوكالات المانحة الأخرى والمنظمات الدولية، بدأ المركز ونفذ أكثر من ٢٠ من البرامج والمشاريع المشتركة في مجال حالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث بقيمة بلغت ١,٧ مليون دولار. ومُنحت أفغانستان مركز المراقب في المركز. وبذلك يمكن أن يصبح المركز الإقليمي لإدارة الكوارث في وسط آسيا وأفغانستان.

إن اتجاهات العولمة الجديدة تنطوي على تهديدات عبر وطنية وعابرة للحدود، الأمر الذي يتطلب نمودجا جديدا

وهي تستند إلى هشاشة الأماكن المحلية والفئات الاجتماعية، وطبيعة سبل العيش ودور الدول وقدرتها فيما يتعلق بالتنمية، وصنع السلام، فضلا عن الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تدعم سبل العيش. وبالمثل، فإن ارتفاع مناسيب البحار يهدد وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته. والتنمية المستدامة تساعد على التخفيف من آثار تغير المناخ. ولا يمكن التخفيف من الضرر البيئي بدونها.

وفي هذا السياق، تركز كازاخستان على المشاكل التي تحدث في أماكن أخرى بسبب تدهور الأراضي وتصحرها، ونقص مياه الشرب وازدياد تواتر الأعاصير والزلازل والانهيالات الأرضية والحرائق البرية التي تؤدي إلى حالة من الاضطراب تبلغ ذروتها في صراعات عنيفة. ولذلك، فإننا نعتمد نهجا استباقيا بالحصول على فهم شامل للمخاطر وأوجه الضعف المرتبطة بالكوارث المتصلة بالمناخ، من خلال إنشاء نظم للإنذار المبكر واعتماد استراتيجيات الحد من الأخطار والتأهب للكوارث وإدارتها. ويعزز ذلك بتبادل المعلومات في الوقت المناسب وإدارة المخاطر من خلال نهج متعدد الأطراف فيما بين الدول الأعضاء، فضلا عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ويجب تحسين التأزر بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهم يعملون على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس وأحدث مجموعة قوية من المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاق باريس، المعتمد في كاتوفيتسه. وبالتالي، يمكننا أن نتطلع إلى مناقشات قمة المناخ في أيلول/سبتمبر من هذا العام للحصول على خرائط طريق أكثر فاعلية.

إن حالة البيئة العالمية في العقود الأخيرة تهدد جميع المناطق، بما في ذلك وسط آسيا. وكازاخستان تتأثر بالاحترار العالمي، لا سيما بالوتيرة المتسارعة لذوبان الكتل الجليدية، مما يهدد إلى حد بعيد باستنفاد إمدادات مياه الشرب والري في المنطقة بحلول

وأرمينيا تقع في واحدة من أكثر مناطق العالم النشطة زلزالياً، وهي على دراية كبيرة بمخاطر الكوارث الطبيعية وقدرتها على إحداث تدمير حسيم. وشهر كانون الأول/ديسمبر الماضي صادف الذكرى السنوية الثلاثين للزلزال المدمر الذي ضرب المنطقة الشمالية من أرمينيا في عام ١٩٨٨، وأودى بحياة أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص، وترك عشرات الآلاف من الجرحى، ومئات الآلاف بلا مأوى. ولا تزال أرمينيا تعاني من آثار الدمار، ومنها شتات الكثير من الأسر ودمار المجتمعات المحلية وشلل الصناعات، إلى جانب الذكريات الأليمة الباقية.

إن تجربتنا قد أبرزت أهمية التعاون الإقليمي والعالمي من أجل الاستجابة للكوارث والتخفيف من حدة المخاطر، وقادت بلدنا إلى إعطاء الأولوية لبناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرات الوطنية للتأهب للكوارث. وبالنظر إلى أوجه الضعف في تضاريسها الجبلية ونظمها الإيكولوجية، فإن وضع أرمينيا كبلد متوسط الدخل وبلد نام غير ساحلي يستلزم إعطاء الأولوية لاستراتيجيات تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وفي تحديد سياساتنا بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، نسترشد بنهج النظام الإيكولوجي، بما يتماشى مع مبادئ الاقتصاد الأخضر، مع التركيز بشكل خاص على قطاعات الحياة العامة الأكثر تأثراً بتغير المناخ.

وفي حزيران/يونيه الماضي، استضافت أرمينيا المنتدى دون إقليمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في وسط آسيا والقوقاز، الذي جمع بين ممثلي بلدان وسط آسيا وجنوب القوقاز ومختلف أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية والشؤون الإنسانية. وبعد ثلاث سنوات من اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس، استعرض المشاركون التقدم المحرز وتبادلوا الأفكار، وأكدوا مجدداً التزامهم بالتعاون الفعال المتعدد الأطراف من أجل تحسين التأهب للكوارث. ونشدد على إمكانات هذا التعاون في السياق الأوسع لتعزيز السلم والأمن الإقليميين، فضلاً عن النمو الاقتصادي. وأرمينيا

للتصدي لها. وهذا، بدوره، يستلزم الانتقال من استراتيجية بلد محدد إلى استراتيجية إقليمية. ولذلك، تقترح كازاخستان إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة معني بأهداف التنمية المستدامة في ألماتي، بهدف تعزيز التأزر بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات الإقليمية والمجتمع المدني للتخفيف من الأزمات وإدارتها، وبناء القدرة على الصمود، وضمان التنمية المستدامة.

وتؤكد كازاخستان مجدداً التزامها بالحفاظ على الموارد الثمينة للأرض من أجل الإرث المشترك والثروة المشتركة لجميع الشعوب في العالم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أرمينيا.

**السيدة سيمونيان (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تعرب أرمينيا عن تقديرها لرئاسة المجلس، الجمهورية الدومينيكية، على مبادرتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. إن اجتماع اليوم فرصة جيدة لمناقشة تلك المجموعة الواسعة من الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث المتصلة به، وكذلك تأثيرها المباشر على المجتمعات البشرية من حيث اعتبارات السلام والأمن. وتوفر سجلات الأرصاد الجوية وتوقعات المناخ أدلة وفيرة على ضعف النظم الإيكولوجية والسكان، وتسلب الضوء على الحاجة إلى مضاعفة جهود التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التكيف الفعال مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

ولأن العالم سيظل يعاني من مخاطر الكوارث الطبيعية، بما فيها تلك المتعلقة بآثار تغير المناخ، فإن فهم أوجه الضعف وتطوير قدرات الإنذار المبكر الفعالة، ووضع خطط منسقة للاستجابة للكوارث وضمان توافر الهياكل الأساسية الضرورية والخدمات سيكون أساسياً للتخفيف من حدة الأخطار التي تهدد حياة الإنسان والسلام والأمن. والإقرار بالتكافل المتبادل، وتوفير الإرادة السياسية القوية والالتزام الحقيقي للدول بالتعاون، هي شروط أساسية حاسمة للتخفيف من حدة المخاطر بنجاح.

علاوة على كونه تهديدا لسبل عيش الأجيال المقبلة. وأسهم تغير المناخ بالفعل في زيادة ضعف سكان بعينهم في جميع أنحاء العالم. ويزيد من الضغط على قدرات الحكومات والمجتمعات ويدفع السكان إلى ترك ديارهم.

ونحن بحاجة إلى عمل مناخي حسن التوقيت متضافر ومستدام بغية التخفيف من آثاره السلبية وتحسين أمن الطاقة وحماية البيئة. ويتعين علينا التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى إيلاء الأولوية القصوى للمناخ في جدول الأعمال الدولي، وتعبئته السياسية والدبلوماسية المستمرة في ذلك الصدد على الصعيد العالمي. ويقينا، ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل ما في وسعها في الأخذ بزمام المبادرة في تيسير وتنسيق الجهود العالمية المتعلقة بتغير المناخ، والعمل مع الشركاء الإقليميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الأعمال التجارية والسلطات المحلية التي تؤدي دورا يزداد أهمية في هذا المجال.

ويود وفد بلدي أن يدعو مجلس الأمن إلى مواصلة تحديد سبل معالجة أثر تغير المناخ على النزاعات والسعي إلى سياسات الاستجابات اللازمة وفقا لاختصاصه والولاية المنوطة به لصون السلم والأمن الدوليين.

ولا شك أننا بحاجة إلى استجابة متكاملة من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، تركز على الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام وحفظ السلام، والقدرة على الصمود. ويجب التغلب على الانقسامات المؤسسية والقطاعية كي يتسنى العمل على نحو أكثر تكاملا عن طريق الربط بين العمل الإنساني والتنمية والتخفيف من حدة تغير المناخ والإجراءات المتعلقة بالسلم والأمن.

على استعداد لتوفير منبر للحوار الإقليمي والإسهام في التبادل والتعاون من أجل تحسين إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى أخذ زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة على المستوى الوزاري لزيادة التأكيد على الصلة بين الأمن البشري والبيئي، وكيف يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي مهامه فيما يتعلق بالمخاطر المتصلة بالمناخ للسلم والأمن الدوليين. ومن دواعي سرورنا البالغ أن نرى مجلس الأمن، في عمله، يولي اهتماما متزايدا للمسائل البيئية.

وكان لوفدي شرف العمل في المجلس كعضو منتخب عندما أدرج وفد المملكة المتحدة هذه المناقشة لأول مرة في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5663). ومنذ ذلك الحين، حدثت زيادة في نظر مجلس الأمن في المسائل الأمنية المرتبطة بتغير المناخ. وفي عام ٢٠١٧، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بشأن حوض بحيرة تشاد، وفي آذار/مارس ٢٠١٨، القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨) بشأن الصومال، الذي تضمن أيضا لغة تتعلق بالمناخ والأمن. وهذه كلها خطوات في الاتجاه الصحيح.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية لاستكمال ذلك البيان.

وبصفة عامة، فلا يختلف الأمر كثيرا فيما يتعلق بمنشأ خطر النزاع، إن كان ذلك الخطر حقيقيا. ولا ريب أن تغير المناخ ظاهرة حقيقية وتهديد حقيقي لنا جميعا في القرن الحادي والعشرين. بل هو تهديد خطير لصحتنا وتغذيتنا ونموننا الاقتصادي وأمننا،

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم بجمهورية، سيدي الرئيس، وشعب الجمهورية الدومينيكية على انتخابكم عضواً في مجلس الأمن، وعلى عقد هذه المناقشة بشأن مسألة عزيزة علينا كما تعلمون. وينيل العضوية في المجلس، فقد أتيحت للجمهورية الدومينيكية فرصة لتمثيل صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية - وهو صوت طالما أعلنه خلال عضويتنا في المجلس بصفتنا مملكة تتألف من أربعة بلدان تتمتع بالحكم الذاتي تعتبر من بينها أوروبا وكوراساو وسانت مارتن من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وللأسف، اضطر رئيس وزراء سانت مارتن، الذي أراد حقا أن يكون حاضرا هنا في مناقشة اليوم، إلى إلغاء زيارته في اللحظة الأخيرة بسبب ارتباطات مُلحّة.

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وبتنظيم مناقشة اليوم بشأن أثر الكوارث المتصلة بتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، فإن الجمهورية الدومينيكية تطلب إلى الدول الأعضاء معالجة مسألة اعتبرها الأمين العام حاسمة في عصرنا: تغير المناخ. وبما أن بعض البلدان في مملكتنا من أقرب جيرانها، فإننا نرحب بهذا الاهتمام.

ومنطقة البحر الكاريبي عرضة لآثار تغير المناخ على وجه الخصوص. وكما يعلم المجلس، فقد كانت سانت مارتن من بين الجزر الأكثر تضررا بإعصار إيرما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وهو أقوى إعصار يضرب منطقة المحيط الأطلسي وتسبب بأضرار جسيمة لنسبة ٧٠ في المائة في المنطقة، ما اضطر عدد غير مسبوق من الأشخاص للاحتباء بالملاجئ العامة. وحتى اليوم لا يزال مواطنو سانت مارتن وغيرها في منطقة البحر الكاريبي يعانون من آثار ذلك الإعصار.

وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي قرارا يسلم بدور النظم الإيكولوجية السليمة والموارد التي تدار على نحو مستدام في الحد من خطر نشوب النزاعات المسلحة. ويتعين علينا اتخاذ مزيد من الخطوات بغية التصدي بقدر أكبر من الفعالية للتهديدات الخطيرة التي تسببها الحروب والنزاعات المسلحة للبيئة وجهود الحفظ، فضلا عن الدور المحتمل للموارد الطبيعية في تأجيج النزاعات المسلحة.

وتتعلق المسألة الأخيرة التي أود تناوؤها بالإدارة البيئية في سياق عمليات السلام. فمن المعروف تماما أن من المحتمل أن تكون لعمليات حفظ السلام الكبيرة وكذلك لحفظ السلام المنتشرين فيها أثر بيئي ضار على البلد المضيف. وندعو إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية البيئية التي أطلقتها الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في هذا السياق المحدد. وينبغي لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تتعاون تعاوناً وثيقاً فيما بينها لأجل التصدي لهذه المخاطر المحتملة.

وترى الغالبية الساحقة منا أن تغير المناخ يشكل التحدي الرئيسي في هذا العصر. وقد حدّثنا الأمين العام من أن:

”تغير المناخ يحدث بوتيرة أسرع مما نبذله من جهد في التصدي له، وأنه يجب علينا اللحاق به عاجلا وليس آجلا قبل فوات الأوان“.

ولا شك أن تعددية الأطراف تعدّ أداة رئيسية وينبغي أن تؤدي إلى حلول عالمية، بما في ذلك تغير المناخ. وقد كان شعار الدورة الرابعة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في كاتوفيتسه، بولندا: ”فلنغير معا“. ونرى من هذا المنطلق، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم إسهامه الخاص في إدارة آثار تغير المناخ والتخفيف منها. وأؤكد للمجلس أن سلوفاكيا ملتزمة التزاما كاملا بالقيام بدورها في سياق مسؤوليتنا الجماعية في هذا الصدد.

ويجب على الأمم المتحدة أن تستجيب بصورة متسقة وبجميع ركائزها للتصدي لتغير المناخ والمخاطر الأمنية المتصلة بالمياه في الوقت المناسب.

ويتعين علينا - خارج إطار الأمم المتحدة - بذل المزيد من الجهد بغية تبادل المعارف وأفضل الممارسات واستكشاف الاستجابات القابلة للتنفيذ. تحقيقاً لتلك الغاية، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظمت مملكة هولندا بالتضامن مع مركز الامتياز المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ووكالة إدارة الكوارث في منطقة البحر الكاريبي التابعة للجماعة الكاريبية، المؤتمر الكاريبي المعني بالأمن الكوكبي. وستسهم نتائجه في المؤتمر المعني بالأمن الكوكبي المقرر عقده في لاهاي يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير. ونأمل في مشاركة الكثير من الحاضرين في جلسة اليوم في ذلك المؤتمر.

وختاماً، سيمكّننا منع نشوب النزاعات إذا عملنا على تحسين قدرتنا على التنبؤ عن طريق الإنذار المبكر والتأهب بشكل أفضل، علاوة على العمل المبكر. ولا شك أن أهداف التنمية المستدامة هي خطة لمنع نشوب النزاعات في نهاية المطاف، حيث تشمل التصدي لتغير المناخ - الهدف ١٣ من أهدافها.

إن آثاره الأمنية هامة كارتفاع مستويات سطح البحر، وتدهور البيئة، والعدد المتزايد من الكوارث المتصلة بالمناخ التي تؤثر على الأمن البشري. يذكر سكان سان مارتين تماماً ما يمكن أن يؤدي إليه هذا. ولذلك فإننا نرحب ترحيباً حاراً بمؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا الأمين العام إلى عقده في أيلول/سبتمبر من هذا العام. إن مؤتمر القمة فرصة لمعالجة جميع جوانب تغير المناخ، بما في ذلك التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن الدوليين وبناء مجتمعات قادرة على الصمود من خلال التكيف.

وكما قال الأمين العام، فإن تغير المناخ هو أكبر تهديد يواجهه جيلنا، ونحث المجلس على إيلاء المسألة الأولوية التي

وعليه، فإن الصلة بين تغير المناخ والأمن واضحة ولا يمكن إنكارها. وتعني زيادة مخاطر الكوارث المناخية زيادة التهديدات للأمن البشري وتفاقم أوجه الضعف. وهذا ما أكدته مقدمو الإحاطات اليوم بالقول أن الكوارث المتصلة بالمناخ مثل الأعاصير تؤثر بشدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتسبب في تدهور البيئة.

وأود في هذا السياق، أن ألفت انتباه المجلس إلى هذا "النهج الثلاثي": إذا أردنا الوقاية فإن علينا بالتنبؤ والتأهب كذلك. ولئن تمكنا من التنبؤ بالآثار الأمنية المترتبة عن الكوارث الطبيعية، فسنكون قد مضينا خطوة أخرى نحو معالجة تلك المخاطر. ولهذا السبب، ما برحت مملكة هولندا تدعو مراراً وتكراراً إلى التحليل والتقييم المتكاملين للمخاطر، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية في ذلك المجال. وينبغي أن تشمل عمليات التقييم المتكاملة للمخاطر جميع العوامل المضاعفة للخطر، بما فيها الضغط على الموارد المائية وتغير المناخ. وخلال اجتماع عقد بصيغة آريا بشأن المياه والسلام والأمن، وكنا قد شاركنا في استضافته مع الجمهورية الدومينيكية ودول أخرى، قدم معهد الموارد العالمية أداة للإنذار المبكر بغرض تعزيز تقييمات المخاطر هذه. وبوسع الأدوات هذه أن تساعد الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز تقييم المخاطر وتحليلها.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزه المجلس في هذا الصدد وندعوه إلى توسيع نطاق ذلك حتى يشمل الحالات القطرية وسياقات البعثات ذات الصلة. وسيمكّننا تقييم المخاطر على النحو المطلوب من وضع استراتيجيات إدارة المخاطر المشتركة، أو التأهب بعبارة أخرى. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تكونوا أفضل استعداداً ليس من حيث تحديد المخاطر فحسب، بل أيضاً في تعزيز العمليات ووضع البرامج وفقاً لذلك. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن تشمل الولايات المتكاملة ضرورة تقييم المخاطر وأن تتوفر لبعثات الأمم المتحدة وكياناتها القدرة المؤسسية والوسائل اللازمة لها لتحقيق ذلك.

الاجتماعي. وعليه، فإن ما نشهده في النزاعات على الموارد الشحيحة، وفي تشريد أعداد كبيرة من الناس وفقدان الأراضي هو مظاهر المخاطر المرتبطة بآثار تغير المناخ المشار إليها في التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. هذه هي خبرات البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ في عالمنا اليوم، البلدان التي ما فتئت آملها الضعيفة أصلاً في السلام والأمن تمضي على مسار التلاشي. تؤكد استنتاجات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أنه بدون إحداث تحول جذري في النظم، فإن المسار الحالي لتغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان سوف يتسبب في آثار شديدة لا يمكن غالباً إصلاحها على كوكبنا، مع عواقب إنسانية لا مفر منها.

وفي مواجهة هذه التوقعات والآثار التي لها بالفعل عواقب وخيمة على الناس والكوكب، ليس أمامنا سوى حتمية واحدة ملحة على الصعيد العالمي وهي أن نعمل الآن. إن الخط الأول لاستجابتنا لتغير المناخ والتخفيف من المخاطر المتصلة بالمناخ هو العمل المناخي الطموح الحاسم بما يتماشى مع العلم وهو الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند مقدار ١,٥ درجة مئوية.

ومن الأهمية القصوى ضمان حصول البلدان النامية على الدعم الذي تحتاج إليه للتكيف، وحينما تستنفد قدراتنا على التكيف، أن نحصل على الدعم لمواجهة الخسائر والأضرار. نحن نؤكد من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والعملية المتصلة بها، بما في ذلك اتفاق باريس، هي المنتدى الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ وتنسيقها. ويؤكد تحالف الدول الجزرية الصغيرة على أن المطلوب بشكل عاجل هو زيادة الطموح في الأجل القصير للحد من الاحترار العالمي عند مقدار ١,٥ درجة مئوية. ونشدد أيضاً على الحاجة الملحة إلى معالجة استمرار الفجوة في التمويل لأغراض التكيف. وبالمثل، فإننا نشدد على الحاجة إلى آلية دولية قوية لمواجهة الخسائر والأضرار.

تستحقها من خلال الدعوة إلى إجراء تقييمات متكاملة للمخاطر وتشجيع البرمجة المراعية للمناخ والنزاعات.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بليز.

**السيدة يونغ (بليز) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي

بهذا البيان بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

أود أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية، الدولة الجزرية الصغيرة النامية الزميلة، على انتخابها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، وأن أثنى عليكم، السيد الرئيس، على القرار الجريء المتمثل في بدء رئاستكم لمجلس الأمن بعقد مناقشة بشأن موضوع يشمل مسألة - هي بلا جدال - مسألة حاسمة في عصرنا.

بوسعي أن أقول ذلك باقتناع تام لأنني أمثل مجموعة من البلدان تقع على خط المواجهة الأمامي لتغير المناخ. لو كان بإمكان الناس من جزرنا والدول الساحلية المنخفضة أن يجلسوا معنا هنا اليوم، لأحبرونا عما يواجهون من تحديات يومية للحفاظ على سبل رزقهم المتواضعة: تسرب المياه المالحة إلى مياه الشرب ومياه الري؛ المزارعون الذين يجبرون على المزيد من الاستدانة فيما يحاولون التكيف مع تغير أنماط سقوط الأمطار؛ الصيادون الذين يضطرون إلى الإبحار أبعد وأبعد لكي يحصلون على صيد يوم واحد، مع هجرة الحياة البحرية إلى مناطق بعيدة عن مواطنها التقليدية؛ وحرمان الأسر التي تواجه ارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير الشديدة من المنزل والعمل، وللأسف، الحرمان أحياناً من أحبائهم. هذا الواقع يتكرر في جميع أنحاء العالم بوتيرة تبعث على القلق وآثار لم يسبق لها مثيل.

لقد خلص الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره الخاص المعنون "ارتفاع درجة الحرارة في العالم بمقدار ١,٥ درجة مئوية" إلى أن آثار تغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان أسوأ مما كان متوقعا سابقاً وأن المخاطر المرتبطة بها قد زادت كثيراً بالنسبة لنظمنا الإيكولوجية واقتصاداتنا ورفاهنا

ويجدونا الأمل في أن تشمل نتائج مناقشة اليوم توجيه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات الطموحة اللازمة بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس والمسار نحو تحقيق الحد من الاحترار العالمي عند مقدار ١,٥ درجة مئوية. وينبغي أيضا أن تشمل النتائج دعوة شركائنا من البلدان المتقدمة النمو إلى تعبئة الموارد اللازمة حتى يتسنى للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، ضمان الحصول على التمويل الإضافي الملائم الذي يمكن التنبؤ به والتكنولوجيا وبناء القدرات.

وعلى الرغم من العمل المناخي والدعم الضروريين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يجب علينا أيضا أن نعترف بأن لتغير المناخ آثارا متعددة الأبعاد، خارج نطاق الاتفاقية الإطارية، ومن ثم يجب التصدي لها بطريقة منسقة ومتسقة عبر جميع الأطر والآليات وهيئات الأمم المتحدة المعنية. وفي هذا السياق، أصبح من الضروري بشكل متزايد أن يكون لدى مجلس الأمن فهم أشمل للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين الناجمة عن تغير المناخ والكوارث المتصلة بالمناخ، لكي يتمكن من العمل على النحو الملائم.

ويسرنا ملاحظة أن الجهود الأولية المبذولة تشمل عمليات تقييم المخاطر المتصلة بالمناخ في تقارير الأمين العام إلى المجلس، فضلا عن الجهود الرامية إلى توفير المعلومات والتدريب لعمليات حفظ السلام بشأن آثار المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ويحث تحالف الدول الجزرية الصغيرة المجلس على استخدام هذه المناقشة لحشد الإرادة السياسية لضمان توحيد هذه الجهود الأولية وتحسينها. وتحقيقا لهذه الغاية، نقترح ثلاثة عوامل للنظر فيها.

العامل الأولي هو ضمان أن عمل مجلس الأمن في التأكد من أن المخاطر تسترشد بأفضل المعارف العلمية المتاحة بشأن تغير المناخ، مثل تقارير التقييم التي يصدرها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. والعامل الثاني ذو الصلة هو أن ثمة حاجة إلى تحسين القدرات التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة من

أجل تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ وفقا للظروف والاحتياجات والحالات المحددة على أرض الواقع. والعامل الثالث هو الحاجة إلى تنسيق عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية بغية تحسين القدرة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة على دعم الدول والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك أكثر الفئات ضعفا، مثل النساء والشباب ومجتمعات الشعوب الأصلية، للتخفيف من حدة هذه المخاطر. وبهذه الطريقة، تكون منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أقدر على تحديد المخاطر الأمنية الناشئة عن آثار تغير المناخ، والاستعداد لها وتسخير الأدوار التكميلية من أجل الحيلولة دون تزايد هذه التهديدات إلى المستوى الذي يكون السلم والأمن الدوليان عرضة عنده للخطر.

يجب أن ينظر إلى الفهم الأكثر شمولاً للآثار المترتبة على تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين بوصفها حلقة بالغة الأهمية في سلسلة الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وتتضمن تلك الاستجابة إجراءات تهدف إلى التخفيف من الاحترار العالمي من خلال أهداف أكثر طموحا لتخفيض الانبعاثات، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، والتكيف في الأجلين القصير والطويل، مع آثار تغير المناخ. ونظرا لأوجه الترابط بينها، مطلوب اتخاذ مزيد من الخطوات للحيلولة دون تشظي منظومة الأمم المتحدة بهدف موازنة هذه الإجراءات وضمان أن سلسلة الاستجابة لا تعاني من أي ثغرة أو أوجه ضعف.

إن مسألة تغير المناخ مسألة لا تتجاوز الدول والحدود فحسب، بل والقواعد والولايات المؤسسية المتعارف عليها. إنها تشكل تهديدا جوهريا لمستقبل كوكبنا ولوجود البشرية جمعاء كما نعرفها. ونأمل في أن تشكل هذه المناقشة نقطة انطلاق لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ مع عزم مجلس الأمن على القيام بدوره.



والأمن ومعالجتنا لها أقل من ذلك. وبما أننا دول جزرية صغيرة نامية، فقد ناصرنا منذ فترة طويلة أن يجري الاعتراف على النحو الواجب بالآثار الأمنية المترتبة على الكوارث الناجمة عن تغير المناخ وبالتهديدات القائمة لأسلوب حياتنا في حد ذاته. وهذه التهديدات هي الواقع الذي تواجهه شعوب المحيط الهادئ على أساس يومي.

ونوجه انتباه مجلس الأمن إلى زيادة تواتر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ. ففي الشهر الماضي وحده، شهدت منطقة المحيط الهادئ عدداً من الأعاصير المدارية والمنخفضات الجوية، ما سبب أمطاراً شديدة وفيضانات وألحق أضراراً بالهياكل الأساسية الحيوية في كيريباس وفي جمهورية جزر مارشال وفي جزر سليمان وفي فيجي.

وعندما تواجه اقتصادات صغيرة مثل اقتصاداتنا أضراراً عاماً تلو الآخر، فإنها تجد بالكاد متنفساً كافياً للتعافي. إن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ تضرّ باستقرارنا الاقتصادي. وإذا لم تُبذل جهود عاجلة وجدّية، يمكن لعدم الاستقرار الاقتصادي أن يضرّ باستقرار مؤسسات الحكم وبالأستقرار داخل المجتمع الأوسع.

وفي عام ٢٠١٨، أكد قادة منطقة المحيط الهادئ التي ننتمي إليها، بما في ذلك زعماء أستراليا ونيوزيلندا، مجدداً على أن تغير المناخ هو أكبر خطر منفرد يهدد سبل العيش والأمن والرفاه لشعوب منطقة المحيط الهادئ. وأقرّ قادتنا بدور تغير المناخ في زيادة تعقيد البيئة الأمنية الإقليمية، الأمر الذي يمكن أن يضرّ بالاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي ويؤدي إلى هشاشة شديدة.

تحدّثت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ عن آثار زيادة الهشاشة في العديد من المنتديات، ونحن نكرر الإعراب عن تلك المشاعر. لقد بات المحيط الهادئ الآن المركز العالمي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتستخدم الشبكات الدولية هذا النوع من الصيد لغسل الأموال

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أبلغ المشاركين بالمناسبة الجانبية المعنونة "بناء القدرة على الصمود، وتوسيع آفاق التنمية من خلال الشراكات العالمية" التي سيستضيفها تحالف الدول الجزرية الصغيرة في ١٩ شباط/فبراير. والجميع مدعوون للحضور. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل توفالو.

السيد لالونيو (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الأعضاء الـ ١٢ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وهي كيريباس، فيجي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، جمهورية جزر مارشال، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، ساموا، جزر سليمان، تونغا، فانواتو، وبلدي، توفالو.

أولاً، أودّ أن أعرب عن أحرّ التهاني من المحيط الهادئ لكم، سيدي الرئيس، وللبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية على تولي رئاسة مجلس الأمن. وأودّ أن أعرب عن تقدير أسرة منطقة المحيط الهادئ لعقد هذه المناقشة بشأن الكيفية التي تؤثر بها الكوارث الناجمة عن تغير المناخ في الأستقرار والسلام والأمن.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبلير باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونؤيد أيضاً البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية ناورو بالنيابة عن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة.

يمثل تغير المناخ تهديداً عالمياً للسلام والأمن وهو يتسبب في إجهاد مائي حاد وفي المزيد من نوبات الجفاف المطولة وفي زيادة تواتر الفيضانات وفي المزيد من الأعاصير الشديدة والعنيفة. وتعاني جميع البلدان من آثار مدمرة أكثر تواتراً وشدة للكوارث الطبيعية.

ولئن كانت الجوانب المتعلقة بالتعافي وإعادة البناء في أعقاب الظواهر الجوية الشديدة مفهومة جيداً، مع أن معالجتها لا تزال غير كافية بالمرّة، فإن فهمنا للجوانب المتعلقة بالسلام

والأجور غير المشروع بالمخدرات والنقل غير القانوني للأشخاص عبر المحيطات.

ونخاطب مجلس الأمن مناشدين إياه الاعتراف بالأبعاد الأمنية الدولية الخطيرة لهذه المسألة. وللقيام بذلك، يتعين على

مجلس الأمن رصد الآثار الأمنية الجارية للكوارث الناجمة عن تغير المناخ وتلقي تحليل واضح لها؛ وتحتاج الأمم المتحدة إلى تركيز الاهتمام على المسائل الأمنية المرتبطة بالمناخ من خلال ممثل خاص؛ وثمة حاجة إلى دعم التدخلات الوقائية من أجل حماية الدول الصغيرة من السقوط في هوة دورات طويلة من عدم الاستقرار.

ونود أن نسلط الضوء على الحاجة إلى التقييم والتحليل

السلبيين. وهناك حاجة إلى تقييم قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للآثار الأمنية لتغير المناخ. ونحن بحاجة إلى مزيد من المعلومات عن جوانب الخطر المحتمل في العلاقة بين المناخ والأمن. ونحن بحاجة إلى تقييمات بشأن السبل التي يمكننا بها تحسين رصدنا واستجابتنا. ونحن بحاجة إلى إجراء تحليل للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وإلى معلومات بهذا الخصوص بحيث يتسنى للمجلس أن يكون أقدر على اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ومن شأن تلك المعلومات والتقييم والتحليل تمكين المجلس والمنظومة ككل من تحسين قدرتهما والسماح بتنفيذ استجابة هادفة تقدم المساعدة اللازمة إلى البلدان الضعيفة.

ولهذا السبب، ما فتئنا ندعو إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن. ويمكن أن يكفل هذا التعيين تقديم تحليل سليم للثغرات والمسائل المتعلقة بالتنسيق بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة ومعالجة كل ذلك. ونكرر دعوتنا إلى تعيين هذا الممثل الخاص، ونلتزم بدعم جميع أعضاء المجلس.

واستشرافاً للمستقبل، فإنه لا يمكن التغلب على التحديات التي تواجهنا إلا من خلال طرائق جديدة للعمل. ولذلك، نحث مجلس الأمن على عدم التغاضي عن التحديات الأمنية الحقيقية

تماما التي يمثلها تغير المناخ، بل أن يستجيب إلى دعوتنا للعمل الآن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن أطيبي تمنياتي لكم في رئاستكم، التي أقول إنها كانت مثمرة وناجحة جداً حتى الآن. وأشكركم على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى السماح لي بأن أشاطر المجلس آراءنا بشأن المسألة قيد النظر. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح.

أولاً، قد يبدو غريباً أن ينظر مجلس الأمن في الآثار التي تخلفها الكوارث المتصلة بالمناخ وتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. إن لدى مجلس الأمن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعماله، ويُتوقع منه الشيء الكثير من حيث العمل والفعالية في منع نشوب النزاعات وحل القائم منها. وربما نعتقد أن من الطبيعي أن يركز مجلس الأمن عليها بدلاً من أن يفتح مجالات جديدة غير مطروقة للنظر فيها.

ثانياً، نعتقد أن الصلة بين المناخ وبين السلام والأمن الدوليين ليست بعيدة، ونحن شهود، بما في ذلك في منطقي الجغرافية، على حقيقة أن تغير المناخ كان له بلا شك آثار سلبية وخطيرة في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، اللتين تعتبرهما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من البؤر الساخنة.

ثالثاً، أود أن أشير على وجه التحديد إلى أنه على الرغم من أن أفريقيا، قارتنا، هي الأقل مسؤولية عن التغير المناخي بشري المنشأ، فهي القارة التي تعاني أكثر من غيرها من أخطار داهمة كالصحح وتدهور الأراضي والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات. ولا يقتصر الضرر المباشر لهذه الآثار

ومن المهم الإشارة إلى أن البيان الرئاسي لعام ٢٠١١ قد أشار إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لها دور وتحمل مسؤولية باعتبارها "الصك الأساسي لمعالجة مسألة تغير المناخ" (S/PRST/2011/15، الفقرة ٣). ولا نزال نرى أن اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هو أفضل إطار لمعالجة هذه المسألة من خلال الالتزامات التي يجب احترامها.

سابعاً، يواصل بلدي الدعوة إلى منع نشوب النزاعات وحلها عن طريق معالجة أسبابها الجذرية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، نعم، ينبغي اليوم أن نقول ذلك بأكثر قدر ممكن من الوضوح. إن المسألة المطروحة مسألة متعددة الأوجه. صحيح أننا لا نزال على خلاف عندما يتعلق الأمر بتعريف مفهوم "آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين"، الذي يجب توضيحه بطريقة ما. ولكن في الوقت ذاته، يجب أن نبدأ العمل في هذا المنعطف - وينبغي أن أقول إنه واجبنا - وذلك عن طريق المنع والتعاون، وأن نأخذ دائماً في الاعتبار أنه ما من أحد بمأمن من آثار التفاعس أو اللامبالاة.

وأود أن أشير إلى مثال صارخ في قارتي، أفريقيا. لقد ذكر بحق هذا الصباح أن هناك صلة بين نضوب بحيرة تشاد والأنشطة ذات الصلة بالإرهاب. ومن الواضح أن الجماعات الإرهابية والإجرامية قد وجدت أرضاً خصبة. فندرة الموارد لا تترك أي سبيل آخر للسكان سوى الهجرة القسرية أو الوقوع في أيدي الجماعات المتمردة. وفي هذه المرحلة، فإن السؤال المشروع هو: ما الذي يمكن أن نفعله، وما الدور المحدد الذي يضطلع به مجلس الأمن؟

أولاً، يجب أن نعتمد على المنظمات الإقليمية وتعاون معها ونعمل معها بصورة مشتركة، وفي حالتنا، فإن هذه المنظمة هي الاتحاد الأفريقي. والآليات موجودة الآن. وأقترح بقوة أن

الضارة على مناطق مثل منطقة الساحل بل يتعداه أيضاً إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيكون تجاهل أن الوضع كانت له تداعيات على هؤلاء السكان المعرضين للفقر أصلاً خطأً مأساوياً. لقد اقتتلت البشرية على الغذاء والمأوى في العصور القديمة، وستواصل البشرية الاقتتال على الماء والغذاء والمأوى عندما تشح هذه الموارد وعندما يُمنع الوصول إلى الأشياء اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لأي سبب من الأسباب.

رابعاً، من الواضح لنا أن هذه الحالة من الفقر وندرة الموارد هي باب مفتوح أمام جميع الجماعات الشريرة، بما فيها الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية، لتزدهر كما يحدث في منطقة الساحل. ومن الواضح أيضاً أن هذه الحالة الخطيرة ستواصل دفع مختلف الشعوب المتضررة إلى مغادرة أماكن سكنها والشروع في هجرة قسرية، عادة ما تكون نحو الشمال، حيث يعتقدون أن الموارد هناك أوفر وأن الأراضي أكثر أمناً، الأمر الذي يؤدي إلى جميع المآسي التي نشهدها جميعاً اليوم، كما يحدث في البحر الأبيض المتوسط.

خامساً، إن الحالة معقدة وتضم عدداً كبيراً من أصحاب المصلحة. وبالنسبة إلى مجلس الأمن، فإن السؤال المطروح بسيط: هل تثير الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ النزاعات، أم أن النزاعات تمنعنا من معالجة القضايا البيئية والإنمائية في المناطق المعنية؟

سادساً، نرى أنه ليس من غير المشروع أن نعتقد أن مجلس الأمن دوراً وولاية ومسؤولية لم تحدد بعد. وفي الواقع، انضم مجلس الأمن لهذه المسيرة في عام ٢٠١١ بأول بيان رئاسي له بشأن هذه المسألة (S/PRST/2011/15)، وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأنه أشار بحق في ذلك الحين إلى المسؤوليات والولايات الخاصة بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا يسعني إلا أن أذكر بأننا قد تعهدنا، بصفتنا المجتمع الدولي، بمعالجة هذه المسألة من خلال اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

التحضير لمؤتمر القمة في حزيران/يونيه في أبو ظبي، على نحو ما أعلن الأمين العام بالأمس.

لم يعد تغير المناخ مصدر قلق لعلماء البيئة فقط منذ زمن طويل. وقد أصبح التأقلم مع تغير المناخ - أو "التكيف" بمصطلح الخبراء - الآن حقيقة من حقائق الحياة، حيث تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ارتفاعا شديدا في درجات الحرارة، وكوارث طبيعية متزايدة الشدة، وهجرة بشرية بسبب المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التكيف غالبا ما يكون مرادفا للإغاثة والتخطيط على الصعيد الإنساني.

وعلى الرغم من أن تغير المناخ ليس مسألة أمنية بالمعنى التقليدي، على نحو ما قال كثيرون هنا اليوم، وعلى الرغم من وجود مسائل أخرى نوقشت في المجلس وتكتسي نفس القدر من الأهمية بالنسبة لنا، علينا أن ندرك أنه سيؤدي إلى تفاقم الشواغل الأمنية القائمة في المستقبل، وربما خلق شواغل جديدة. وفي الواقع، خلص الخبراء العسكريون في العديد من البلدان منذ وقت طويل إلى أن تغير المناخ يفرض تهديدات وجودية تتمثل في التشرذم واندثار بعض الدول. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي والمائي، وفقدان المأوى، وتدهور سبل العيش، والإحساس بالعجز في أعقاب الكوارث المتكررة يوفر تربة خصبة لليأس والتطرف، ومن ثم انعدام الاستقرار.

وتشعر الإمارات العربية المتحدة ببالح قلق إزاء تأثير هذه التحديات الملحة المتصلة بتغير المناخ، ليس داخل حدودنا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم، حيث إننا نعلم أن أمن بلدنا يرتكز بأمن الآخرين، ولأننا نعلم أن هذه المسألة في الواقع مسألة يمكننا التصدي لها معا بشكل جماعي. وفي منطقة المحيط الهادئ والمحيط الهندي، يشكل تغير المناخ تهديدا لبقاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة، ولذلك فإذا تقاعسنا عن العمل بشأن تغير المناخ يمكن أن يندثر عدد من هذه البلدان أو أن

تتم مناقشة بند في جدول الأعمال بشأن الآثار المترتبة على الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن في اجتماع مجلس الأمن مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ثانيا، فيما يتعلق بالوقاية، فإن وجود آليات مثل الاتحاد الأفريقي، وأيضا تلك الكيانات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعمليات حفظ السلام، تفي تماما بالعرض الذي يتمثل على الأقل في إطلاع مجلس الأمن على ما تعتقد أنه آثار لتغير المناخ. ثالثا، يجب أن نعتمد على العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنسقين المقيمين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجديدة، بما في ذلك الأعمال التحليلية.

وأود أن أختتم بياني بالدعوة إلى إجراء تقييم واضح لتحديد سبل المضي قدما في هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الجمهورية الدومينيكية على تولي رئاسة مجلس الأمن، وعلى توجيه عناية المجلس لهذه المسألة الهامة. ويشهد طول قائمة المتكلمين اليوم على أهمية هذه المسألة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء. وعلى نحو ما قال آخرون، ما من شك في أن تغير المناخ هو المسألة الحاسمة في عصرنا، وأود أن أشكر وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية، ومقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح على بياناتهم.

تلتزم الإمارات العربية المتحدة بالعمل المناخي، ومنتظر بفرار الصبر مؤتمر قمة الأمين العام المعنية بالمناخ في وقت لاحق من هذا العام. ونحبي قيادته وما يضطلع به من عمل دؤوب لمكافحة تغير المناخ. ولذلك، فإننا نفخر باستضافة الاجتماع

بالأماكن المرجح أن تقع فيها كوارث مناخية. ويمكن للتمويل القائم على التنبؤات أن يبني القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وأن يحتوي آثار الكوارث الطبيعية التي تتسبب في انعدام الأمن وهجرة السكان. وهذه أنماط من الخيارات العملية والالتزامات الممكنة التي نأمل أن نعرضها في الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة المعني بالمناخ في حزيران/يونيه في الإمارات العربية المتحدة. ونتطلع إلى الترحيب بجميع الدول الأعضاء فيه.

إن جلسة اليوم دليل على أن الصلة القائمة بين تغير المناخ وانعدام الأمن حقيقية ومعترف بها من جانب المجتمع الدولي. ويتطلب ذلك من هذه القاعة اتخاذ إجراءات عملية وإيلاء الاهتمام لها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس.

**السيد سومارو (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية):** أحيي الجمهورية الدومينيكية على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي ركزت على التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين. ونعرب عن التقدير بصفة خاصة للمذكرة المفاهيمية (S/2019/1، المرفق)، التي تتضمن مسائل ذات صلة استرشدت بها مناقشتنا اليوم. ونعرب عن بالغ سعادتنا ونحن نرى دولة جزرية صغيرة نامية زميلة تتأسس هذه الجلسة الهامة.

تؤيد موريشيوس البيان الذي أدلى به ممثل بليز، السفير لويس يونغ، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة. كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر للمشاركين على شهادتهم وإحاطاتهم الإعلامية المستنيرة هذا الصباح.

لقد كانت مناقشة التغيرات المناخية في مجلس الأمن تحديا كبيرا، ولكن اتخاذ قرارات تلزم الدول الأعضاء باتخاذ قرارات

تغمرها المياه، مما سيؤدي إلى تحركات سكانية، وتحديات جديدة بشأن السيطرة على الأراضي والسلامة.

إن تناول الصلة بين تغير المناخ والأمن الدولي لا يتطلب بالضرورة إجراء تغيير في آليات مجلس الأمن، ولكن ينبغي لنا أن نفعل المزيد من أجل إعادة تحديد إطار العمل المناخي. إن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتمويل سبل العيش في المناطق المنكوبة بالجفاف، رغم اعتبارها بصورة تقليدية مسائل إنمائية أو إنسانية، فإنها في الواقع استثمارات في الأمن، وينبغي أن تفهم على هذا النحو.

وبوجه عام، فإن الدول الأعضاء والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة بحاجة لاستهداف انعدام الأمن صراحة من خلال العمل المناخي. ويمكن أن يأتي ذلك في شكل التزامات بزيادة العمل الإنمائي في الأماكن الأكثر عرضة للمعاناة من انعدام الأمن المرتبط بالمناخ أو التي تعاني منه بالفعل. فعلى سبيل المثال، فإن العديد من البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ لديها معدلات بطالة مرتفعة، ولا سيما بين الشباب. ويمكن للعمل الإنمائي والإنساني المحدد الهدف الذي يوفر سبل العيش أو التعليم أو التدريب أن يخفف من خطر البطالة المرتبطة بالمناخ التي تسهم في انعدام الأمن.

وبالمثل، فإن الدول الأعضاء، والجهات المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة يمكن أن تجمع بين الجهود الحالية التي تبذلها بهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة مع بذل جهود متجددة ترمي إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن لاستخدام الطاقة الشمسية لتشغيل المراكز الصحية والمدارس والمنشآت أن تخفف في الوقت نفسه من آثار تغير المناخ والعوامل التي تسهم في انعدام الأمن.

كما يمكن للبلدان المانحة والوكالات الإنمائية الدولية أن تخصص ما تقدمه من تمويل استنادا إلى نماذج علمية تتنبأ

استباقية تحد أكبر. ولذلك، فإننا نرحب بهذه الفرصة على أمل مخلص بأن يؤدي الموجز الذي قدمه الرئيس إلى وضع خطة عمل عملية لتنفيذها الدول الأعضاء في نهاية المطاف.

ويعتقد أن هذا كان محفلاً جيداً ومناقشة ناجحة، أخذ فيها ٨٢ ممثلاً الكلمة للإعراب عن آرائهم. ولا يزال يتعذر على بعض البلدان أن تفهم شعور البلدان النامية مثل بلدنا. فنحن نعيش تحت وطأة الخوف من أننا إما سنختفي وإما ستعصف بنا كارثة طبيعية ترجع باقتصاداتنا ١٠ أو ١٥ عاماً إلى الوراء. ويجدوني الأمل في أننا سنواصل رفع أصواتنا عالياً وبوضوح حتى تلقى آذاناً صاغية.

واعتقد أن هذا كان محفلاً جيداً ومناقشة ناجحة، أخذ فيها ٨٢ ممثلاً الكلمة للإعراب عن آرائهم. ولا يزال يتعذر على بعض البلدان أن تفهم شعور البلدان النامية مثل بلدنا. فنحن نعيش تحت وطأة الخوف من أننا إما سنختفي وإما ستعصف بنا كارثة طبيعية ترجع باقتصاداتنا ١٠ أو ١٥ عاماً إلى الوراء. ويجدوني الأمل في أننا سنواصل رفع أصواتنا عالياً وبوضوح حتى تلقى آذاناً صاغية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الجميع، ولا سيما مقدمي الإحاطات الإعلامية.

وأعتقد أن هذا كان محفلاً جيداً ومناقشة ناجحة، أخذ فيها ٨٢ ممثلاً الكلمة للإعراب عن آرائهم. ولا يزال يتعذر على بعض البلدان أن تفهم شعور البلدان النامية مثل بلدنا. فنحن نعيش تحت وطأة الخوف من أننا إما سنختفي وإما ستعصف بنا كارثة طبيعية ترجع باقتصاداتنا ١٠ أو ١٥ عاماً إلى الوراء. ويجدوني الأمل في أننا سنواصل رفع أصواتنا عالياً وبوضوح حتى تلقى آذاناً صاغية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

ويعتقد أن هذا كان محفلاً جيداً ومناقشة ناجحة، أخذ فيها ٨٢ ممثلاً الكلمة للإعراب عن آرائهم. ولا يزال يتعذر على بعض البلدان أن تفهم شعور البلدان النامية مثل بلدنا. فنحن نعيش تحت وطأة الخوف من أننا إما سنختفي وإما ستعصف بنا كارثة طبيعية ترجع باقتصاداتنا ١٠ أو ١٥ عاماً إلى الوراء. ويجدوني الأمل في أننا سنواصل رفع أصواتنا عالياً وبوضوح حتى تلقى آذاناً صاغية.

وقد تابعنا جميعاً، مفعمين بالأمل، الإنجاز التاريخي لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، علينا أن نسلم اليوم بأن التقدم المحرز لم يكن كافياً بقدر كبير. فالأحداث المتصلة بتغير المناخ آخذة في التفاقم في جميع أنحاء المعمورة وبتات مروعة. وها نحن نوشك على ولوج عصر يسوده احتزار علمي غير مسبوق. وقد أكد تقرير صدر مؤخراً عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه من المتوقع أن تتفاقم المخاطر المتصلة بالمناخ التي